

AMERICAN UNIV. IN CAIRO LIBRARY
3 8534 01071 7290

HI
5
R
1
c

ID: 00-68072

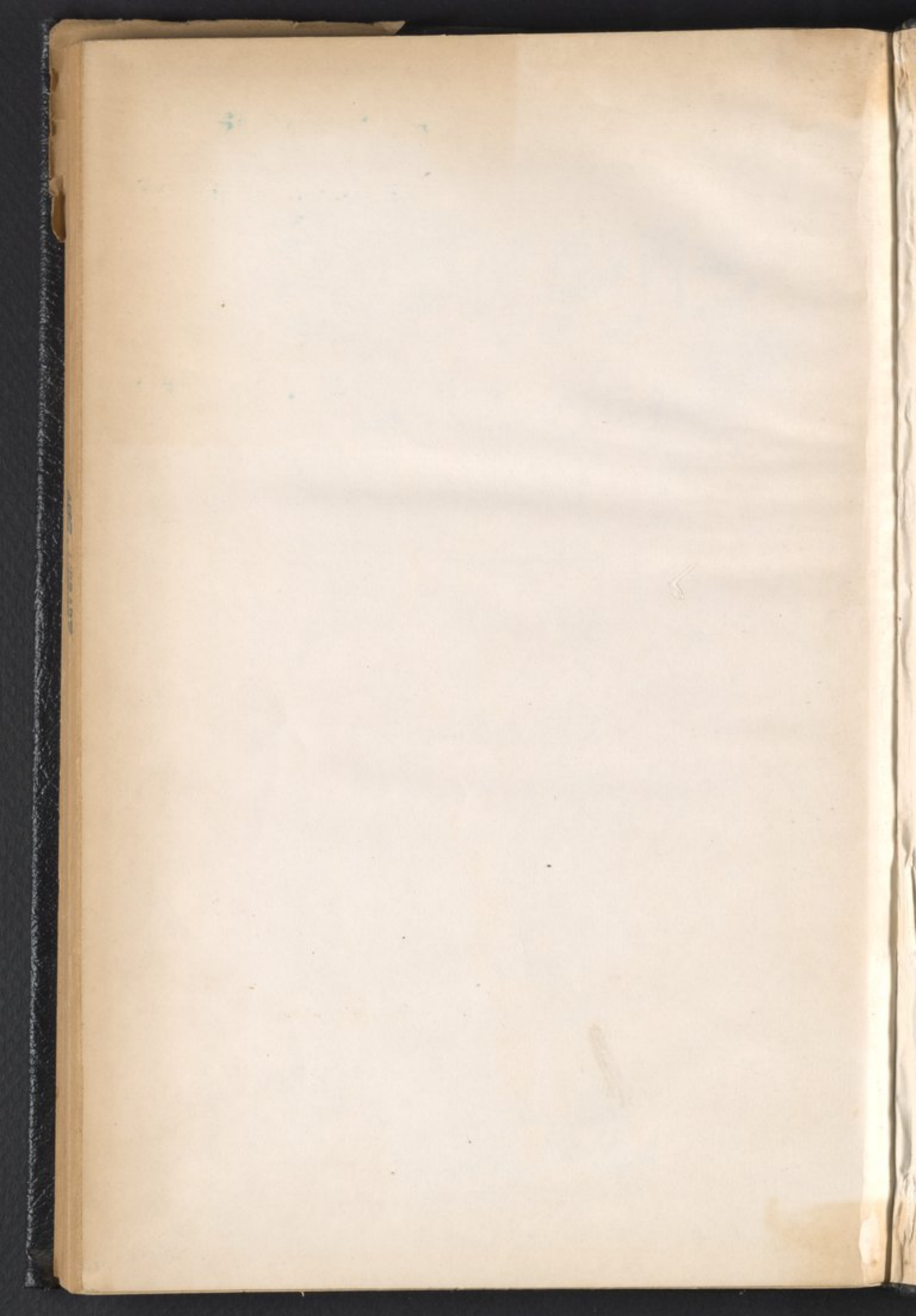
27هـ

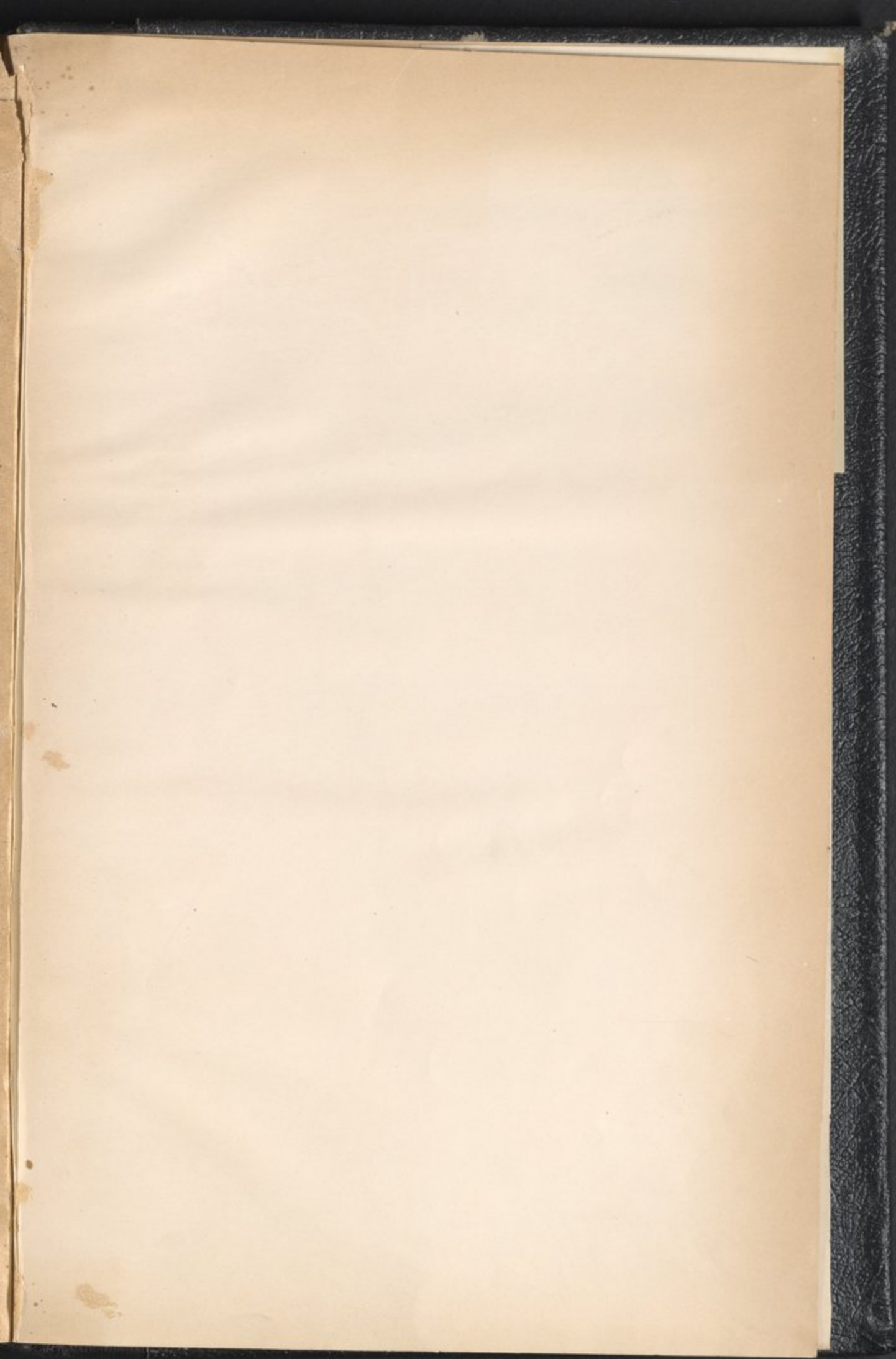


FROM THE
LIBRARY OF
THE
AMERICAN UNIVERSITY
IN
CAIRO

من مكتبة
الجامعة الأمريكية بالقاهرة







مشاكل مصر الاقتصادية
”ووسائل معالجتها“

HC
535
R5
1451
C.7

بقلم
الدكتور محمد علي رفعت

١٩٥١

ملشزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد علي (عمارة الزين سابقا)

140340

~~332.6762~~
~~R 948~~
~~C-2~~
~~S/PC~~

۳۳۰,۹۷۰

۰.۲

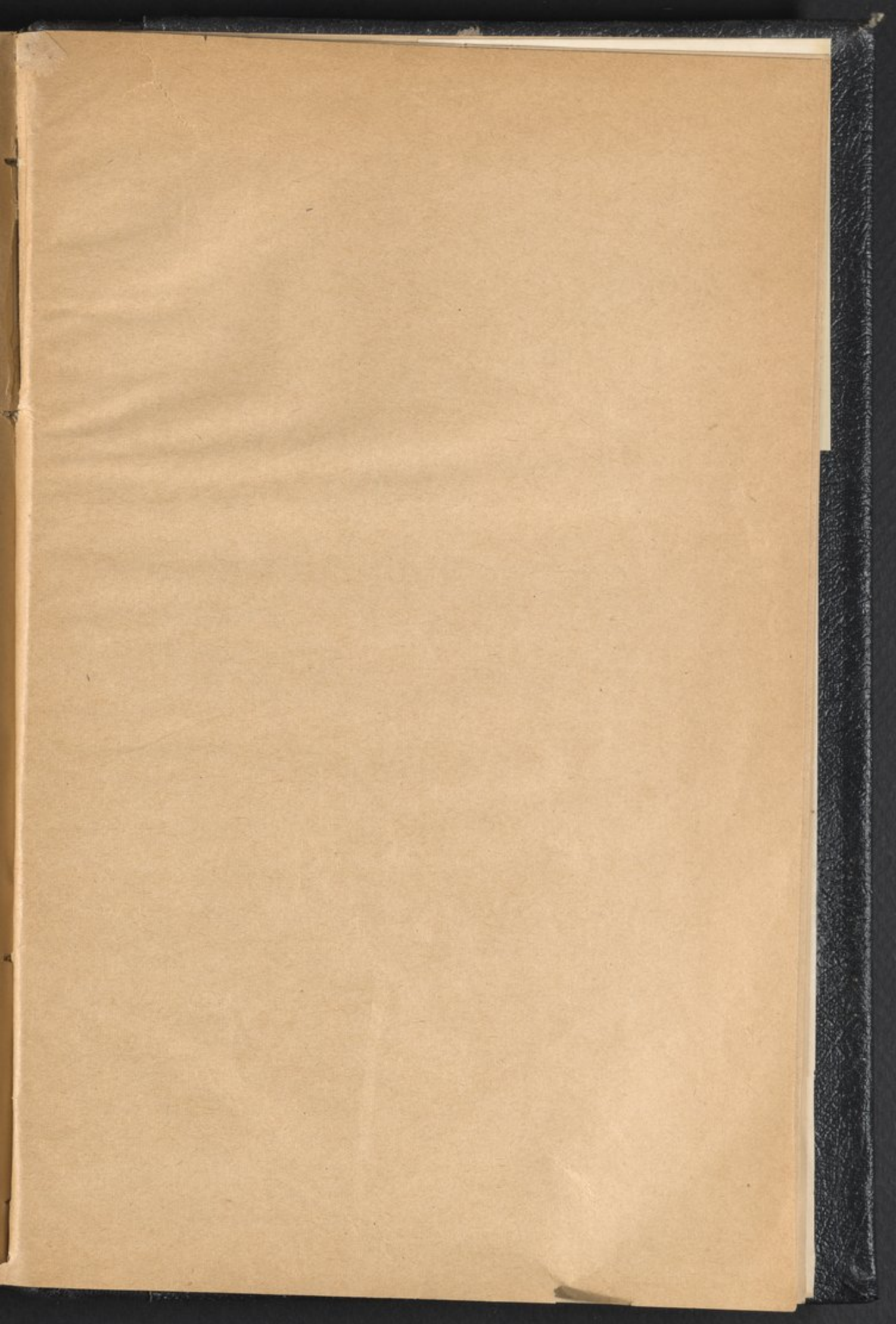
۰۰

32312



« ألم تر كيف ضرب الله مثلا كلمة طيبة كشجرة طيبة أصلها ثابت
وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها ويضرب الله الأمثال
للناس لعلهم يتذكرون . ومثل كلمة خبيثة كشجرة خبيثة اجتثت من فوق
الأرض ما لها من قرار » .

صدق الله العظيم



مقدمة

إلى القارئ الكريم

إن سفرا سطرت فصوله لمناسبات مختلفة في غضون سنوات أربعة ، واشتمل على خواطر عابرة لم تسجل إلا لنشرها منفردة في صحف يومية ، إن سفرا كهذا ، لحرى بأن ينال منه التكرار ويسوده التناقض — تكرار يمليه تشابه المواضيع وتناقض قد تؤدي إليه العجلة في إبداء الرأي .

إلا أنني وقد تصفحت هذه الفصول بعد طبعها ، أشعر أن التكرار أقل مما كنت أخشى وأن التناقض لا يكاد يذكر .

لقد نزلت على رأي نفر من أصدقائي وجمعت أشتات مقالات مختلفة في كتاب واحد يحفزني إلى ذلك عاملان : —

أولهما : الرغبة في إعداد سجل عن الأحداث الاقتصادية والمالية التي برزت أهميتها في السنوات الأخيرة متضمنا تعليقات جارية (Running Commentaries) على بواعثها ونتائجها . وذلك ليتسنى — لمن يريد — أن يحتفظ بهذا السجل في سفر واحد بعد أن كان مبعثرا في مقالات هنا وهناك .

وثانيهما : محاولة إثبات أن العرض الفني للسائل الاقتصادية والمالية لا يستلزم الغموض في المعنى ولا الابهام في العبارة ، مما ينفر القارئ العادي ويؤدي إلى إعراضه عن متابعة ما يكتب عنها . فقد كان العلامة وولف أستاذ الفلسفة في جامعة لندن — ومن أسعدني الحظ بمصاحبته سنوات طويلة — كان يكرر النصيح لتلاميذه ممن كانوا يدرسون علم الاقتصاد ، فيقول :

« تجنبوا الغموض والابهام ، فان فكرة لا يمكن ابرازها في

عبارة واضحة غير ملتوية ، لا تضيف شيئاً إلى محصول العلوم
والمعارف ، وهى فى أغلب الأحيان فكرة لا تستأهل مشقة
التعبير عنها .

يقول المتشائمون إن الوعى الاقتصادى غير موجود ، وإن وجد فهو
مشتت الشمل ، لا خير فيه ، ولا شأن له . بيد أن هذا تقدير خاطئ واتجاه
ينطوى على مخاطر كثيرة . فقد ظهر فى مصر وعى اقتصادى ، ولو أنه قد
يكون فى حاجة إلى شىء من الرعاية ليتركز وينمو نمواً صالحاً ، ولكنه وعى
على كل حال ، وعى أنبته تطور ملحوظ فى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية
منذ بدء القرن الحالى ، وعى غذاه ضغط الأحداث الاقتصادية والمالية فى
السنين الأخيرة .

فالخطر كل الخطر فى إهمال هذا الوعى ، والاستهتار بمقوماته ،
وبالملاسات التى صاحبت ظهوره ، ولازمت انتشاره .

ولعل الشىء الذى يذكر مثل هذا الخطر بل ويضاعفه ، إنما هو شعور
يقوى بين الناس بأن المشاكل المالية أكبر من أن تعالجها تدابير ديمقراطية ،
فلستعأس الهمم ، ولتقصر الجهود ، وليتسرب اليأس إلى النفوس ، إلى أن
يقضى الله أمراً كان مفعولاً . على أن قليلاً من التفكير السليم يكشف ضلال
هذا الشعور ، وفساد دعائمه ، ومضار نتائجه .

حقيقة إن المشاكل المالية لا تعالج نفسها بنفسها ، ولكنها مهما تعظم فلن
يستعصى حلها على رجال يتذرعون بالشجاعة فى مواجهة حقائق الحال ،
رائد هم الغرض الموحد ، وشعارهم الأمانة فى جميع التصرفات .

ليس المطلوب برامج إصلاح واسعة تقصر عن تحقيقها وسائلنا ، وليس
المطلوب مشروعات ضخمة تعجز عن تنفيذها مقدرتنا ، إنما المطلوب إصلاح
أكثر تواضعاً وأقل نفقة ، إصلاح أظهرنا وسائله العملية فى مواضع كثيرة
من هذا الكتاب ، إصلاح يبدأ بتنظيم الإدارة المالية حتى تتمكن عوامل

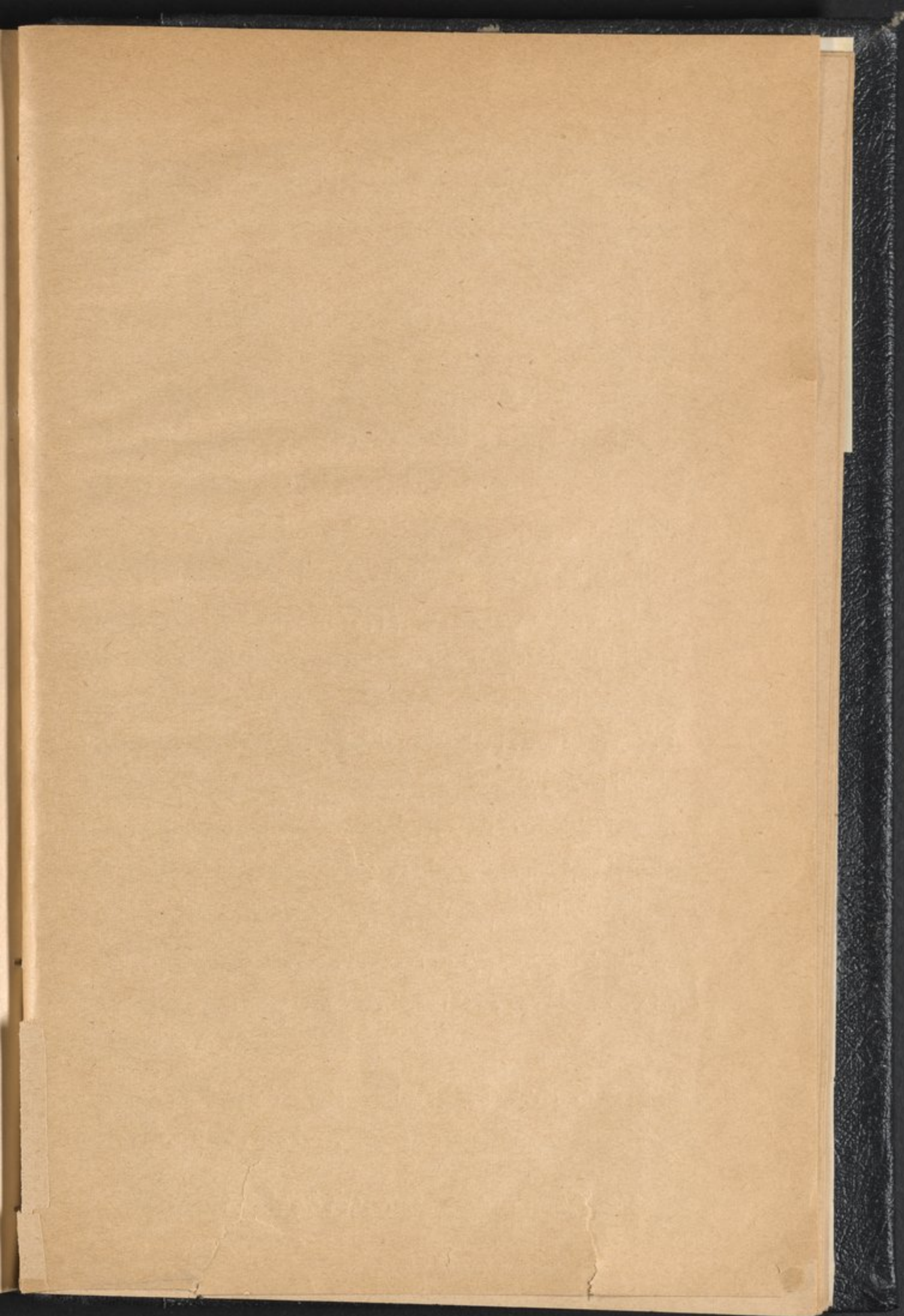
النشاط الطبيعي من المضي قدما في سبيلها نحو مهضة رشيدة ، لا تعرقها
الأساليب الفاسدة ، ولا تحولها إلى غير طريق المصلحة العامة مقتضيات
الدعايات الرخيصة .

وإذا كانت المبادرة إلى هذا الإصلاح واجبة في كل وقت ، فهي في
الظروف الراهنة أوجب ما يكون للقضاء على الدعايات السيئة التي يذيعها
أعداء البلاد في الخارج . لقد رمونا بكل فاحشة ومنكر ، فأصاب أذاهم سمعتنا
المالية ، وأطاح بجانب كبير من ثقة العالم بمستقبلنا ، مما كان له أبعاد الأثر في
قضيتنا الوطنية الكبرى والاهتمام بمطالبنا القومية .

فأنت ترى في عبارات هؤلاء الأعداء حديث إفك ، يتهم الزعماء
بالمغالة في المطالبة بتحقيق الأهداف الوطنية ، لا عن عقيدة واقتدار ،
ولكن ليحولوا أنظار الشعب عن فشلهم في تصريف أموره وخدمة مصالحه .
وأنت ترى دعاة السوء نجحوا إلى حد معلوم في تسميم أفكار العالم الخارجي
وحمله على الاعتقاد بأن مصر — شأنها شأن البلاد العربية الأخرى —
تكتنفها عوامل الاضطراب والقلق لسوء أحوالها الاقتصادية ، فلا يجوز
الاعتماد عليها من الناحية الاستراتيجية . تأمل فيما تنقله إلبنا وكالات الأخبار
العالمية من تصريحات رجال السياسة المسؤولين ، ومن مقالات الصحف الكبرى ،
إنك تجدتها مجمعة على حض المصريين على رفع مستوى معيشتهم قبل التطلع
إلى أي شيء آخر . وإنك تجدتها منكرة عليهم مقدرتهم على المدافعة عن بلادهم .
لا مرأى في أن أعداء البلاد متحفزون ، ومنهم الذين يحتلون جانبا من
أرض الوطن ، كما أن منهم الذين يرمقونه عبر الحدود بعين الحقد ، ويودون
لو ينالون منه مآربا .

حفظ الله الكنانة ، وسدد خطوات أبنائها العاملين ، « وقل أعملوا
فتيرى الله أعمالكم ورسوله » .

القاهرة في ٢٧ أبريل سنة ١٩٥١ .



المشكلة المالية

١ - أعباء الدفاع ومطالب الإصلاح الاجتماعى الاقتصادى

المال فى الدولة الحديثة ينبوع القوى المسيرة لجميع أوجه النشاط، والنظام المالى هو العمود الفقرى الذى يقوم عليه كيان الدولة . فان استقام هذا ، استقامت أمورها وثبتت أركانها ، وأن توافر لها المال وحسن انفاقه نما نشاطها وتضاعفت مواردها .

وليس مشكلة المال فى مصر بالامر الذى يجوز تجاهله ، فما كان التدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية إلا بسبب المال ، وما كان استمرار ذلك التدخل إلا من جراء المال ، وتحقيق الأهداف القومية يفتقر فى جميع مراحلها إلى مساهمة المال ، بل لعل نفوذ المال فى الظروف الراهنة أقوى من أى نفوذ آخر ، وذلك لأن التطورات المحلية والأحداث الدولية تقضى - فى رأى جمهور الأمة وزعمائها - بضرورة الاسراع :

أولا : إلى إنشاء جيش جديد كامل العدد والعدة .

ثانيا : إلى تنفيذ المشروعات التى تحمى الشعب من عوامل الهدم والانحلال . ولا جدال فى أن هذين الهدفين يحتاجان إلى مال كثير ، ويكلفان موارد الدولة أعباء ثقيلة ، ونفقات الدفاع سوف تنمو وتتزايد تحقيقا لما وعد به خطاب العرش الأخير من « تنظيم القوات المسلحة على أحدث النظم المتبعة فى أرق جيوش العالم ، وتهيئتها للاضطلاع بعبء الدفاع عن كيان الوطن العزيز » . والملاحظ أن ميزانية الدفاع بلغت هذا العام نحو خمسين مليوناً من الجنيهات - وهو رقم يزيد بمقدار الربع على جملة ميزانية الدولة قبل الحرب - وسوف يقفز إلى مستوى أعلى من مستواه الحال ، ما لم تحصل مصر على

مساعدات خارجية قد تكون متعذرة في الوقت الحاضر .

على أن تخصيص خمسين مليوناً أو أكثر لتنظيم القوات المسلحة، ينطوي على تضحيات كبيرة يتحملها الفقير قبل الغني والصغير أكثر من الكبير ، لأنها نتيجة استنفاد أموال كان من الممكن استخدامها في المشروعات الاجتماعية التي تنفع الفقراء ويفيد منها النشء . ووجه المقارنة ضعيف بين الحالة في مصر ومثيلتها في الدول الكبرى كأمريكا وإنجلترا وفرنسا ، فظروف هذه الدول تختلف كثيراً عن الظروف المصرية لا من حيث طاقة الانتاج وايرادات الحكومة بل أيضاً من حيث مستوى المعيشة وتوزيع الدخل الأهل بين السكان وهذه الحقائق ينبغي أبرازها أمام الأمة في صراحة وشجاعة ، كما ينبغي تفتيحها إلى اجتماع كلية الخبراء في الفنون الحربية على أن أساليب الحرب الحديثة جعلت الاعتماد على الجيوش الصغيرة مقصوراً على اعتبارات الاستراتيجية المحلية . واذن فالواجب أن تكون الأمة على بينة من أمرها ، لأنها - في النهاية - ستتحمل نتائج الاختيار بين التوسع في نفقات الدفاع وبين تنفيذ المشروعات المنمية للثروة الاجتماعية ، والمحكمة ضد العوامل الهدامة .

والحديث عن هذه المشروعات طويل ومشكلاتها كثيرة ومنوعة . فهي لا تقتصر على تدابير انهاض البلاد ورفع مستوى المعيشة فيها ، بل تتناول أيضاً وسائل تهئية النشء والشباب ليكونوا مواطنين صالحين . ولا يحتاج الباحث إلى خبرة فنية عميقة ولا إلى تجارب عملية طويلة ليلبس أوجه الضرورة في التعجيل بتنفيذ هذه المشروعات ، فهناك مظاهر بارزة للمشكلات الاجتماعية الاقتصادية لا تخفى على كل من له عين ترى وأذن تسمع .

يزيد النسل في مصر زيادة مطردة تفوق في نسبتها أية زيادة في الأمم المتحضرة ، وهذه حالة خطيرة النتائج تثير حيرة المتأمل واشفاقه . فلقد تضاعف عدد السكان خلال نصف القرن الماضي فبلغ ١٩,٠٤٣,٠٦٩ نسمة في

سنة ١٩٤٧ بعد أن كان ٩,٧١٤,٥٢٥ نسمة في سنة ١٨٨٧ و ١١,٢٨٧,٣٥٩ نسمة و ١٢,٧٥٠,٩١٨ نسمة و ١٤,٢١٧,٨٦٤ نسمة و ١٥,٩٣٢,٦٩٤ نسمة في تعداد سنة ١٩٧٠ و سنة ١٩١٧ و سنة ١٩٢٧ و سنة ١٩٣٧ على التوالي . وبلغ معدل الزيادة السنوية في الأعوام العشرة الماضية ١,٩٦ ٪ مقابل ١,٢ ٪ في العشرة السنوات التي سبقتها .

وهذه الزيادة الكبيرة في النسل لم تقابلها زيادة مماثلة في طاقة الزراعة والصناعة والتجارة حتى تستوعب القادرين على العمل . فكانت البطالة المقنعة في الريف ، لأن أهله لا يجدون أسباب العمل المنتج طوال الايام والاسابيع والشهور التي يجب أن يشتغلوا فيها ، وكانت هجرة الكثيرين منهم الى المدن لينضموا فيها الى جيش المتعطلين . والى جانب ذلك نرى الآن أعراضا جاحجا عن التدريب المهني يصاحبه اقبال كبير على دور العلم ومعاهده ، وتهافت بالغ على الدراسات النظرية . وسوف يخرج هؤلاء الطلاب والتلاميذ الى ميدان الحياة العملية ، يطرقون أبوابها ، مطالبين بمنافذ ميسورة الى العمل المثمر ، وليس لديهم من رأس المال أو من الخبرة بأساليب العمل ، الا آمال يعلو بها الاجتهاد في الدراسة كما فعلوا بها طبعية الشباب التواق . فان لم يجدوا عملا مشمرا ، وان لم يوفقوا الى الكسب العاجل فقد ينجحون الى الشر أو يقعون فريسة كل مبدأ خطر هدام لا يستطيعون له دفعا . وهل تنقذهم مشروعات الاصلاح الاجتماعي ، وهي لاتعدو أن تكون دواء مسكنا ذا أثر محدود ؟ وهل تجديهم المساعدات الخيرية أهلية وحكومية ، وهي التي طالما انقلبت الى حقوق لا تقابلها التزامات ، وطالما استحوالت الى حماية منظمة ينمو في كنفها جيش المرتزقة وجحافل المتسولين ؟ وعلى أية حال فان الاعتماد على تلك التدابير من شأنه أن يغري المسئولين بالتواني في علاج الداء الكامن ، وأن يعوق الجهود المنتجة بما يستنفد من قوى اقتصادية وموارد مالية .

فأني لهؤلاء الشبان القادرين على العمل أن يجدوا فرض العمل المثمر ؟

وانى لهم أن يهتدوا الى وسائل الكسب النافعة ، إلا إذا نهضنا بالصناعة والزراعة والتجارة وأقمنا صروحها على أسس اقتصادية سليمة ودعائم مالية حصينة !

وازام هذه المشكلات يوقن الباحث المسالى أن فى عنقه مهمة وطنية خطيرة ، تبدأ عند استقراء الأوضاع المالية القائمة ، وتحليل عناصرها المتشعبة ، ودراسة الطاقة الانتاجية ، وتقدير امكانياتها ، ومبلغ تأثيرها بالأعباء الحربية الجديدة ، ثم تنتهى تلك المهمة إلى اقتراح ماينبغى تعديله من تلك الأوضاع ، حتى لاتسكون نفقات الدفاع الضرورية ومطالب مشروعات الإصلاح الاجتماعى ، سببا فى تصدع الاقتصاد الوطنى ، وتقويض أركانه ، فتنعثر المشروعات العمرانية ، وتنهار آمال القائمين بها ، وتنحدر الدولة بعد ذلك نحو هاوية الضعف والهوان ، وتصير إلى حالة تتعذر معها محاولات الانقاذ .

ومن يحاول استقراء الأوضاع المالية الحاضرة يجد فيها قرائن على أن حياة البلاد قد أصابها انهاك غير طبعى ، مثلها مثل الفرد الذى أدركه ضعف السكولة قبل أن تنفعه قوة الفتوة ، ولاحقه قنوط الشيخوخة قبل أن تشجذه عزيمة الشباب . فمن وهن فى الطاقة الانتاجية إلى قصور فى الادخار المثمر ، بل إلى تبديد فى الثروة المدخرة . وهناك إلى جانب ذلك اضطراب فى العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والطبقات ، وهبوط مستمر فى مستوى المعيشة لدى أصحاب الدخل المحدود .

فليس بخاف أن مستوى الإنتاج الأهلى - سواء فى مجال الزراعة أو فى ميدان الصناعة - قد هبط عما كان عليه قبل الحرب الأخيرة وفى أثنائها . فالمقدر أن القيمة (الاسمية) للدخل الأهلى بلغت ستمائة مليون جنيه خلال سنة ١٩٤٩ ، فكان متوسط نصيب الفرد منها نحو ثلاثين جنيها . وإذا لوحظ أن القوة الشرائية للجنيه المصرى قد انحدرت حتى آخر سنة ١٩٤٩ إلى أقل من ثلاثين فى المائة مما كان عليه فى سنة ١٩٣٩ ، فإن الرقم المقارن لمتوسط

نصيب الفرد في سنة ١٩٤٩ ، يقدر بتسع جنيهات بعد أن كان يقدر في سنة ١٩٣٩ باثني عشر جنيها .

على أن هذا المبسوط في القيمة الحقيقية للدخل الأهلي (أو الإنتاج) صاحبه تغيير ذو بال في توزيع الثروة ودخول الأفراد فآثرت فئة أثراء بالغاء ، وتحسنت أحوال فئات أخرى ، بينما أصيبت غالبية الشعب بغبن شديد . وترتب على هذه التغييرات وعلى تطورات أخرى سبق الإشارة إليها ، مثل زيادة عدد السكان بنسبة لا نظير لها بين أمم العالم المتمددين ، ومثل التوسع في الانفاق سواء من جانب الحكومة أو من جانب الأفراد ذوي اليسار ، أن زادت مطالب الاستهلاك ، وتضاءلت رغبة الأفراد في الادخار أو انهارت مقدراتهم عليه ، بل لجأ كثيرون من متوسطي الحال إلى التصرف في مدخراتهم لمواجهة نفقات المعيشة وهي لا تزال ترتفع يوما بعد يوم . ومن القرائن على صحة هذا القول هبوط الأموال المودعة في صندوق توفير البريد من ٣٣,٤٦٨,٠٠٠ جنيه في آخر سنة ١٩٤٥ إلى ٣٠,٣٥,٠٠٠ جنيه في آخر سنة ١٩٤٩ ، وكذلك انكماش ودائع صناديق التوفير بالبنوك من ٨,٦٢٦,٠٩٠ جنيه إلى ٧,٨٤٠,٠٠٠ جنيه في نفس المدة ، هذا فضلا عن النقص المقلق في الأرصدة الاستراتيجية التي كانت تمثل مدخرات مصر الاجبارية أثناء الحرب ، فقد هبطت جملتها ، سواء الحرة أو المجمدة ، من أكثر من أربعائة وخمسين مليوناً من الجنيهات في سنة ١٩٤٥ إلى مائتين وثمانين مليوناً حسب آخر تقدير نشره البنك الأهلي ، أي بعجز يزيد على مائة وسبعين مليوناً من الجنيهات . فهل زادت رؤوس الأموال المستثمرة بهذا القدر ؟

ليس هناك ما يبرر الادعاء بأن رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة والتجارة قد زادت عما كانت عليه أثناء الحرب . بل هناك من الشواهد - وأبرزها تقلص الإنتاج - ما يؤكد بأن بعض أصحاب رؤوس الأموال انصرفوا عن الصناعة والتجارة لضعف ثقتهم بالمستقبل . وما سوق

الأوراق المالية وقد أحاط بها التوترو وشملها الخمول إلا مرآة لعناصر تلك الثقة
ولعل أخطر المظاهر التي لازمت نفاذ جانب كبير من الأرصدة
الاسترلينية ذلك العجز المستمر المتزايد في الميزان التجاري، إذ بلغ ١٥ مليونا
في سنة ١٩٤٥ و ١٤ مليونا في سنة ١٩٤٦ و ١٣ مليونا في سنة ١٩٤٧ و ٣٠
مليونا في سنة ١٩٤٨ و ٤٠ مليونا في سنة ١٩٤٩ و ٣٣ مليونا في الاحد عشرة
شهر الأولى من عام ١٩٥٠ . ومثل هذا العجز يدعو إلى الاشفاق البالغ
نظرا إلى أنه ينطوي على تضخم كبير في استيراد سلع الاستهلاك .

ب - الوهن الاقتصادي

دراسة أسبابه الرئيسية

تحدثنا عن مظاهر المشكلات الاقتصادية الاجتماعية . ولا ريب في أنها مظاهر تكشف لكل مراقب فطن عن مواطن ضعف كثيرة في ميدان الإنتاج الاقتصادي ، وتهدى كل متأمل يقظ إلى مشاهد خطيرة في دائرة العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . فهي من ناحية تنتهي إلى وهن أصاب القوى الإنتاجية في البلاد ، ومن ناحية أخرى تتصل بتخيرات ذات بال تغلغل في النظام الاجتماعي الاقتصادي وهو المحيط الذي تحدد فيه علاقات الأفراد والطبقات .

ولعل في مقدمة الأسباب التي أبرزت هذا الموقف المملوء بالمخاطر - بل لعله السبب الرئيسي الأول الذي تفرعت منه الأسباب الأخرى - هو استمرار التضخم المالي الذي بدأ تدبيراً اجبارياً أثناء الحرب ، ولسكنه انقلب بعد ذلك إلى انسياق مهدت له اعتبارات محلية ، وساعدت عليه مصالح طائفة ، فالتضخم في عهده الجديد ، تضخم خبيث PERNICIOUS ذو طابع استهلاكي غالب ، لأنه يبعث الرخاء عند بعض الأفراد دون بقية الشعب ، ويحقق الثراء لفئة قليلة على حساب فئة كبيرة ، كما أنه يظاهر مطالب الاستهلاك ويناصر أغراض المظهرية ، على حساب حقوق الإنتاج ومقتضيات الادخار والاستثمار .

فان أردت شواهد على عناصر التضخم الحديث في عهده الجديد بعد انتهاء الحرب ، وإن طالبت بأدلة على بواعث الانهالك المقلق للقوى الانتاجية وخنق روحها الوثابة ، فانظر إلى ميزانية الحكومة تراها انتهت إلى استقطاع

ثلث دخول الأفراد - وهي دخول محدودة لا تكاد تسكنى لسد الرمق لو كانت موزعة بالتساوي - فما بالك إذا كانت تتفاوت إلى درجة لا مثيل لها في البلاد المتمدينة؟ وما بالك إذا كانت أعباء الاستقطاع توزع بأساليب مضطربة؟ فنرى الطبقات الدنيا قد اختصت بأكبر نصيب من تلك الأعباء، في صورة ضرائب يدفعونها مرغمين على معظم ما يأكلون ويشربون ويلبسون. ولعل كثيرين أساءوا فهم الحديث الذي أدلى به معالي وزير الشؤون الاجتماعية عقب زيارته لانجلترا فزعموا أنه قال أن الضرائب هناك أكبر في نسبتها من الضرائب المصرية فينبغي زيادة الأخيرة، ولعلمهم أيضا أساءوا فهم الحديث الذي نشر من قبل عن لسان معالي وزير التجارة بأن ظروف الاستهلاك في مصر خير من مثيلاتها في انجلترا لأن المصريين لا يقفون صفوفا في انتظار شراء السلع! فالقياس في الحالتين قياس مع الفارق، والدخل الأهلي في مصر لم يرتفع بعد إلى مستوى الدخل الأهلي في انجلترا، كما أن توزيع دخول الأفراد - أو القوى الشرائية التي في متناولهم - لم يبلغ عندنا درجة التكافؤ التي بلغت في انجلترا حيث أثبتت الإحصائيات الرسمية أن الممولين الذين زاد دخل كل منهم على خمسة آلاف جنيه كانوا هذا العام ٦٨ مولا.

وربما تعذر على المرء أن يجد في نوااميس العدالة الاجتماعية أو في المبادئ الاقتصادية السليمة، ما يبرر استقطاع ثلث أرزاق العباد على غرار ما هو قائم في مصر، لتستعين بذلك الإدارات الحكومية على تنفيذ مشروعات عمرانية أو القيام بخدمات إدارية على النمط الذي نشاهده ونلنسه. فلا يفتن أحدا زخرف القول ولا تغرنه روعة الوصف في المذكرات الرسمية. فلئن كان بعض تلك المشروعات يبدو في ظاهرة حيويا نافعا، فكثير منها تنقلب إلى مغنم، وكثير منها لا تستهدف إلا الدعاية الجوفاء. ولئن كان بعض الخدمات ضروريا لتأمين الناس على أنفسهم وأموالهم والمحافظة على صحتهم، وتيسير تعليم أبنائهم فكثير منها لا يمت إلى المصلحة العامة بسبب، وكثير منها يستلهم

الاعتبارات الخاصة دون غيرها ، وجميعها لا تحتاج إلى النفقات المرصودة لها ، ولا إلى الموظفين القائمين بها . فان شئت زيادة الايضاح ، فانظر كيف تضمنت الميزانية الحالية سبعين مليوناً أو أكثر لماهيات الموظفين وأجورهم . كما تضمنت ثلاثة ملايين ونصف مليون لسيارات ركوبهم ، وأحد عشر مليوناً ونصف مليون لنفقاتهم الاضافية (من مصروفات انتقال وبدل سفر وكساوى وملابس وتوريدات عمومية) . وبعض هؤلاء الموظفين لا عمل له ، وبعضهم يفسدان كان له عمل ، وجميعهم يساهمون في حالة وصفها ، فأبدعت في وصفها ، منذ أشهر لجنة المالية بمجلس النواب عندما كان يرأسها معالي وزير الأوقاف الحالي .

« فان بطء الجهاز الحكومى فى عمله وقلة إنتاجه والتعقيد فى طرائقه والزيادة فى تكاليفه كل ذلك يفوت على البلاد أكثر الفوائد التى تتوخاها فى رسم سياسة مالية سليمة بل يزيد على المشاكل القائمة مشاكل أخرى جديدة ويفضيع على الأمة وقتاً لا يعوض ومالاً لا يمكن استرداده رغم الحاجة الملحة إليه وترى اللجنة أن حالة الادارة الحكومية بلغت مع مضى الزمن من الخطورة درجة لا يمكن معها أن تطمئن النفوس » .

وغير مجد أن ينسب انحلال الادارة المالية إلى عهد من عهود الحكم ، ولا أن تتهم حكومة واحدة بتشجيع تلك المساوىء التى نلسمها الآن . بل هى النتيجة المحتومة لقصور التفكير وعقم العقلية واضطراب النظرة الغالبة إلى أهداف الحكم وأساليبه . وقد لا يعدو الباحث الحقيقة إذا نادى بأن المعضلة المالية الكبرى مرجعها إلى معضلة نفسية ، وهى معضلة تفاقمت خطورتها وتضاعفت أضرارها فى ظروف التضخم ووفرة المال فى خزائن الحكومة وسهولة الحصول عليه .

أما كنت ترى منذ سنوات طويلة كيف تسابق وزراء ومستوزرون ، وكيف تناحروا على كراسى الحكم ، لا لينفذوا سياسة مالية رشيدة مرسومة ، ولا ليشيدوا مشروعات عمرانية محصنة ومحدودة ، لكن لكي يتدخل كل

منهم - دون سابق علم أو تجارب - في كل كبيرة وصغيرة من شئون وزارته ، فكان الوزير يأمر بتعيين الخدم والسعاة ، ولا يترفع عن ترقية الكاتب ونقله ، وكانت الوزارة مصدر كسب ، أو وسيلة نفع للصديق والقريب والمحسوب . وإذا كان انحلال الإدارة المالية الذي ضاعفته ظروف التضخم والرخاء المصطنع في إيرادات الحكومة ، قد نال من القوى المنتجة على قدر ما استنفد الاسراف في مطالب الاستهلاك من حاجات الانتاج ، فإن تدخل الإدارات الحكومية في شئون التجارة والصناعة - تحت ستار المراقبة حيناً وفي سبيل المساعدة أحياناً - هو كابوس جاثم فوق صدور التجار وأصحاب الأعمال والقائمين بأمر الصناعة ، يحد من نشاطهم ، ويفت في عزائمهم ، ويضعف ثقتهم . وقد بدأ هذا التدخل في ظروف ربما كان التدخل فيها اضطرارياً أو واجباً ، ولكن معظم هذه الظروف زالت فانتهد بزوايا مبررات التدخل . ومع ذلك ، لا تزال التشريعات الاستثنائية المقيدة للتجارة الداخلية والخارجية وعمليات المبادلة والنشاط الصناعي ، قائمه يستغلها ذوو الأغراض أسوأ استغلال بل قد زادت زيادة كبيرة ، حتى اقتضى الأمر أن يعهد إلى عدد كبير من صغار الموظفين ومن لا دراية لهم بالقيام بها ، فتعاظم الخطر وتضاعف الضرر . وليس من البر أن يخوض الباحث في تفاصيل هذه المسائل ، أو أن يستشهد ببعض منها على سوء الحالة ، فربما كان في ذلك إساءة لأفراد بسطاء جريرتهم أنهم عبيد الآلة « SLAVES OF THE MACHINE » ، على حد التعبير الانجليزي السائر . وإذا جاز لنا إهمال الآراء النظرية التي تعارض القيود الاقتصادية والتي تناهض التدخل الحكومي في شئون الصناعة والتجارة ، فلا يجوز إهمال الشواهد التاريخية وتجارب الأمم وهي تبرز مساوئ هذا التدخل وتبين أضرار تلك القيود لاسيما في ظروف تماثل الظروف الراهنة في مصر . وأنه لمن المؤسف أن نهضة الصناعة المصرية ، وقد سارت قدماً وفي حرية معقولة خلال السنوات العشرة السابقة لثوب الحرب الأخيرة ، لم تلبث أن ابتليت بكابوس التدخل الحكومي والقيود الإدارية ، فانحسر نشاطها وأصابها الوهن والقلق وأصبح مستقبلها في كفة القدر .

ج - برنامج الإنقاذ

وتحديد أهدافه المالية

ليس بعد الذي سقناه مجال للشك في أن وهنا أصاب حياة مصر الاقتصادية ، وبأن انها كآل من قواها المنتجة ، فانهت مواردها المالية إلى موقف جد خطير ، يحتاج إلى معالجة حاسمة وسريعة .

وليس هناك ما يبرر الاندفاع وراء الأوهام المضللة ولا الاستسلام لليأس القتال ، فالمصاعب محك الارادة القوية الحازمة ، والمشكلات يعالجها هدى العقلية الرشيدة الناضجة ، وليس البر أن ننادى بالويل والثبور وعظائم الأمور ، ثم نبكى موارد نضبت أو كادت ، بل البر أن نتعاون على عهد يسير بنظامنا المالى نحو الطريق السوى ويقود القائمين عليه إلى أساليب الخبرة ومصادر العرفان ، وإلا فلا خلاص لنا من مخاطر نحن منساقون إليها انسياقا ، ولا رجاء لنا فى مقاومة أحداث تطغى ولا نستطيع لها دفعا .

وإذا كان الاسراف يستنفد مواردها العامة ، وهى فى انكماش مستمر على نحو ما أوضحنا من قبل ، وإذا كانت مطالب الشعب وأعباء الدفاع وحاجات التقدم والاصلاح وكلها فى ازدياد مطرد ، تتطلب موارد جديدة ، فإن الواجب المحتوم يقضى بالعمل دون ابطاء أو تواكل ، على وقف الاسراف من جهة وعلى استنباط الموارد الجديدة عن طريق تنمية الانتاج الأهلى من جهة أخرى . وتحقيق هذين الهدفين يقتضى وضع برنامج إنقاذ ذى شعبتين . تتناول الشعبة الأولى اجراءات وقف التضخم فى العملة وفى الميزانية ، وتشمل تدابير اصلاح الادارة المالية . وكفالة الاستقرار المالى . وتتناول الشعبة الثانية أساليب الانعاش الاقتصادى ، وتنمية الانتاج

القومى ، وذلك بتحرير القوى المنتجة من القيود التى تعوق نشاطها اولا ، ثم بتشجيع المشروعات العمرانية وغيرها من الأعمال المثمرة التى تحتاج إلى أموال طائلة .

وهذا البرنامج ذو الشعبيتين يشد بعضه بعضا ، ويرتبط بعضه ببعض . فوقف التضخم فى العملة يقتضى - إلى جانب الاجراءات المصرفية المعتادة - ضغط المصروفات العامة لموازنة الميزانية ، كما أن ضغط المصروفات العامة وخاصة تلك التى ترجع إلى رغبات المظهرية وأغراض الاستهلاك ، يؤدى إلى خفض أثمان السلع وإلى تخفيف الغلاء وإلى استقرار الأوضاع المالية السليمة ، ومتى تم هذا الاستقرار ، ومتى توازنت ميزانية الحكومة على أسس رشيدة ، لا ترهق المحكوم ، ولا تغرى الحاكم بالاسراف ، تجددت الثقة المالية وشاع الاطمئنان إلى المستقبل ، فتنهيا الظروف الصالحة لتمويل مشروعات الانعاش الاقتصادى ، سواء تلك التى يتولاها الأفراد ، أو التى تنهض بها الحكومة . وأكبر الظن أن الظروف ذاتها ، تساعد على الافادة العاجلة المثمرة من الارصدة الاسترلينية المجمدة ، لأنها تسقط حجة المماطلين فى الافراج عنها ، وتظهرهم فى مظهر المعارض لرفع مستوى المعيشة فى مصر ، وهم الذين ينعون على زعمائها تقصيرهم فى هذا السبيل ، وينادون فى كل مناسبة بضرورة التعجيل بمشروعات الإصلاح ، وقاية لأبناء الأمة من اعتناق المبادئ الهدامة .

وليس بخاف أن دون تحقيق أهداف هذا البرنامج صعابا وعقبات ، وليس بخاف أيضا أن النجاح فى هذه المهمة يقتضى التضحية بمصالح ذاتية موطدة ، والتغلب على مقاومات عنيفة « مغرضه » ، وذلك لأن طبيعة الأشياء تجعل لكل وضع أنصارا وإن ساء ، ولكل نظام مؤيدين وإن فسد . وهؤلاء وأولئك سوف يعارضون كل تغيير ويناثون كل إصلاح

ولكن رغبة المصريين جميعا فى تجنب المخاطر المحدقة ، وفى إصابتهم الأهداف المنشودة ، تستوجب الاسراع إلى تحقيق برنامج الانقاذ المالى ،

حتى ولو أدى ذلك إلى العدول عن إجابة كثير من المطالب التي تعلقت بها آمال الطوائف ، لاسيما لأن المشكلات المالية لا تحل نفسها من تلقاء نفسها ، بل إن التواني في معالجتها يزيد لها تعقيدا وخطورة

ويعلم الخبراء في شؤون المال أن الوسائل المؤدية إلى تحقيق الانقاذ كثيرة ومنوعة ، وهم لا شك يدركون أيضا أن اختيار أيها ، واستخدامها بالقدر المناسب ، يتطلبان دراسة عميقة وبحشا دقيقا في جميع الوسائل الصالحة لبيئتها ، حتى إذا تركزت تلك الوسائل في أوضاعها الصحيحة أثمرت ثمرتها المبتغاة .

ومهمة اختيار تلك الوسائل والتوصية بتفضيل بعضها على بعض ، مهمة شاقة فوق أنها خطيرة ، ومن الخطر أن ينفرد بها شخص واحد ، أو أن يحاولها انسان دون استعانة مهما يؤت من العلم ومهما يبلغ من الذكاء والحصافة . فان مثل هذه المهمة ان تكون تسجيلا لآراء نظرية ، أو أعدادا لمذكرات على نمط موضوعات الانشاء المدرسية ، وليكنها تنطوى على دراسات دقيقة للبيانات الفنية . وعلى تمحيص على الاحصائيات الرسمية وغير الرسمية ، وعلى تقدير صحيح للاعتبارات المالية والاقتصادية . وجميع هذه التدابير تتطلب ممن يحاولها جهودا مرهقة متواصلة ، ولا تسمح بالدعاية الرخيصة الجوفاء . وهي على كل حال لازمة لوضع أى برنامج شامل لمشروعات محدودة الأهداف ، منجانسة الغايات ، واضحة المعالم ، ممكنة التنفيذ . ولذلك لم نكن مغالين ولا متجنين عندما التسناني مناسبة سابقة من حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء أن يعير الموضوع اهتمامه الشخصي ويستعين بنفر قليل من ذوى الخبرة في معالجة المشكلات المالية بعيدا عن المهارات الحزبية ، والاعتبارات الشخصية . ولنا فيما سنه السياسى الراحل ، الرئيس روزفلت قدوة حسنة فقد كادت الفوضى المالية تعم الولايات المتحدة عندما تسلم مقاليد الحكم في سنة ١٩٣٢ فاستعان بهيئة خبرائه المشهورة BRAIN TRUST فصار عمله سنة تبعها غيره من الحكام كلما خرج الأمر في ميدان المال والاقتصاد . ولا شك في أنه إجراء ضرورى مشكور ، ذلك الذى اتخذته وزارة

الاقتصاد الوطنى فى إعادة إنشاء المجلس الاقتصادى الأعلى ، ولكنه يبدو فى الوقت نفسه ، أنه لن يكفى بذاته للاضطلاع بالبحوث والدراسات الواجبة ولا لابتداء الرأى فى المواضيع والمشكلات المالية التى تمخضت عنها التطورات الاخيرة ، فقد قيل أن النية معقودة على ضم عدد كبير من الرجال إلى عضوية المجلس . وهذه النية إذا نفذت جعلت درجة الانتفاع بنشاط المجلس محدودة لكثرة أعضائه ، وصعوبة جمعهم فى مواعيد متقاربة ، وحصر مناقشاتهم فى دائرة معينة .

وقيل أيضا أن الاتجاه غالب إلى اختيار أعضاء المجلس من الوزراء ووكلاء الوزارات وكبار رجال المال الأثرياء . ومثل هذا الاتجاه يباعد بين المجلس وبين المقدرة على الانتاج المثمر المتواصل ، لا لأن الأعضاء لا يصلحون للعمل ، ولكن لأنهم فى الغالب مرهقون بجهود ومسؤوليات فى نواح أخرى من النشاط ، فليس لديهم من الوقت ما يمكنهم من التفرغ إلى شئون المجلس الاقتصادى الأعلى بالقدر المجدى فى هذه الظروف الفذة . فالأجدر أن تؤلف إلى جانب المجلس الاقتصادى الأعلى هيئة خبراء ماليين لا يزيد عدد أعضائها على خمسة أو ستة ، على أن يتفرغوا كل الوقت لانجاز المهمة المعهودة إليهم ، وهى تمحيص الوسائل المؤدية إلى تحقيق برنامج إنقاذ مالى ، والتوصية بالأصلاح منها ، على أساس ما يقومون به من دراسات عملية ، وبحوث فنية ، فى مختلف المرافق المالية والاقتصادية . وقد لا يحتاج هؤلاء الخبراء إلى وقت طويل ، بل قد لا يزيد الوقت اللازم على أسابيع قليلة ، لانجاز مثل هذه المهمة إذا هم تفرغوا لها ، وإذا هم توافروا عليها متعاونين .

فإذا رثى الأخذ بهذا الاقتراح ، فقد تكون الفرصة مناسبة لتضم مصر إلى خبراءها خبراء أجانب تستعين بهم وتفيد من خدماتهم ، تنفيذاً لبرنامج العون الفنى الذى تقدمه هيئة الأمم المتحدة ، أو تطبيقاً لمشروع النقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان ، لاسيما بعد الذى نشر عن موافقة الحكومة المصرية على الافادة من ذلك المشروع .

٥ - الإصلاح المالي

أهم الوسائل المؤدية إلى تحقيقه

أشرنا إلى أن خبراء المال يقررون أن الوسائل المؤدية إلى تحقيق برنامج الانقاذ كثيرة ومنوعة ، ولكن اختيار واحدة من تلك الوسائل دون الأخرى ، أو تفضيل بعضها على بعض ، أو تقديم جانب منها على جوانب أخرى ، كل هذه أمور مرهونة بدراسة تفاصيل الناحية التي يراد معالجتها (ضمن البرنامج الشامل) من حيث تقدير أسلوب العلاج ومبلغ تأثيره ومدته . فكأننا الآن أمام مريض أثقلته العلل فناء بها : أو كأننا بازاء جريح أثنخته الجراح فوهنت قواه . فالعلاج في كلتا الحالتين - بعد سؤال العون من الله والرحمة - إنما تحدده مهارة الطبيب في تشخيص المرض ، وحسن تقديره لاختيار الدواء وتحديد مقداره ، وفوق ذلك ، مراقبته المتواصلة لدرجة استجابة المريض للعلاج .

وليس بالمستطاع بل ليس بالمفيد في هذا البحث أن نحاول إبراز التفاصيل الفنية ، أو ايضاح التقديرات الجزئية ، لكل وسيلة من الوسائل التي تؤدي إلى تحقيق الإصلاح المالي في الظروف الراهنة ، وهي ظروف في تطور مستمر . ولذلك سنكتفي بعرض خطوطها الرئيسية ، وتحديد اتجاهاتها العملية ، وذلك على سبيل المثال لاعلى سبيل الحصر مبتعدين عن الدخول في التفاصيل والجزئيات ، حتى لا يضيع الجوهر في زوايا الشكليات .

فلأن أردنا مثلاً وقف التضخم في العملة فأمامنا وسائل مختلفة استخدمتها دول أوربا (ومن بينهما إنجلترا) ضمن التدابير الخاصة بتثبيت العملة والعودة إلى قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى ، وهي ذاتها الوسائل التي استعانت

بها الدول التي استقرت أحوالها بعد الحرب الأخيرة . وقد كان الانجليز عمليين
كمعادتهم . أرادوا بعد الحرب الأولى أن يوقفوا تضخم الجنيه الاسترليني بل
أرادوا فوق ذلك ، أن يرفعوا قيمته الحقيقية في السوق الحرة من ثلاثة دولارات
وسته وسبعين سنتا إلى أربع دولارات وستة وثمانين سنتا (وكان هذا هو
السعر الرسمي للبيادة) فماذا فعلوا ؟ قرروا بآدى مذى بدء أن يضعوا حدا أعلى
لإصدار النقد لا يمكن تجاوزه بأى حال من الأحوال . ولكى يتمكنوا من
خفض ذلك الحد الأعلى تدريجيا قرروا أن يكون أقل رقم نزل إليه إصدار
النقد فى أى سنة هو الحد الأعلى للسنة التالية ، وإلى جانب ذلك تعاونت الحكومة
مع بنك إنجلترا والبنوك الأخرى على توجيه سياسة الائتمان بالأساليب
المصرفية المعروفة بحوء الانكماش ، وهكذا خفض مقدار أوراق النقد
المتداولة فى إنجلترا من ١٠, ١ مليون جنيه فى ديسمبر سنة ١٩١٩ إلى أقل
من أربعائة مليون جنيه فى سنة ١٩٢٥ حين أعلن وزير المالية (مستر تشرشل)
عودة الجنيه الاسترليني إلى قاعدة الذهب .

ولعله يكون من ضرور التعجيز أن تطالب الحكومة المصرية فى هذه
الظروف بالعمل على رفع قيمة الجنيه المصرى إلى ما كانت عليه قبل الحرب ،
ولسكنها لاشك قادرة على تثبيتها فى مستوى قريب من مستواها فى العام الماضى
مثلا إذا هى أرادت تنفيذ نسبة قليلة جدا مما صنعت إنجلترا . ففى مقدورها
أن تحدد أعلى معدل للإصدار هذا العام على أساس أدنى رقم نزل إليه
فى العام الماضى . وإن مهمة الحكومة المصرية فى هذه الحالة أقل مشقة
مما كانت عليه مهمة الحكومة البريطانية وأدعى منها إلى النجاح .

بيد أن وسائل وقف التضخم سوف تنعثر ، ومزاياه العملية سوف تضع
هباء ، ما لم تصاحبها موازنة الميزانية الحكومية موازنة حقيقية - لاحتسابية
فقط - تقوم ، فى جانب المصروفات ، على أساس حصرها فى تنفيذ خدمات
عامة محددة وبأقل تكاليف ، وفى جانب الإيرادات ، على أساس استقطاع

أقل ما يمكن من دخول الأفراد حتى لا تتعطل المشروعات المنتجة ويضعف الانتاج الاهلى .

وفي ضوء هذه الاعتبارات ، ينبغي أن تتجه تدابير موازنة الميزانية ، أولاً وقبل أى شىء آخر إلى ضغط المصروفات العامة ، ضغطاً قد تنسره طوائف ، وقد تمالئه طوائف أخرى ولكنه ألزم ما يكون لمكافحة الغلاء مكافحة مثمرة ، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى الاجتماعى ، وتنشيط الطاقة الانتاجية . فعلى أن نوطن النفس على اتخاذ اجراءات صارمة ولكنها قد تكون موقوتة ، والاقدام على تضحيات قاسية ولكنها محدودة ، فى سبيل الوطن وعزته ، والامة ومستقبلها ، ولا بأس من الاشارة فى هذا المقام إلى أهم الاجراءات التى يتعين النظر فى أمر تنفيذها بالقدر المناسب وفى أقرب وقت ، يمكن .

أولاً - إلغاء المشروعات الكالية وما فى حكمها والانتفاع بالوفر الناتج منها فى خفض الضرائب غير المباشرة لاسيما المكوس الجمركية التى ينوء بأعبائها الفقراء .

ثانياً - إعادة النظر فى الخدمات التى تؤديها الحكومة (فيما عدا شئون الأمن والمحاكم والصحة والتعليم) بقصد وقف ما لا تدعو إليه ضرورة بالغة أو تأجيله .

ثالثاً . إعادة النظر فى اعتمادات الخدمات الرئيسية ذاتها - اعتمادات الأمن والمحاكم والصحة والتعليم - لتنظيم الانتفاع بها على أحسن وجه وإلغاء ما لا يلزم منها .

رابعاً - مراقبة اعتمادات الدفاع مراقبة فنية معقولة حتى لا تمتد إليها يد الاسراف وحتى تظل مقصورة على مطالب الدفاع الحقيقية دون سواها .

خامساً - إدماج الوزارات ذات الاختصاصات المتفرقة فى وزارة واحدة

وبذلك يمكن تخفيض عددها إلى عشرة أو أقل كما يمكن عندئذ إلغاء المصالح التي لاتدعو إلى وجودها حاجة .

سادساً - تخفيض اعتمادات الوظائف الدائمة بنسبة ٧ ٪ كل عام لمدة خمس سنوات على أن تشمل إجراءات التخفيض إلغاء الزيادة في الدرجات التي رفعت منذ سنة ١٩٣٩ وتبسيط الاجراءات الحكومية والانصراف عن المغالاة في نظام المركزيه ليتسنى إلغاء وظائف تزيد على الحاجة دون إضرار بحركة العمل أو تعطيلها .

سابعاً - تمكين ديوان المحاسبة من فرض رقابة فعلية على جميع أبواب المصروفات العامة وكذلك الأخذ بمبدأ المسؤولية الشخصية لكل من يخالف التعليمات المالية .

وقد تبدو هذه التدابير صارمة لاسيما إذا كانت تتناول إلغاء عدد كبير من الوظائف أو تخفيض درجاتها . ولكن قليلا من التأمل وتغليب العقل على العاطفة يبرز ضرورة هذه التدابير كما أنه يزيل الاعتراض على توضيحات مؤقتة قد يطلب الى فئة من الشعب تحملها .

ولاشك في أن أى اقتراح بتخفيض اعتمادات الوظائف سيقابل بشديد الاستنكار ان لم نقل ببالح الاستهجان ، لامن طوائف تشكو قلة المرتب الحكومي فحسب ، بل أيضا من مصالح وإدارات تشكو قلة الأيدي العاملة بها . ولكنها الحقائق التي لا يمكن انكارها أو تجاهلها والتي يحسها سائر الشعب إحساسا عميقا تنادى بأن اعتمادات الوظائف في جملتها ، لاتتناسب مع موارد الدولة ، فلا بد من تخفيضها صونا لتلك الموارد نفسها من الانهيار .

فالثابت من أرقام الميزانية أن اعتمادات الوظيفة والموظفين صارى تستنفد ما يقرب من نصف المبالغ المقدرة للإيرادات الحكومية هذا العام . والثابت أيضا أن الوظائف الملكية الدائمة زاد عددها من ٣٧,٩٢٨ في سنة ١٩٤٠ الى ٨٩,٤١١ في سنة ١٩٥٠ . ولكن تخفيض الاعتمادات بالنسبة المقترحة في غضون خمس سنوات لا يستتبع تشريد شاغلي الوظائف الحالية ،

ولا حرمانهم أسباب الرزق والحياة ، أوحرامان من يعولون من الآباء والابناء ، بل على العكس قد يفتح أمام الموظفين وأمام غيرهم أبوابا كانت موصدة ، ويكشف لهم آفاقا كانت محجوبة . وهل من شك في أن المغالاة في انشاء الوظائف الجديدة ورفع الدرجات كانت السبب الأكبر في عجز الحكومة عن تحسين حالة أغلبية الموظفين وتعديل مرتباتهم بما يتناسب مع انتاجهم الحقيقي وتكاليف المعيشة ؟ وهل من شك في أن كثرة الوظائف في الظروف الحاضرة تضر عامة الموظفين ولا تنفع الدولة في شيء ؟

وتخفيض اعتمادات الوظائف لابد أن يتم ضمن برنامج اصلاح شامل . فاذا اقتضى تنفيذ هذا البرنامج تسريح عدد من الموظفين الحكوميين فهو كفيل أولا باعادة تدريبهم على مهن يختارونها أو يصلحون لها ، وثانيا بضم الصالح منهم الى القوات المسلحة وهي في مسيس الحاجة الى عناصر مثقفة ، وثالثا بالانتفاع بهم في ميدان التجارة والصناعة ، لاسيما في مشروعات الانعاش الاقتصادي . وهكذا تتحول كفاياتهم الى نشاط بعد خلود والى اثمار بعد عقم .

والمصالح والادارات التي تشكو قلة الأيدي العاملة تقابلها مصالح صارت ولا عمل لها إلا تصيد العمل ، فهي لا تهتف عن استنباط أساليب مضايقة عباد الله في نشاطهم ، وهي لا تتورع عن المغالاة في تعقيد الاجراءات الإدارية حتى يتسنى لها الادعاء أن خدماتها ضرورية لتحقيق مصلحة عامة . وعلى أية حال فان المشكلة قبل كل شيء وفوق كل شيء مشكلة تدبير أموال لا يمكن الاقتصاد القومي الاستمرار في تحملها دون أن تتصدع جوانبه .

والحكومة الآن تضع الكادر العام الذي وعدت به في أكثر من مناسبة والذي استقدمت من أجله خبيرا بريطانيا ليزيل هذا الكادر أسباب شكوى الطوائف ، ويمنع تدخل الحزبية السافرة في التعيين ، ويقضى على تسعير الأجازة العلية . وهذا عمل جليل تشكر عليه الحكومة ، ولكنه على أحسن الفروض لا يعالج تضخم اعتمادات الوظائف . وإذا كان تأمين الموظفين

بالسكادر العام صار لازما فالزم منه تأمين الأمة من أن تحتل أعباء لا طاقة لها باحتمالها (١).

وما يقال عن ضرورة تخفيض اعتمادات الوظائف يقال عن ضرورة الانصراف مؤقتا عن كثير من المشروعات الاجتماعية وفي مقدمتها مشروع الضمان الاجتماعي .

أن مجرد التفكير في مشروع كشروع الضمان الاجتماعي يهز مشاعر المصلحين جميعا وتنفيذ مثل هذا المشروع سيكون دائما من دواعي الفخر في أى بلد وفي أى جيل . وليس في مصر وطنى واحد لا يتمنى أن يأتى قريبا اليوم الذى يتحقق فيه هذا المشروع ذو الغاية النبيلة والمقصد المحمود .

ولسكنها دائما ظروف المال القاسية تتحكم في أحلام المرء وآماله وهذه الظروف في مصر هى التى تجعل مشروع الضمان الاجتماعي بمثابة الغذاء الحلو الشهى ولسكنه غذاء دسم لا يحتمله المريض ، وعليه أولا أن يبرع كأس الدواء المر - دواء الاقتصاد في النفقات والعمل على زيادة الموارد .

(١) نشرت الاهرام في (١٦/١٢/١٩٥٠) حديثا تحت عنوان « المرتبات ٤٢٠ /٠ من ميزانية الدولة . سوء توزيع العمل وقلة إنتاج الموظفين . لجنة لتحديد الاختصاص وتبسيط الاجراءات » . ولعل صاحب الحديث ذلك الكبير المختص واحد من كبار موظفي ديوان المحاسبة لانه بدأ حديثه بالقول « إن ديوان المحاسبة لمس قلة إنتاج الاداة الحكومية وسوء توزيع موظفيها وافنقارها إلى الكثير من أسباب التنظيم وتحديد الاختصاص بين موظفيها وأقسامها المختلفة ومن الازدواج والتضارب في الاعمال التى بها مصالح أخرى إلى تعقيد إجراءات التنفيذ وطول الوقت التى تستغرقه » .

وختم الحديث بقوله « ومن رأى ديوان المحاسبة أن في مقدمة وسائل علاج هذه المشكلة المبادرة إلى تأليف لجنة لتعميد النظر في توزيع الموظفين بين المصاح المختلفة بعد دراسة الاعمال وتحديد ما في كل وزارة أو مصلحة أو إدارة وبيان العدد اللازم من الموظفين لا يجازها بكفاية وسرعة وتبسيط إجراءات التنفيذ والقضاء على المركزية . على أن يصدر قانون بتأليف تلك اللجنة تحدد فيه اختصاصاتها وأن يحدد لها أجل معين لانجاز مهمتها » .

أن تنفيذ مشروع الضمان الاجتماعي في حدود الأهداف المقترحة وهي متواضعة يحتاج إلى سبعة ملايين أو ثمانية وهذه الملايين ستنفق مجتمعها في مطالب الاستهلاك المباشر، فهل يمكن موارد الميزانية أن تتحمل هذا العبء الجديد بصفة مستديمة؟ أم هل الأجدر أن نتجه أولاً نحو الشروعات المنمية لدخول الأفراد في المدن وفي الريف وذلك بتحسين وسائل الانتاج ونشر الصناعات الريفية مثلاً؟

أن المعضلة الكبرى في مصر هي معضلة تنمية الانتاج قبل زيادة الاستهلاك.

هـ - تمويل مشروعات الانعاش

١ - تنمية الادخار الاختياري

مهما تختلف آراء رجال الاقتصاد ، ومهما تتباين اتجاهاتهم ، في تقدير مجهود الحكومة في الميدان الاقتصادي ، فالثابت من تجارب جميع البلاد في ظروف مماثلة للظروف في مصر ، أن نجاح مشروعات الانعاش ، مرهون بسياسة الحكومة واجراءاتها في ناحيتين هامتين .

أما الناحية الأولى ، وقد سبق الحديث عنها ، فتتعلق باصلاح الادارة المالية كشرط أساسى لقيام حالة الانعاش الاقتصادي ، بالقدر الذى يحققه ذلك الاصلاح من حسن استعمال الأموال المدخرة ومنع تبديدها في أوجه الاستهلاك المؤجل أو الاختزان العقيم . وليس معنى هذا القول أن الادارة المالية الصالحة تؤدي حتما إلى الانعاش الاقتصادي ، دون أن تكون هناك موارد مادية ، بل المعنى المقصود هو أن الادارة المالية الفاسدة تعوق الانعاش وتجعل كل مجهود في هذا المضمار ضائعا .

وأما الناحية الثانية ، فهي ناحية الاعداد الفنى والتسهيلات القانونية والادارية . فليس يخاف أن الحكومة يجتمع لديها ، مالا يجتمع لدى الهيئات الأهلية ، من وسائل القانون وأساليب الادارة ، ويتوفر عندها مالا يتوفر عند الأفراد من مال وخبراء ، ويسهل عليها مالا يستطيعه الأفراد والهيئات ، من الحصول على العون الفنى الذى تقدمه المنظمات الدولية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، وكل هذه مزايا واضحة تيسر بحث مشروعات الانعاش في جميع جزئياتها ، وتقدير تكاليفها ، وتحديد نتائجها ، ثم اختيار الأصلح منها ، ونشرها على الملأ لنقدتها ومناقشتها في جو من الحرية والصراحة . ولا تقف جهود الحكومة عند هذا الحد ، بل عليها أن تعود

إلى معاونة الأفراد والشركات التي تتولى تلك المشروعات ، عن طريق تقديم الارشادات الفنية ، والمساعدات العينية ، والادارية ، طوال مدة تنفيذها واستغلالها . وفي هذا الميدان أيضا ، يجب على الحكومة ، أن تعيد النظر في كثير من القيود والاجراءات الادارية ، بقصد إلغائها أو تخفيفها أو تبسيطها ، حتى لاتحد من النشاط الصناعي المنتج ، وتعوق مشروعات الانعاش الفردية .

فإصلاح الادارة المالية اصلاحا شاملا ، واعداد المشروعات اعدادا فنيا كاملا ، شرطان أساسيان ، ينبغى أن يتوافرا ، قبل البحث في أصلح وسائل التمويل ، وأقلها نفقة .

وغنى عن البيان أن مشكلة التمويل ، تتصل - في جوهرها - بتدابير تنمية الادخار الوطنى من جهة ، وبأساليب اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية من جهة أخرى .

وتدابير تنمية الادخار الوطنى ، ذات شقين ، ينتهى الشق الأول إلى تشجيع الأفراد والهيئات على الادخار مع ترغيبهم فى استثمار مدخراتهم بدلا من اختزانها ، ويسمى هذا النوع من الادخار فى لغة الفنين - بالادخار الاختيارى .

وأما الشق الثانى من تدابير تنمية الادخار الوطنى ، فيتصل باجراءات الحكومة الخاصة بتخصيص جانب من إيراداتها ، لاستخدامها فى مشروعات إقتصادية يؤدى إلى زيادة الطاقة الانتاجية ، ونمو الثروة القومية ، وهذا النوع من الادخار يسمى بالادخار الاجبارى ، أو الادخار المتعمد DELIBERATE SAVING ، تميزا له عن ادخار الأفراد الاختيارى .

وغير خاف ، أن رغبة الأفراد فى الادخار ، لاتزال محدودة جدا بالنسبة لغالبية السكان فى مصر ، ولكن أقل منها ، قدرتهم على الادخار فى الظروف الحاضرة ، فواجب الحكومة فى هذه الحال - ومهما يكن مستوى

الادخار منخفضاً - أن تتبع سياسة مالية ، من شأنها الافادة من ذلك القدر المحدود ثم العمل على زيادته زيادة مطردة . وتحقيقاً لهذه الغاية ، يتعين على الحكومة أن تهىء من التسهيلات ما يرغب المدخرين ، في ايداع أموالهم المدخرة في منظمات مصرفية أو هيئات مالية ، تعمل في ميدان الاستثمار ، بدلا من تبديدها فيما لا يفيد ولا يثمر وبدلا من اختزانها في صورة نقود راحلي وممتلكات عقيمة الانتاج ، وينبغي أن تكون هذه التسهيلات ، عامة شاملة ، وأن تكون أيضا متنوعة تتكافأ مع أحوال المدخرين الاجتماعية ومع ظروفهم الاقتصادية . وتشمل هذه التسهيلات إنشاء مؤسسات حكومية وتشجيع إنشاء مؤسسات أهلية ، كصناديق التوفير بمصاحبة البريد وفروعها ، والبنوك التجارية وفروعها ، والبنوك الزراعية والمصارف التعاونية ، - ولكن فائدة هذه المؤسسات لن تتم ، والغاية من إنشائها لن تتحقق ، إلا إذا كانت اجراءاتها مبسطة ، وكان التعامل معها ميسورا لجميع الافراد ، كل بحسب حالته وعلى قدر إدراكه .

وهناك وسائل أخرى لتشجيع الادخار الاختياري ، اثبتت تجارب الأمم الأخرى صلاحيتها في ظروف تشابه ظروف مصر ، ولكن شرح هذه الوسائل يطول ، والكلام عنها بالتفصيل يخرج هذا البحث عن غرضه الرئيسي ، ولذلك سنكتفي بالإشارة إلى أهمها .

فمن أهم وسائل تشجيع الادخار الاختياري تخفيف الضرائب على الأموال المدخرة أو اعفاؤها منها ، لاسيما إذا كان استثمارها في مشروعات ذات طابع قومي ، ومنها أيضا تشجيع الهيئات التجارية والصناعية ، على إعادة استخدام أرباحها في المشروعات الاقتصادية ، بدلا من توزيعها جملة واحدة على المساهمين الذين قد لا تغريهم ظروفهم على الادخار ، وكذلك من أهم وسائل التشجيع ، استخدام أنواع معينة من اليا نصيب ، لترغب الافراد في الاكتتاب في مشروعات خاصة ، ومنها أيضا ، إيجاد صلة بين الأموال المدخرة في منطقة معينة وبين مشروعات الانعاش في ذات المنطقة ، كما

هى الحال مثلا فى قروض تعقدها مجالس المديريات والمنظمات الاقليمية لتنفيذ مشروعات إقليمية .

وأخيرا وليس آخرا ينبغى أن تتضمن وسائل تشجيع الادخار الاختيارى ، تنظيم السوق المالية وتبسيط اجراءاتها ، ليسهل على المدخرين توظيف أموالهم ، ويحصل اصحاب الاعمال والقائمين بامر مشروعات الانعاش ، على ما يحتاجون إليه منها ، دون كبير عناء ودون أن يسلكوا طرقا ملتوية .

ويجب على الحكومة فى معالجتها لوسائل تشجيع الادخار الاختيارى ، أن تلاحظ تلك الظاهرة الخطيرة التى تتمثل فى إقبال كثير من ذوى اليسار ، على استثمار أموالهم فى شراء عقارات وأراضى زراعية ، وهذا أعقم أنواع الاستثمار . ولعل هذا الإقبال ، ناتج من ضعف الثقة بالمشروعات التجارية والصناعية ، ومن المزايا الاجتماعية التى يجنيها أصحاب العقارات والأراضى ، أو من المعاملة الممتازة التى يتمتعون بها فى تقدير الضرائب المستحقة عليهم . إذ المتبع فى ربط الضرائب الزراعية والعقارية أن يكون على أساس التقدير الاجتهادى المنخفض لاعلى أساس الدخل الحقيقى أو الانتفاع الحقيقى من العقار . وجميع هذه الأمور تحتاج إلى معالجة حاسمة سليمة الأهداف .

هذه أهم الوسائل المؤدية إلى تشجيع الادخار الاختيارى ، وتوجيهه نحو تمويل مشروعات الانعاش الاقتصادى ، ولكن مقدرة الأفراد على الادخار ، لاتكفى فى معظم الأحيان لتدبير المال اللازم لتنفيذ جميع مشروعات الانعاش ، ولذلك ، يمكن الحكومة أن تعوض هذا النقص ، بتخصيص جانب من مواردها لاستخدامه فى تمويل المشروعات الانتاجية .

ز - تمويل مشروعات الانعاش

٢ - الموارد الحكومية

قد يظن بعض الناس أن الظروف الراهنة تساعد على التوسع في مشروعات الانعاش وتمويلها . ذلك لأنهم يلبسون ظاهرة التضخم المالي وما انتهت إليه من ارتفاع كبير في الاسعار مع بقاء مستوى الدخل النقدية لأغلبية السكان في وضع ثابت لا يكاد يتغير ، فترتب على ذلك أن تضخمت أرباح فئة صغيرة أو ايراداتهم ، تضخما مقياسه مقدار الهبوط المشاهد في القيمة الحقيقية للدخل التي ظلت ثابتة . وغير خاف أن تضخم الأرباح - في رأى أهل المنطق - يسمح للحكومة ، عن طريق الضرائب التي تفرضها على تلك الأرباح أو القروض التي تعقدتها مع أصحابها ، باستخدامها في المشروعات المنتجة أو المشروعات المنمية للثروة الاجتماعية .

ولكن خصائص الموقف في مصر تجعل مثل هذه النتيجة المنطقية غير مطابقة للواقع ، فقد طغى حب الظهور ، واستولت عزة الجاه على أولئك الذين تضخمت أرباحهم ، وهم كبار المزارعين أولا ، وغلبتهم مظاهر الترف والمغالاة في استكمال أسبابه ، ففي هذه الناحية استنفدت ملايين الأرباح المتضخمة ، وما تبقى منها توجه به ذووه نحو شراء الأراضي الزراعية والعقارات ونحو انشاء المباني المخصصة للاستغلال ، ولذلك يلبس المتتبع للتطورات الاقتصادية زيادة محسوسة في أثمان الأراضي الزراعية والأراضي المعدة للبناء ، وهذا ضرب من ضروب الاستثمار « العقيم » ، لأنه لا يؤدي إلى جهود اقتصادية مركبة (أو مضاعفة) على غرار الاستثمار الصناعي مثلا .

ولم تكن الحكومة - منذ ظهور التضخم المالي - أقل في اسرافها من أثرياء

القوم . فعمدت إلى التوسع في مشروعات المظهرية ، واستسلمت إلى الرغبة الطبيعية عند جميع الإدارات الحكومية في توسيع اختصاصاتها ونشر نفوذها وتحسين حالة رئيسها أو رؤسائها ، فتضخمت الاعتمادات الحكومية سنة بعد أخرى ، وكانت ظاهرة هذا التضخم ارتفاع نسبة الاعتمادات « الدائمة » كاعتمادات الوظائف والوظيفة وهي الآن تستنفد نصف إيرادات الدولة .

وعلى ضوء هذه الحقائق تبدو الموارد الحكومية العادية محدودة النطاق ، كما تبدو مصاعب الاكتفاء بها في تمويل مشروعات الانعاش الاقتصادي ، إذ أن الحكومة لا تستطيع زيادة الضرائب غير المباشرة زيادة كبيرة ، بل لابد لها من الاحتراس من هبوط حصيلة الضرائب وخاصة المكوس الجمركية . فليس أمام الحكومة إلا الضرائب المباشرة تفرضها بالقدر الذي لا يؤثر في النشاط الصناعي والتجاري ، وإذا هي نجحت في زيادة حصيلة الضرائب المباشرة - لاسيما الضريبة التصاعدية على الدخل المتضخمة - فحذير بها أن تستخدم جانباً من هذه الزيادة في تخفيف أعباء الضرائب غير المباشرة التي تنوء بها الطبقات الفقيرة في وقت تشتد فيه موجة الغلاء .

ولكن مهما تكن الصعوبات كبيرة فلا مندوحة من التغلب على بعضها على الأقل ولا يزال أمام الحكومة ، إلى جانب خفض الاعتمادات الدائمة على نحو ما أسلفنا ذكره ، مجال لإعادة النظر في الأسس التي يقوم عليها توزيع أعباء الضرائب والاتجاه بها نحو تطبيق مبدأ « القدرة على الدفع » وتحقيق المساواة بين الممولين الزراعيين وغيرهم من التجار وأصحاب الأعمال على أساس ربط الضريبة وتحصيلها على دخول الممولين الزراعيين الفعلية . ولعل الحكومة في معالجتها لهذه الأمور تجد اعتبارات إقتصادية تبرر في الظروف الراهنة ، فرض ضريبة على رأس المال يكون وعاءها القيم المتضخمة للأراضي الزراعية وأراضي البناء في المدن الكبيرة ، على أن يقتصر استخدام حصيلة هذه الضريبة على المشروعات التي تفيد الملاك الزراعيين وأصحاب العقارات .

وسواء تمسكت الحكومة أم لم تتمكن ، من زيادة مواردها « الصافية » ، عن طريق تعديل نظام الضرائب أو خفض الاعتمادات « الثابتة » أو كليهما معا ، فالأمر الذى لا شك فيه أنها مطالبة بالتعجيل بتنفيذ مشروعات لا يمكن الأفراد ولا الهيئات التجارية أن تتوافر على تنفيذها ، أما لانعدام عنصر الكسب التجارى فيها أو لضخامة رأس المال اللازم لها . أو لغير ذلك من الأسباب الخاصة . مثال ذلك مشروعات اصلاح الاجتماعى لتوفير مياه الشرب والعلاج ومشروعات تنمية الثروة الاجتماعية كتنشيط التعليم والتدريب المهني وتيسير وسائل المواصلات ، والمشروعات العمرانية مثل كهربة خزان أسوان وتحسين الري والصرف واصلاح الاراضى البور . ومعظم هذه المشروعات تحتاج إلى أموال طائلة للبدء فى تنفيذها ، وإلى نفقات متواصلة لعدة سنوات قبل أن تؤتى ثمارها . فأين للحكومة أن تحصل على هذه الأموال دون التغلب على الصعوبات التى سبق الإشارة إليها ؟

يتجه التفكير أول ما يتجه ، إلى وسائل الاقتراض من الشعب أو بعبارة أصح الاقتراض من أولئك الذين أدخروا المال ليقرضوه ، وغنى عن البيان أن الالتجاء إلى القروض فى تمويل كثير من المشروعات الحكومية ، إجراء لا غبار عليه ، لاسيما إذا كانت طبيعة تلك المشروعات لا تسمح باخضاعها للأساليب التجارية المجردة . ولكن الشواهد تدل على أن ظروف الاقتراض فى نطاق واسع لا تزال غير مواتية ، وأن الصعوبات التى تواجهها الحكومة فى تعديل مواردها وفى تغيير أوجه الانفاق فى مصروفاتها على نحو ما أسفلهنا ، هى نفس الصعوبات التى تحول دون تيسير وسائل الاقتراض . وما وفرة المال التى يتخيلها الناس عند الاثرياء إلا كالسراب يحسبه الظمآن ماء ، فالأثرياء ينفقون أكبر جانب من دخلهم فى استكمال أسباب الرفاهية ، ومابقى منه ينحصر فى الاستغلال « العقيم » فى شراء الاراضى الزراعية والعقارات وفى البناء .

وعلاوة على ما تقدم ، فإن تيسير الاقتراض الشعبى الناجح ، ينبغى

التهديد له بتدابير معينة في مقدمتها إصلاح الادارة المالية لاكتساب ثقة المكتتب وتأمينه على ماله ، لا سيما إذا كان في النية تخصيص المال المقترض لتمويل مشروعات لا تنتج أرباحا سنوية أو لا يستطيع المكتتب أن يعتبر نفسه واحدا من مالكيها .

ومهما يكن من أمر ، فإن نطاق الاقتراض الشعبي سيظل محدودا مادام الانتاج الأهلى جامدا ، لأن الانتاج الجامد يحد من رغبة الأفراد في الادخار ومقدرتهم عليه ، فإذا حاولت الحكومة أن تقترض والحالة باقية على ما هي عليه ، فإن أى نجاح تصادفه لا بد يقابله عجز في الأموال التي كان يمكن استثمارها في الصناعة والتجارة .

هذه هي الصعاب العملية التي تحول دون تخصيص جانب كبير من الموارد الحكومية لتمويل المشروعات الانشائية ، ولكنها صعاب مهما تعظم فإنها لا تدعو إلى اليأس ولا تخلى الحكومة من مسئولية العمل السريع الناجز للتغلب عليها بالوسائل والأساليب السابق ذكرها .

وربما ظن بعض الناس أن في مقدور الحكومة أن تستخدم الارصدة الاسترلينية المجمدة - متى أفرج عنها - في تمويل المشروعات الانشائية . ولكن بعض الظن اثم . فليست هذه الارصدة ملكا للحكومة بل هي ملك للأفراد واهبيات الخاصة ، وهي على أية حال تمثل غطاء ، العملة المتداولة في مصر سواء كانت بنسكنوت أو ودائع محفوظة في المصارف .

هذا وينبغي أن نذكر أن تجميد الارصدة الاسترلينية لم يلهم السلطات المصرية - كما كان الواجب يقضى - بحبس جانب من العملة المتداولة . بل على العكس لجأت السلطات إلى زيادة التداول بإصدار القانون رقم ١٩٩ لسنة ١٩٤٨ بالاذن لوزير المالية بطبع أذونات على الخزانة تخصص لغطاء البنسكنوت ، وقد عدل هذا القانون في أوائل شهر نوفمبر سنة ١٩٥٠ لتوسيع حدود الزيادة في التداول بمضاعفة المقادير المسموح بطبعها من أذونات الخزانة .

وعلى ضوء هذه الاعتبارات يجب الاحتراس من الزلل عند تقدير القيمة العملية للافراج عن الارصدة المجمدة . ففائدة الافراج تكاد تنحصر في تمكين السلطات المصرفية من استبدال مقادير أكبر من العملة المصرية بالجنيه الاسترليني أو بالعملات الأجنبية الممكن مبادلتها بالجنيه الاسترليني ، كما أنه يمكنها من مواجهة العجز في الميزان الحسابي مهما كان مصدره أو البواعث عليه .

وليس معنى هذا أن الافراج عن الارصدة المجمدة لن يفيد الاقتصاد المصري . فهذه الارصدة إذا استثنينا المقدار اللازم لشراء عملة أجنبية حرة أو ذهب لغطاء البنسكنوت تعتبر في وضعها الراهن بمثابة مدخرات معطلة ، أو هي مدخرات نحن مجبرون على استثمارها في إنجلترا في أوجه لا تنفع النشاط الاقتصادي في مصر . ولكن المعنى المقصود أن الفائدة الحقيقية من الافراج عنها رهن برغبة الافراد والهيئات التي تملكها (ملكيه مباشرة أو عن طريق البنوك) في استثمارها في مشروعات مصريه . وإذن فواجب الحكومه أن تعمل الى جانب سعيها في الافراج عن هذه الارصدة ، على تهيئة الظروف المواتية لتشجيع أصحابها على استخدامها في الاعمال المحلية النافعة .

٧ - توظيف رؤوس الأموال الأجنبية

في المشروعات المصرية

ما من شك في أن مجال النشاط الاقتصادي في مصر لا يزال واسعاً لاسيما في ناحية الصناعات الحديثة ، ولكن الاستزادة من ذلك النشاط تحتاج فوق الرغبة فيها إلى أموال طائلة وإلى رؤوس تفكر وتدبر .

وفي مصر موارد طبيعية لا يستهان بها ، وأهلها يتطلعون إلى نهضة صناعية رشيدة ، تيسر لهم وسائل الانتفاع بتلك الموارد الطبيعية ، وتسمح برفع مستوى معيشتهم وزيادة رخائهم . ولكن المال اللازم ينقصهم إذا سارت حركة التصنيع والمشروعات العمرانية في نطاق واسع .

ولذلك سمعنا الترحيب كل الترحيب من جميع المصريين بحكومة وشعبا بمساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في مشروعات الانعاش الاقتصادي ، مادامت هذه المساهمة تحقق المنافع المشتركة ولا تتعارض مع الاعتبارات الوطنية الصحيحة .

وغنى عن البيان أن ، الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لا تنتهي بحلب الأموال إلى مصر لاستخدامها في تمويل مشروعات منتجة ، فإن الأهم من الأموال ، وهي ضرورة ، الانتفاع بخدمات أصحابها وخبرتهم وتجاربهم العملية في إنشاء الصناعات الحديثة وتنظيمها وإدارتها ، وهكذا ينبغي أن نذكر دائما أن مزايا الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية غير مقصورة على تدبير المال . بل أن الجانب الأهم فيها هو توفير الخبرة الفنية ونظام الإدارة . ولذا نذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية . وقد بلغت في الصناعة شأنا لم تبلغه أمة من قبل ، لا تزال متمسك بأهداب سياسة

الاستعانة برجال الاعمال الاجانب وخبرائهم ، وهى تغريهم بالمال وبتيسير
الاقامة والانتقال أحيانا ، وبالامتيازات الادبية أحيانا أخرى ، حتى يهجروا
أوطانهم الاصلية ليستوطنوا العالم الجديد .

ومساهمة رؤوس الاموال الاجنبية تنأت عن طريقين رئيسين . أولها
القروض الحكومية وثانيهما التوظيف المباشر الذى تعتمد عليه الهيئات
الاجنبية والافراد الاجانب لحسابهم الخاص

فاما القروض الحكومية وهى التى يمكن أن تعقدتها الحكومة مع
حكومات أجنبية كحكومة الولايات المتحدة أو مع منظمات دولية
كالبنك الدولى ، فانها تبدو لأول وهلة من خير الوسائل وأيسرها فى الوقت
الحاضر ، وخاصة إذا رصدت حصيلتها لتمويل مشروعات عمرانية أو
مشروعات منمية للثروة الاجتماعية كتلك التى لا تجتذب إليها رؤوس
الاموال التى يملكها الافراد . ولكن عقد قروض حكومية قد يثير ، فى
الظروف الدولية القائمة ، اعتبارات سياسية وأخرى دبلوماسية ، وليس
هذا البحث مجال النظر فيها .

وأما الاستثمار الفردى فقد أصابه وهن شديد ، واعتراه فتور بالغ منذ
نشوب الحرب العالمية الأخيرة . وكانت الآمال معقودة على انتهاء الحرب
لتهيئة فرصة الاستزادة من مساهمة المستثمرين الأجانب . ولكن الحالة -
مع الاسف - زادت سوءا بعد الحرب على ما كانت عليه خلالها .
فلاضطراب مستمر فى العلاقات الدولية ، والقيود باقية على عمليات المبادلة
وانتقال رؤوس الأموال ، وحركة التشهير والدعاية المغرضة ضد المصريين
ربما أثرت كثيرا فى نفوس البسطاء من المستثمرين . وفوق ذلك فإن
خروج مصر من كتلة البلاد الاسترلينية فى صيف سنة ١٩٤٧ حملها على
فرض قيود جديدة على عمليات المبادلة مع تلك البلاد .

وإلى جانب هذه الصعوبات توجد إعتبارات رآها الأجنبى عقبات

في سبيل مساهمتهم الفعلية في المشروعات المحلية . وأهم هذه الاعتبارات :
أولا - الإبطاء في عقد معاهدات الإقامة مع الدول الأجنبية لا سيما بعد
إلغاء المحاكم المختلطة .

انيا - القيود التي تضمنها قانون الشركات المساهمة فيما يتعلق بنسبة رأس
المال الأجنبي وكذلك نسبة الموظفين والعمال الأجانب .

ثالثا - الإجراءات الإدارية الخاصة بهجرة الأجانب إلى مصر وإقامتهم فيها .

ولكن هذه جميعها اعتبارات عارضة وليس من المتعذر معالجتها بشيء
من الحكمة والأناة ورعاية الصدر التي تحقق المصلحة العامة ولا تنفر الأجانب
من التعاون الصادق مع المصريين والمساهمة الفعالة في المشروعات النافعة .
وقد ظهر أخيراً تحول واضح في الأوساط الحكومية نأمل أن يكون باكورة
خير في زيادة التمسك بالجواهر دون الشكل ، واعتراف بمنطق الحوادث
دون التقيد باعتبارات ذات أهداف ضيقة ، فمن ذلك أن معالي وزير
التجارة والصناعة تحدث إلى مندوب الأهرام فذكر أن قانون الشركات
المساهمة لم يحقق الأهداف القومية ، وأن لجنة تألفت لبحث التعديلات التي
يجب إدخالها على نصوصه .

ومن الأمور البديهية أن المستثمر الأجنبي يجتذبه نحو موطن الإستثمار
عاملان رئيسيان : أولهما عامل الربح ، وثانيهما - وربما كان أكبر العاملين
أهمية - هو عامل الإطمئنان على مستقبل ثروته .

ولما كان الإستثمار الأجنبي من أهم الوسائل التي ساعدت على تنمية
التجارة بين الأمم وأدت إلى تنشيط الإنتاج في العالم لا سيما في البلاد التي لم
تستكمل نموها الإقتصادي ، ولما كان فتور حركة الإستثمار خلال السنوات
الآخيرة يعوق الجهود المبذولة في سبيل انعاش العالم ، فقد عمدت المنظمات
الدولية إلى دراسة مشكلة الإستثمار الأجنبي ، وبحث ظروفه وملايساته في

الوقت الحاضر ، والتوصية بتدابير من شأنها تشجيعه على العودة إلى النشاط في نطاق أوسع .

وأهم التدابير التي أوصى بها الخبراء لاستمالة المستثمر الأجنبي ، أن تعلن الحكومات ذات الشأن ، قبولها الامتناع عن سن أى تشريع يحول دون تمكين المستثمر من الحصول على ريع مناسب ، ودون تيسير تحويله هذا الريع إلى عملة بلاده ، ودون استرداد رأس المال في وقت معقول ، ودون إخضاعه وماله لمعاملة خاصة أو إجراءات شاذة .

وقد اجتمعت كلمة هؤلاء الخبراء على أن مثل هذه التدابير تحتاج إلى تعاون حكومة بلد المستثمر والحكومة في موطن الاستثمار ، وأن خير الوسائل المؤدية إلى تحقيق هذا التعاون لا بد تنتهي إلى عقد اتفاقات ثنائية أو معاهدات دولية تنص على القواعد والشروط الخاصة بمعاملة المستثمر الأجنبي على النحو الآتي : —

أولا — الامتناع عن إخضاعه للضريبة المزدوجة .

ثانيا — الامتناع عن تجريد أرباحه أو رأس ماله .

ثالثا — إبرام معاهدات الإقامة التي تحدد مركز المستثمر الأجنبي وشروط استيطانه ونشاطه الاقتصادي .

ويأمل الخبراء أن يكون إبرام معاهدات الإقامة ، الخطوة العملية الأولى في سبيل تنشيط حركة الاستثمار الأجنبي ، لأنها تزيل مخاوف المستثمرين وخشيتهم من المعاملات الشاذة التي لجأت إليها بعض الحكومات ، لا سيما في أمور الضرائب المفروضة عليهم ، وفي تقدير التعويضات التي تمنحهم إياها عند تأميم المنشآت التي يملكونها ، أو الاستيلاء عليها أو تعطيلها لأي سبب لا يتصل بظروف المنشآت ذاتها .

والمعروف أن قرار مجلس الوزراء بالموافقة على مبدأ الانتفاع بالمعونة الفنية وفقا للنقطة الرابعة من برنامج الرئيس ترومان مهد السبيل لاستئناف

المباحثات بين ممثلى الحكومة المصرية ومندوبى الحكومة الأمريكية ، بغية الوصول إلى اتفاق مرضى بشأن المشروع الذى تقدمت به الحكومة الأمريكية لابرام معاهدة « للإقامة والصداقة والإقتصاد والتجارة » . ولما كانت المواضيع التى ينطوى عليها هذا المشروع هى ذات المواضيع التى يتمخض عنها البحث فى مشكلة الاستثمار الاجنبى فى مصر ، فالأمر أن يكون الوصول إلى اتفاق بين الحكومتين فى هذا الشأن نموذجاً يهتدى به فى معاملة المستثمرين الأجانب من غير رعايا الحكومة الأمريكية .

حول اتفاق الأرصدة الاسترلينية^(١)

بحث تمهيدى فى ما تضمنه النص المنشور من الأحكام^(٢)

نشرت جريدة «الأساس» النص الكامل للاتفاق الذى عقده الحكومتان المصرية والانجليزية بشأن الأرصدة الاسترلينية ولما كانت أحكامه على أعظم جانب من الخطورة وهو مع ذلك مصوغ فى شكل يصعب على غير الفنين جلاء غامضة رأينا تبسيطه للقراء مع ابداء ملاحظة عامة على بعض تلك الاحكام .

(١) نشر هذا البحث فى أهرام يوم ٢ يوليو سنة ١٩٤٧ تحت المقدمة الآتية :

نشرنا أمس البيانى الرسمى المشترك الخاص بالاتفاق الذى تم بين الحكومتين المصرية والبريطانية فى موضوع الارصدة الاسترلينية وهو خلو من كل إشارة إلى قواعد الاتفاق ، إذ اكتفى بذكر المدة التى يتناولها وهي الاشهر الستة الباقية من السنة الحالية . ولذلك قلنا أمس أنه يتعذر إبداء أى رأى فى قيمته قبل أن ننشر تفاصيله .

« ولكن الأساس » الاغر طلع على القراء أمس بالنص الانجليزى لهذا الاتفاق مع ترجمته باللغة العربية ، وهى ترجمة تختلف فى بعض المواد اختلافا بعيدا عن الاصل . حتى تعذر فهم المقصود من كثير من أحكامه ، فضلا عن أن صعوبة الموضوع فى ذاته جعلت للنص الانجليزى نفسه كعبير الابهام ، والحق أن هذا الاتفاق قد أفرغ فى قالب وثيقة حسابيه محض يصدق فهمها على غير من مارس حسابات المصارف المالية وألم بها كل الامام ، ولا ينكر أن موضوع الاتفاق شاق معقد وقد يكون للطرفين من الاسباب الفنية ما يحتم عليهما إظهار هذا الشكل فى وضع الاتفاق مما لا تعرض له الخروج عن موضوع اليوم . ولكن لهذه الوثيقة أهمية بالغة . فلا غرو أن يتطلم كل مصرى غيور على مصلحة بلده إلى استيعاب نصوصها وإدراك دقائقها فخرجوا من الحكومة أن تشفع بالنص الرسمى مدكرة إيضاحية تقرب موضوع الاتفاق إلى الاذهان لشرح أحكامه . وأن كان من المحقق أن هذا النص الانجليزى نفسه ليس بالنص النهائى الذى ينقل معظم المبادئ الرئيسية التى يتضمنها الاتفاق الرسمى .

وقد تلقينا من حضرة الدكتور محمد على رفعت بحثا تحليليا لاحكامه مبينا على النص الانجليزى الذى نشر فى جريدة الأساس .

(٢) الوثائق الرسمية للاتفاق منشورة فى آخر الكتاب .

أولا — تقسيم المبالغ المستحقة لمصر

قسمت المبالغ المقومة بالاسترليني المستحقة لمصر (مصارف وأفراد) إلى قسمين :

أولا : المبالغ المستحقة للأفراد ، فهي لم تجمد أى أنها لا تخضع لقيود هذا الاتفاق (مادة أولى فقرة ٥) فيمكن الأفراد التصرف فيها ولكن داخل بلاد الكتلة الاسترلينية فقط (مادة ٢ فقرة ٥) وتدخل في حساب سمي « الحسابات المصرية » مادة ٢ فقرة ٤ .

ثانيا : المبالغ المستحقة لمصرف من المصارف الكائنة في مصر ، وهذه المبالغ تنقسم إلى قسمين :

(أ) المبالغ المخصصة لتغطية اعتمادات مفتوحة في إنجلترا لصالح موردين في تلك البلاد أو في غيرها (مادة أولى فقرة ٢) وهي مبالغ لا تناولها قيود التجديد . مثال ذلك : فتح بنك باركيز في مصر اعتمادا لصالح شركة انجليزية في إنجلترا ارتبطت بتوريد ماكينات لمصر . وتعهد بنك في إنجلترا ، هو عميل بنك باركيز في مصر ، بدفع هذا الاعتماد إلى الشركة عند تسليمها له بوالص الشحن . فعند التسليم يقوم المصرف في إنجلترا بدفع قيمة الاعتماد بدون قيد ولا شرط ويخصم من أصل الاسترليني المستحق لبنك باركيز في مصر . وتدخل هذه الاعتمادات في حساب سمي « حسابات رقم ١ » وهي الحسابات التي لا يسرى عليها التجديد (مادة ٢ فقرتا ٤ و ٥) .

(ب) المبالغ الأخرى المستحقة للبنوك (من أرصدة نقدية وحوالات تجارية وأنهم وسندات انجليزية ومنها غطاء أوراق النقد المصري .. الخ) فقد جمدت جميعها أى أن البنك لا يمكنه التصرف فيها إلا طبقا لأحكام الاتفاق (مادة أولى فقرة ٥) وتدخل هذه المبالغ في حساب سمي « حسابات رقم ٢ »

ثانيا — مدى الافراج عن الأرصدة .

رأينا أن المبالغ المستحقة للأفراد تبقى حرة داخل الكتلة الاسترلينية وأن المبالغ المخصصة لتغطية اعتمادات المصارف لا تتناولها قيود التجميد ، وبديهي أنها ستنفذ عند انتهاء المبالغ المخصصة لتغطية الاعتمادات المفتوحة في بنوك إنجلترا . أما المبالغ الأخرى فهي مجمدة على ما تقدم . ولكن وافقت الحكومة البريطانية على الافراج عن جانب منها على النحو الآتي وذلك عن طريق نقلها إلى الحسابات رقم ١ .

١ — مبلغ ٨ ملايين من الجنيهات (مادة ٤ فقرة ١ « ١ »)

٢ — المبالغ الباقية من نصيب مصر في العملة الصعبة (مادة ٤ فقرة أولى ب)

ويلاحظ أن مصر قد استنفدت هذه الحصة .

٣ — المبالغ التي تقابل ما على الحكومة المصرية للحكومة البريطانية من ثمن أدوات حربية اشترت قبل ١٤ يوليو ولم يدفع ثمنها إلى تاريخ الاتفاق (مادة ٤ فقرة ثانية ١)

٤ — المبالغ التي تقابل ثمن ما تشتره الحكومة المصرية من مخلفات الجيش البريطاني قبل ١٤ يوليو أو بعد هذا التاريخ .

٥ — المبالغ التي تقابل ثمن ما يشتريه الأفراد أو الهيئات غير الحكومية في مصر من مخلفات الجيوش البريطانية .

ويلاحظ أن المبالغ المرقومة (٤) و (٥) لا تعتبر مبالغ يمكن تحويلها إلى عملة غير مجمدة ففائدتها مقصورة على شراء سلع موجودة في مصر .

٦ — المبالغ التي تقابل ما تدفعه الحكومة المصرية للحكومة البريطانية عن قطاع السكة الحديدية النمساوية الواقعة في الأراضي المصرية والذي قد تتنازل عنه حكومة فلسطين للحكومة المصرية (مادة ٤ فقرة ثانية ج)

٧ - المبالغ المستحقة في الخارج لحملة كوبونات السندات المصرية ، حكومية وغير حكومية ، إذا كانت هذه المبالغ لم تدفع بسبب ظروف الحرب . وظاهر أن هذا الشرط لمصلحة أصحاب الكوبونات لا لمصر (الملحق بالاتفاق فقرة ٦ - ١ و ب)

٨ - المبالغ التي تقابل زيادة رؤوس الأموال المصرية التي يرخص باستثمارها في بلاد الكتلة الاسترلينية على رؤوس الأموال الانجليزية . التي يرخص باستثمارها في مصر (الملحق بالاتفاق فقرة ٧) وبديهي أن هذا الغرض بعيد التحقيق .

٩ - ١٢ مليون من الجنيهات تنقل من حسابات رقم ٢ إلى حسابات رقم ١ فتكون تحت تصرف الحكومة لسد عجز طارئ في الميزان التجارى (مادة ٥ فقرة ١) على أن يراعى في المفاوضات المقبلة المستوى الذى أمكن الاحتفاظ به في استخدام هذا المبلغ . فيكون هذا المستوى أساسا لتقدير مثل هذا الاحتياطى في المستقبل (مادة ٥ فقرة ٢)
ثالثا - عناصر الأرصدة المجمدة

ليست المبالغ الباقية بعد الافراج هى كل ما جمد بل هناك مبالغ أخرى يشملها التجميد أيضاً وهى :

أولاً : المبالغ التي تدفعها الحكومة الانجليزية للحكومة المصرية بعد ١٤ يوليو عن خدمات تأدت قبل هذا التاريخ (مثلاً المبالغ المستحقة للسكك الحديدية المصرية) الملحق فقرة ٥ « ١ » ٣

ثانياً : المبالغ المتحصلة من استهلاك السندات الداخلة في الأرصدة المجمدة (ملحق فقرة ٥ « ١ » ٤)

ثالثاً : المبالغ التي تقابل زيادة رؤوس الأموال الانجليزية المرخص باستثمارها في مصر على رؤوس الأموال المصرية المرخص باستثمارها في بلاد الكتلة الاسترلينية (الملحق فقرة ٨ « ١ ») وظاهر أن هذا النص مرهق لمصر لأنه قد يؤدى إلى زيادة كبيرة في ممدار الأرصدة المجمدة .

رابعاً : المبالغ الأخرى التى تتفق الحكومتان على تجميدها — الملحق
فقرة ١٥ « ٦ »

خامساً : المبالغ التى تقابل ما قد تستولى عليه الحكومة المصرية من
المبالغ المستحقة للأفراد فى بنوك إنجلترا (مادة ٣ من الاتفاق)

رابعاً — استثناء الأرضة الخاصة بقاطنى السودان

وبما يقع موقع الدهش ، ومصر تنادى بوحدة وادى النيل ، أن تتعهد
الحكومة المصرية فى هذا الاتفاق ألا تفرض أى قيد على المبالغ المستحقة
بالعملة الاسترلينية لقاطنى السودان أو المبالغ المستحقة عليهم .

خامساً — سعر المبادلة بين الجنيه الانجليزى والدولار

تعهدت الحكومة المصرية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحفاظ على
سعر المبادلة بين الجنيه الاسترلى والدولار الأمريكى ، أى أنها لن تجيز
أى تصرف فى مبالغ استرلينية بسعر أقل من سعره الرسمى بالنسبة للدولار
وقد يكون هذا النص سبباً لتدخل إنجلترا فى تشريعنا المالى وتطيئته —
الملحق فقرة ٢

الخلاصة

أنشأ هذا الاتفاق مشكلات لا بد من معالجتها فى أقرب زمن وأؤكد
حزم . فاذا جاز لنا أن نعتبر هذا الاتفاق فاتحة عهد جديد لاستقلال العملة
المصرية عن الجنيه الاسترلى فلا يغرب عن بالنا أن لهذا الاستقلال ثمناً
غالياً تجلت بعض أعبائه فيما تقدم من هذه النصوص .

١٥ يوليو —

حالة النقد المصرى والاقتصاد بعد اليوم^(١)

بانتهاى يوم ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ — تدخل علاقة الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلينى فى عهد جديد^(٢) .

فمنذ ٢٧ سبتمبر سنة ١٩١٦ سمحت السلطات المصرية باتخاذ العملة الاسترلينية قاعدة للنقد المصرى بدلا من الذهب ، فأجازت للبنك الأهلى المصرى أن يستعيز عن الذهب فى غطاء العملة المتبادلة فى مصر (البنكنوت) بسندات الخزنة البريطانية ، وبذلك صارت المبادلة بين الجنيه المصرى والجنيه الانجليزى اجراء آليا على أساس السعر الرسمى المحدد وهو ٩٧ قرشا ونصف القرش .

فكان على البنك الأهلى المصرى ، إذا أراد زيادة العملة المتبادلة فى مصر أن يودع فى الغطاء ما يعادل هذه الزيادة من سندات الخزنة البريطانية ، ويسحب منها — فى حالة خفض العملة المتبادلة — ما يوازى قيمة الخفض . وقد ترتب على سهولة عمليات المبادلة بين الجنيه الاسترلينى والجنيه المصرى ان تمكنت السلطات البريطانية من الحصول فى مصر ، على جميع ما تحتاج اليه من نقود مصرية للاتفاق منها فى مختلف الأغراض ، وذلك بأن تقدم للبنك الأهلى المصرى سندات على الخزنة البريطانية تساوى قيمتها تلك النقود . وبعبارة أخرى استطاعت السلطات البريطانية أن تجدد فى مصر موردا غير محدود لشراء ما يلزمها من السلع والخدمات عن طريق اصدار سندات على الخزنة البريطانية لاستعمالها فى غطاء البنكنوت المصرى دون الحاجة الى

(١) أهرام ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ .

(٢) فى آخر الكتاب ملخص لمحاضرة ألقاها المؤلف فى نادى التجارة الماسكى مساء يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ وتناول فيها بالتفصيل العلاقة التاريخية بين الجنيه المصرى والجنيه الاسترلينى .

عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب أو بعملات أجنبية تحتاج إليها مصر أو بتقديم سلع وخدمات لها .

وهكذا نشأت الأرصدة الاسترلينية . وما هي في الواقع إلا ديون تجمعت لمصر ، تساوى الفرق بين قيمة مشتريات إنجلترا في السوق المصرية وقيمة مبيعات إنجلترا لمصر .

غير أن نشأة الأرصدة الاسترلينية قد لازمتها ظاهرة مالية خطيرة ، هي ارتفاع الأسعار المحلية بسبب الزيادة المطردة في مقادير النقد المتداول مع بقاء الإنتاج المحلي في مستوى لم يتغير كثيرا . وتسمى هذه الظاهرة في لغة الفنين بالتضخم المالي ، أو الهبوط في قوة النقد الشرائية .

وإذا أردنا تقدير نسبة الهبوط في القوة الشرائية للجنيه المصرى فأمامنا الأرقام القياسية لأسعار الجملة ، ومنها يتضح أن القوة الشرائية للجنيه المصرى في آخر سنة ١٩٤٦ كانت ٣١٧ في المائة مما كانت عليه في سنة ١٩٣٩ .

وقد نص في اتفاق الأرصدة على تجميد الجانب الأكبر منها ، بما في ذلك سندات الخزنة البريطانية المودعة في غطاء البنوك المصرى .

وترتب على هذا الاجراء انعدام القيمة العملية للغطاء المجمد ، لأن هذه القيمة تقاس بسهولة التصرف في الغطاء نفسه .

ومن المسلم به أن السعر الطبيعي للمبادلة بين عملة وأخرى أساسه المتارنة بين الأسعار المحلية والأسعار في الخارج ، ولوترك الجنيه المصرى حرا في عمليات المبادلة النقدية لانخفاض الآن سعره بالنسبة الى بعض العملات عن السعر الرسمى المحدد له ، وذلك على قدر الفرق بين مستوى أسعار السلع في السوق المصرية ومستوى أسعارها في السوق الأجنبية .

وغنى عن البيان أن التجاء الحكومة المصرية الى بعض التدابير المتعلقة بالمحافظة على قيمة الجنيه المصرى في الخارج — مثل فرض الرقابة على عمليات المبادلة النقدية وعلى الاستيراد ، وتقييد استخدام الأرصدة المخرج عنها —

إنما هو اعتراف من جانبها بأن السعر الطبيعي لتحويل الجنيه المصرى الى بعض العملات الأجنبية أقل من السعر الرسمى .

وإذا ظل السعر الطبيعي للجنيه المصرى أقل من السعر الرسمى ، استمر التهافت على استيراد السلع الأجنبية ، لأن أسعارها فى الخارج تكون فى تقدير الشخص المستورد أقل من الأسعار فى مصر ، ولكن من جهة أخرى سيعتذر على مصدرى المنتجات المصرية تصريف هذه المنتجات فى الأسواق الخارجية .
وخلاصة القول أن وجود تضخم مالى مع الاحتفاظ بسعر المبادلة الرسمى ، هو السبب الأساسى لصعوبة الموازنة بين كفتى الميزان الحسابى ، أى الموازنة بين الصادرات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب الدائن من جهة ، وبين الواردات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب المدين من جهة أخرى

وإذا بحثنا الجانب الدائن أولا وجدنا أن المبالغ التى تحت تصرف مصر لغاية آخر ديسمبر سنة ١٩٤٧ تتكون من :

أولا — المبالغ التى أفرج عنها من الارصدة الاسترلينية بمقتضى الاتفاق الاخير وقد حددت الاغراض التى يمكن استعمالها فيها الا بالنسبة الى مبلغ الثمانية ملايين جنيه المنصوص عليه فى ذلك الاتفاق

ثانيا — المبالغ المتحصلة من قيمة الصادرات ، ويمكن تقديرها على أساس ما أصدر فى الخمسة الاشهر والنصف الاخيرة من العام الماضى بنحو أربعة وثلثين مليوناً من الجنيهات

ثالثا — المبالغ التى قد ينفقها السائحون الاجانب والمفوضيات الاجنبية فى مصر ولا يمكن أن تتجاوز هذه المبالغ المليون جنيه حتى ولو فرضنا أن الارصدة المودعة فى مصر لحساب الافراد المقيمين فى الخارج لن تستعمل لهذا الغرض ومجموع هذه المبالغ لا يتجاوز ثلاثة وأربعين مليوناً جنيه هو كل ما سيكون تحت تصرف مصر للاتفاق منه فى تسديد قيمة السلع المرخص

باستيرادها ونفقات المفوضيات والبعثات المصرية في الخارج والمسافرين المصريين لغاية آخر هذه السنة .

وعلاوة على ذلك فان لدى السلطات المصرية مبلغ ١٢ مليون قيمة السلفة المنصوص عليها في اتفاق الأرصدة لاستعمالها في سد أى عجز طارئ في الميزان الحسابي .

ولما كان التهافت على استيراد السلع الاجنبية لا يزال شديدا فان من الطبيعي أن تلجأ السلطات المصرية الى الحد من استيراد السلع غير الشعبية حتى لا تؤثر في وفرة السلع الضرورية المستوردة . ولكن تنفيذ هذه السياسة سيلاقى صعوبات كثيرة أهمها .

أولا — لا يزال انتاج معظم السلع الضرورية ناقصا في جميع بلاد العالم وقد يستمر هذا النقص فترة طويلة .

ثانيا — تحاول معظم البلاد تشجيع إصدار ما تنتجه من السلع غير الشعبية ويخشى أن يؤدي ما تحاوله السلطات المصرية من تقييد استيراد السلع غير الشعبية الى انخفاض مقدار ما تشتريه تلك البلاد من المنتجات المصرية .

ثالثا — تعهدت الحكومة في اتفاق الارصدة الاسترلينية بأنها لن تمنع الأفراد من قبولهم عملة استرلينية سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل تسديدا لقيمة الصادرات المصرية ولو صدرت بعد ١٥ يوليو . وقد يؤدي ذلك الى تعذر استيراد السلع الضرورية من بلاد ليس لدى مصر مبالغ كافية من عملتها . ومن المحتمل أن يترتب على بدء تنفيذ الاتفاق الجديد بعض الاضطراب في السوق المحلية ولكن ليس من المنتظر أن يحدث تغيير محسوس في الحياة الاقتصادية الداخلية خلال الستة الأشهر القادمة إذا حسن تطبيق المراقبة المزمعة وإذا لم تجد في المحيط الدولي أحداث ذات بال .

غير أن تدابير المراقبة مهما حسن تطبيقها لن تكفي لمعالجة الداء الأساسي وهو التضخم المالي الذي لا يشفى إلا بالوسائل الجبرية لامتناع الزيادة في العملة المتداولة .

الجنيه المصرى

فى عهده الجديد^(١)

ترتب على توقيع اتفاق الأرصدية إخراج مصر من زمرة البلاد المشتركة فى الكتلة الأسترلينية ، وهى البلاد التى اتخذت الجنيه الأسترليني قاعدة لعملتها ، وجعلت عمليات المبادلة النقدية بينها وبينه (أى الجنيه الأسترليني) حرة على أساس سعر رسمى محدد .

وكان انضمام مصر إلى بلاد الكتلة الأسترلينية خلال الحرب العالمية الأولى من الإجراءات التى لجأت إليها السلطات المحلية لكي تمكن الحكومة البريطانية من الحصول على جميع ماتحتاج إليه من نقود مصرية للاتفاق منها فى مختلف الأغراض ، وذلك بأن تقدم للبنك الأهلى المصرى سندات على الخزانة البريطانية تساوى قيمتها تلك النقود .

فى ٢٧ سبتمبر ١٩١٦ قررت السلطات المحلية اتخاذ العملة الأسترلينية قاعدة للنقد المصرى بدلا من الذهب . وأجازت للبنك الأهلى المصرى أن يستعوض عن الذهب فى غطاء النقود المتداولة (البنسكنوت) بسندات الخزانة البريطانية ، وبذلك صارت المبادلة بين الجنيه المصرى والجنيه

(١) [يهتم الرأى العام فى هذه الايام بمسألة الارصدية الأسترلينية ، وما اتفق عليه فى شأنها مع الحكومة البريطانية . و « الثقافة » تفصح من صفحاتها للأراء المختلفة فى هذا الموضوع حتى يتبين وجه الحق فيها . وقد نشرنا فى العدد الماضى مقالا تهيب فيه برجال الاقتصاد أن يدلوا بأرائهم فى الموضوع ، ونشر اليوم مقالا لأحد المختصين فى الشؤون الاقتصادية يبدى وجهة نظره ، ونرجو أن يتقدم غيره من المتخصصين فى الموضوع لإبداء وجهات نظرهم خدمة للجمهور .]

الإنجليزي إجراء آليا على أساس السعر الرسمي المحدد ، وهو ٩٧ قرشاً ونصف القرش .

فكان على البنك الأهلي المصري إذا أراد زيادة النقود المتداولة في مصر أن يودع في غطاء الإصدار ما يعادل هذه الزيادة من سندات الخزنة البريطانية ، ويسحب منها — في حالة خفض النقود المتداولة — ما يوازي قيمة الخفض .

ترتب على سهولة عمليات المبادلة بين الجنيه الاسترليني والجنيه المصري خلال الحرب الأخيرة أن استطاعت السلطات البريطانية أن تجد في مصر مورداً لا ينضب لشراء ما يلزمها من السلع والخدمات عن طريق إصدار سندات على الخزنة البريطانية لاستعمالها في غطاء البنوك المصرية دون الحاجة إلى عقد قرض مع مصر ، أو الدفع بالذهب وبعملات أخرى تحتاج إليها مصر ، أو تقديم سلع وخدمات لها .

وهكذا نشأت الأرصدة الاسترلينية وماهى في الواقع إلا ديون — لم يؤخذ رأى الدائن في شأنها — تجمعت لمصر تساوى الفرق بين قيمة مشتريات إنجلترا في السوق المصرية وقيمة مبيعاتها لها .

غير أن تجمع هذه الأرصدة قد لازمته ظاهرة مالية خطيرة ، هي ارتفاع مستوى الأسعار المصرية بسبب الزيادة المطردة في النقود المتداولة مع بقاء الانتاج المحلى في مستوى لم يتغير كثيراً ، وتسمى هذه الظاهرة في لغة الفنين بالتضخم المالى ، أو الهبوط في قوة النقد الشرائية .

ولما كانت نسبة الهبوط في القوة الشرائية للعملة تقاس بنسبة الارتفاع في مستوى الأسعار ، فإن القوة الشرائية للجنيه المصري قد هبطت إلى نحو ٣٢ ٪ مما كانت عليه في سنة ١٩٣٩ ، إذ أن مستوى أسعار الجملة ارتفع في غضون السنوات السبع الماضية من ١٠٠ إلى ٣٣١ .

وإخراج مصر من الكتلة الاسترلينية اجراء قصد به منعها (أى مصر)

من استخدام الجانب الأكبر من الأرصدة التي تجمعت لها في لندن ، وتقدر هذه الأرصدة الآن بنحو ٣٧٥ مليون جنيه .

ففي مقابل الافراج عن مبلغ ثمانية ملايين جنيه من تلك الأرصدة (وبعض المبالغ الأخرى التي حددت أغراض استعمالها) قبلت السلطات المصرية مبدأ التجميد ، وتجنبت الحكومة البريطانية ما كان يصيب سمعتها المالية من ضرر إذا لجأت إلى اعلان توقفها عن دفع دينها دون موافقة الدائنين .

والأمر الذي يؤسف له حقاً ، أن مثل هذا الإجراء يتم في الظروف الحاضرة ، والاقتصاد المصرى لا تزال تنقصه عناصر الاستقرار ، والنقد المصرى تحف به المخاطر .

ولو أن مصر خبرت بين خفض جزء من أرصدها (في حدود ٥٠ مليوناً مثلاً) وبين تجميد الأرصدة الذى جاء به الاتفاق الأخير ، لما كان هناك وجه للتردد في قبول الخفض ، اذ أن الاقتصاد المصرى الآن في أشد الحاجة الى دعمه وتوطيد أركان نهضته ، وأن الزيادة في المقدرة الإنتاجية التي كنا نتوقعها من استخدام الأرصدة في استيراد السلع الإنشائية ، كانت ستعوضنا عن الخسارة الناتجة من الخفض .

ولكن اخراج مصر من الكتلة الاسترلينية وتجميد الأرصدة قد حبس عنا الانتفاع بها ، ولم يجنبنا بعد خطر خفضها أو الغائها .

وقد تضمن تجميد الأرصدة الاسترلينية تجميد قيمة السندات البريطانية المودعة في غطاء البنوك المصرى ، بما في ذلك الجزء الذى يعدل ما كان مودعاً في الغطاء في سنة ١٩٣٩ .

ولما كانت فائدة الغطاء من الناحية العملية رهنا بسهولة تحويله الى عملات أجنبية فإن فائدة ما جمد من غطاء البنوك المصرى قد انعدمت وأصبح الجنيه المصرى — من الناحية الفنية — عملة مكشوفة تحدد قيمتها

في عمليات المبادلة النقدية الحرة على أساس الموازنة بين مستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار في الخارج . ولو ترك الجنيه المصرى حراً لهربطت قيمته بالنسبة لبعض العملات . وذلك على قدر الفرق بين مستوى أسعار السلع في السوق المصرية ومستوى الأسعار في السوق الأجنبية .

والتجاء الحكومة المصرية الى بعض التدابير المتعلقة بالمحافظة على قيمة الجنيه المصرى في الخارج — من فرض الرقابة على عمليات المبادلة والاستيراد ، ومن الاستيلاء على الارصدة المصرية في الخارج — اعتراف من جانبها بأن السعر الطبيعي لتحويل الجنيه المصرى الى بعض العملات الأجنبية أقل من سعر الصرف الرسمى .

ووجود هذا الفرق بين السعر الطبيعي والسعر الرسمى للصرف من شأنه أن يزيد التهافت على استيراد السلع الأجنبية ويضاعف صعوبات تصريف المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية ، وبذلك تتعذر الموازنة بين كفتى الميزان الحسابى . أى الموازنة بين الصادرات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب الدائن من جهة وبين الواردات (منظورة وغير منظورة) وهى التى تمثل الجانب المدين من جهة أخرى .

وستواجه السلطات المصرية فى تنفيذ تدابير المحافظة على قيمة النقد المصرى صعوبات ادارية ومشكلات لا يمكن التغلب عليها ، اذا ظل السعر الطبيعي للجنيه المصرى أقل من السعر الرسمى .

وفى تجارب معظم دول العالم فى السنوات الثلاثين الماضية عظام بالغات ، وعبر لا تنكر ؛ فما من دولة تمكنت بتنفيذ مثل هذه التدابير دون غيرها أن تحقق موازنة حقيقية بين كفتى الميزان الحسابى . بل على العكس ، فان هذه التدابير كانت سبباً فى استفحال الخلل وتطور الموقف من سيء الى أسوأ .

واذا فرضنا أن السلطات المصرية ، ستوفق فى تنفيذ تدابير المحافظة على قيمة النقد المصرى ، الى إيجاد موازنة مؤقتة بين كفتى الميزان الحسابى ، فإن

من المؤكد أن مثل هذه الموازنة لن تدوم طويلاً ، إذا استمر التضخم المالى بدون معالجة شافية .

إن واجب الحكومة المصرية يحتم عليها أن تتخذ الإجراءات السريعة الحازمة لدعم الجنيه المصرى وتصحيح مركزة ، اما عن طريق امتصاص الفائض من العملة المتداولة أو عن طريق إعادة النظر فى سعر الصرف الرسمى .
ففيما يختص بامتصاص الفائض من العملة المتداولة فإن هناك من الأساليب التى لجأت إليها دول فى مثل ظروفنا ما يحقق الغرض المنشود ؛ وأهم هذه الأساليب :

- أولاً — أن تعقد الحكومة قرضاً محلياً تجمد حصيلته .
 - ثانياً — أن تجمد الحكومة جانباً من أرصدة الأفراد والهيئات فى المصارف وتدفع عن هذا الجانب المجمد فائدة مخفضة لأصحاب الأرصدة .
 - ثالثاً — أن تزيد فى الضرائب على الأرباح التجارية .
 - رابعاً — أن تفرض أتاوة على ما يشتريه الأفراد من البضائع غير الشعبية على نمط النظام المعمول به فى إنجلترا .
 - خامساً — أن تعمل على زيادة وفورات الميزانية وترصدها فى الاحتياطى . بشرط أن تملك مؤقتاً عن استخدامها .
- هذه أساليب سياسة الانكماش المالى ، ولا تلجأ إليها الحكومات إلا مضطرة بسبب ما يترتب على اتباعها من خفض فى إيرادات الدولة ، وتدمير من بعض طبقات الشعب .
- وقد يتعذر على الحكومة المصرية أن تأخذ بهذه الأساليب فى الظروف الحاضرة ، نظراً لما تراه من ضرورة الإسراع فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى ظلت معطلة خلال سنوات الحرب .
- ففى هذه الحالة يجب أن نوطد العزم على إعادة النظر فى سعر الصرف الرسمى ، وتوحيده على أساس السعر الطبيعى للبادلة بين الجنيه المصرى وبين إحدى العملات الحرة (المثبتة على قاعدة الذهب) كالدولار الأمريكى .

ولن تضار المصالح المصرية بهذا الإجراء ، اذ أن الأسعار المحلية لن ترتفع الى مستوى أعلى من المستوى الذى ستصله بعد بدء تنفيذ اتفاق الأرصد ، ولكن بشرط أن تحتفظ الحكومة بموازنة ميزانية الدولة . وليست مصر دولة مدينة فتخشى الارهاق من زيادة قيمة دينها الخارجية . ثم ان الحكومة المصرية اذا هى لجأت الى اعادة تقويم سعر الصرف الرسمى فانها لن تضطر الى تنفيذ قيود المبادلة النقدية ولا إلى الحد من الاستيراد . ومهما يكن من أمر فإن الاتجاهات الاقتصادية لا تتأثر بقيود مؤقتة ، خصوصاً اذا كانت هذه القيود لا تؤدي الى معالجة الداء الأساسى الذى أوجب فرضها .

دائرة الكتلة الاسترلينية

العودة أو عدم العودة إليها (١)

أدلى معالى وزير المالية بجديت أكد فيه أن مصر لن تعود إلى الكتلة الاسترلينية . فقضى بذلك على ماشاع أخيراً من أن المفاوضات جارية بين وزارة المالية وممثلى الحكومة البريطانية ، تمهيدا لعودة مصر إلى دائرة الكتلة . ولا شك فى أن معالى الوزير لم يدل بجديته إلا بعد امعان الفكر وتوفية هذا الموضوع الحيوى حقه من البحث ، وإيمان راسخ بأن مصلحة البلاد لن تضار من بقاء مصر مفصولة عن كتلة الاسترليني وما يتبع ذلك من فرض قيود على المبادلات المالية والتجارية مع البلاد المشتركة فى هذه الكتلة . ولكن الفرد العادى لا تتوفر لديه البيانات ولا المعلومات التى بنى عليها معالى الوزير رأيه .

فللفرد العادى العذر كل العذر إذا وقف حائراً فى الجدل بين أنصار البقاء على الفصل ودعاة العدول عنه ، وله العذر كل العذر إذا وقف موقف الريبة من الاصرار على الفصل ، فهو يفاضل بين عهد قريب كانت فيه مصر متمية إلى كتلة الاسترليني وكان هو يتدرج إلى شبه اليسر بعد العسر ، وبين عهده الحاضر الذى أصبحت فيه مصر منفصلة عن هذه الكتلة واصبح هو يتدرج من شبه اليسر إلى العسر ، فلا عجب أن يعزو تفاقم الحالة إلى هذا الفصل ، لما استتبع من قيود على المبادلات التجارية ونحن فى أشد الحاجة إلى توسيع نطاقها .

هذا هو منطق الفرد العادى فى سذاجته . ولعل الفرد العادى مخطيء كل الخطأ كما أنه معذور كل العذر . فهو يرى الضرر الذى ألم به من جراء

الفصل ، ولا يرى الضرر الذى كان يلم به لو أنه لم يقطع صلته بكتلة الاسترليني ، أو لو أنه عاد إليها . وقد يكون الضرر الأول عاجلا ولكنه موقوت ومن ورائه نفع مخبوء . وقد يكون الضرر الثانى آجلا ولكنه مستديم يخذعنا بما ينطوى عليه اليوم من نفع ملبوس .

فحبذا لو أن معالى الوزير تفضل فاعتب حديثه بيان شامل للنواحي الفنية التى يجب أن تشملها هذه المفاضلة ، وأورد الأسباب التى تدعو إلى التمسك بالبقاء خارج الكتلة الاسترلينية ، وحبذا لو شرح معاليه السياسة المالية التى ينوى اتباعها لموازنة الإقتصاد القومى بعد أن اختلت أسسه بسبب التضخم المالى .

فليست مشكلة الإقتصاد القومى بقاء مصر منفصلة عن كتلة الاسترليني أو عودتها إلى هذه الكتلة . وإنما المشكلة الكبرى تضخم النقد المصرى فى سنى الحرب ، مما ترتب عليه ارتفاع الأسعار المحلية الى مستوى يزيد كثير على مستوى الأسعار فى البلاد التى تربط عملاتها بالذهب ، كسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية .

ومعالجة التضخم المالى لن تتحقق الا بإعادة تقويم السعر الخارجى للجنيه المصرى ، وإذا تعذر ذلك ، فبإستنفاد ما يزيد من العملة المصرية المتداولة على الحاجة الإقتصادية .

والمحقق أن خروج مصر من الكتلة الاسترلينية قبل الشروع فى معالجة التضخم المالى ، قد ضيع عليها جميع الفوائد التى كانت تجنيها من حرية المعاملة مع مجموعة البلاد المشتركة فى الكتلة ، وهى بلاد غنية بمواردها وتربطنا بها منذ سنوات طويلة روابط تجارية واسعة النطاق ، فمن الخطر أن نتجاهل الحيرة التى تعم الأوساط التجارية ، والارتباك الذى يسود الدوائر المالية بسبب قيود المبادلة مع إنجلترا .

أما نحن فنرى في عودة مصر الى الكتلة الاسترلينية مزايا عاجلة تترتب على ما يتبع هذه العودة من تخفيف القيود الإقتصادية . ويزيد من إيماننا بوجوب ازالتها أن أمثال هذه القيود لا تفرض الا للتغلب على صعوبة طارئة ، ولكن الصعوبات التي نعانيها « صعوبات مزمنة » فالتوسل بأمثال هذه القيود يضر ولا يجدى .

وبعد فلا نذكر أن يديننا وبين الانجليز خصومة سياسية ، وقضيتنا معهم لا تزال معلقة في مجلس الامن ، ولكنتنا نربأ بأنفسنا أن يتطرق أثر هذه الخصومة الى العلاقات الإقتصادية .

تحميد الاسـترليني

وخروج مصر عن كتلته^(١)

اجتمع معالى وزير المالية بنخبة من حضرات أعضاء اللجنتين الماليتين فى البرلمان كانوا قد رغبوا فى مقابلة معاليه لاستيضاحه بعض النقط المتعلقة بأحوال البلاد المالية والاقتصادية .

ولما أرفض الاجتماع صرح معالى الوزير بأنه بعد أن استمع إلى أسئلة المجتمعين ألقى عليهم بيانا شاملا : « أدخل الطمأنينة على أنفسهم فأعربوا عن ارتياحهم التام لهذا البيان وانصرفوا مشكورين ، داعين للحكومة بدوام التوفيق فى معالجة الشؤون المالية وما يتصل بها »

نبأ هدا من قلق من يزاولون أعمال التجارة والمال ، فان ما أعرب عنه أعضاء اللجنتين الماليتين فى البرلمان من عظيم التقدير للبيان الذى ألقاه عليهم وزير المالية ، لشهادة قيمة بأن هذا البيان قد تضمن شرحا وافيا لحالة البلاد الاقتصادية ، وإيضاحا شافيا لما اتخذته وما تتخذه الحكومة من الوسائل الناجعة لمعالجة الموقف ، مما أثار حب الاطلاع على تفصيلها للاستزادة من الطمأنينة بتحقيق فائدتها ، أو للدلاء برأى فى إحدى نواحيها .

والحق أن الاكتفاء بالاشارة إليها ، ان سكن روعا ، فهو لم يشف غليلا . وياحبذا لو أن معالى الوزير تفضل فنشر بيانه على الملأ من الجازعين أو المتشككين ، وأوضح لهم منهاجه فأتاهم بالخبر اليقين ، لاسيما وأن ما نقل عن هذا الاجتماع جاء مقتضيا إلى حد لم يسمح بالتدقيق .

فقد قال معالى الوزير « إن خروج مصر من كتلة الاسـترليني لم يأت

نتيجة لما جرى من مفاوضات بشأن الأرصدة الاسترلينية في ٣٠ يونيو الماضي ، بل كان سياسة مقررة قبل إجراء هذه المفاوضات »

وأضاف معاليه أن « الباعث الحقيقي على خروج مصر من هذه الكتلة انه كان في نية إنجلترا تجميد الأرصدة القائمة ، وأساس بتأينا في الكتلة أن هذه الأرصدة قابلة للتداول داخلها ، فإذا كانت إنجلترا تعترم التجميد ، لم تعد لنا مصلحة في بقائنا منتمين إلى هذه الكتلة ، وكان خيرا لنا الانفصال عنها مع الاتفاق على تسوية الأرصدة والاستمساك بعدم خفضها »

على أنه يصعب التوفيق بين شقي هذا التصريح ، فالشق الأول يؤكد أن الخروج جاء تنفيذا لسياسة كانت مقررة قبل إجراء المفاوضات ، بينما الشق الثاني يشير إلى أن الخروج كان نتيجة لاعتزام إنجلترا تجميد الأرصدة وانتفاء الفائدة من بتأينا منتمين إلى الكتلة ، إلا إذا أراد معاليه القول ان مصر كانت عالمة قبل الشروع في المفاوضة بأن الانجليز قد يبتوا النية على تجميد الاسترليني فحزمت أمرها على الخروج من كتلتها ، وهو تعليل معقول . ولئن كانت إنجلترا قد قررت توقفها عن تحويل الاسترليني بعد ستة أسابيع من عقد الاتفاق مع مصر ، فإن قرار التوقف لم يكن مفاجئا بل سبقته مقدمات لم تدع مجالا للريب في اتخاذها ، ذلك أن أزمة الدولارات في إنجلترا كانت موضع مناقشة طويلة في مجلسي العموم والوردات وعلى صفحات الجرائد الانجليزية والأمريكية ، ولم يشك أحد ممن تنبع هذه المناقشات وعلم بسفر البعثة المالية الانجليزية إلى أمريكا للمفاوضة ، في أن التوقف كان آتيا لا ريب فيه .

ولكن ألا يهمنا في هذه الحال أن نعلم هل فطنت مصر ، وقد ساهمت في تكوين ما لكتلة الاسترليني من احتياطي الدولار والذهب ، إلى أنها تفقد نصيبها منه بخروجها من الكتلة ؟ ومعلوم أن هذا الاحتياطي محفوظ في بنك إنجلترا وكان سنة ١٩٤٢ لا يزيد على ٣ ملايين ولكنه جاوز ٥٠٠ مليون جنيه سنة ١٩٤٧ .

وقد أعلن رجال الحكومة البريطانية في مناسبات عدة أنه ليس ملكا لـانجلترا وحدها ، بل هو ملك لجميع البلدان المنتمية إلى الكتلة الاسترلينية . فنحن اليوم نتلس الوسائل للحصول من الانجليز على الدولارات وكنا شركاءهم فيها . والراهن أن مصر الدولة الوحيدة التي خرجت من كتلة الاسترايني فخدمت أرصدها على أوسع مدى واضطرت إلى فرض قيود على عمليات المبادلة النقدية مع انجلترا وبلاد الكتلة ، مع أن غيرها من بلاد الكتلة التي تدين انجلترا ، كـالهند والعراق ، ظلت منتمية إليها ، فعوملت بسخاء عظيم ، ولم تلجأ إلى فرض قيود على المعاملات المالية .

انا لنرجو أن يوفق معالي الوزير إلى تدبير ما تحتاج إليه مصر من دولارات ، ولكن نخشى أن الوسائل التي أشار إليها معاليه ، وبخاصة ما يتعلق منها بتشجيع التصدير إلى بلاد العملة الصعبة — لن تحقق الغاية المنشودة . فبلاد العملة الصعبة غنية بمواردها وتنافس البلاد الأخرى في التصدير إليها ، فلا ينقصها إلا بعض مواد كالمواد ، الدهنية وقد يتعذر على مصر تصديرها بمقادير كبيرة دون إرهاق سكان البلاد وحرمانهم منها .

ومهما يكن من أمر ، فإن الوسائل التي وصفها معالي الوزير بأنها كفيلة بتدبير موارد جديدة للدولارات قد تؤتي ثمرها عاجلا . ولكنها لاتعالج الموقف عاجلا دائما لأنها لا تصلح اختلال التوازن الاقتصادي الذي نشأ عن التضخم المالي .

وأخيرا فإن دلائل الحال تنذر بأنه لن تمضي أشهر قلائل حتى تواجه مصر أزمة عصبية لأن اختلال التوازن الاقتصادي اذا لم تعالج أسبابه الحقيقية سيؤدي إلى خفض كبير في الإنتاج المحلي ، وكساد في التجارة ، وتفشي البطالة بين العمال ، وعجز في إيرادات الدولة يصعب معه تعادل ميزانيتها المتضخمة .

هذه كلها نتائج محتومة للتضخم المالي . ولاتكاد تختلف ظروف مصر الآن عما كانت عليه أحوال كثير من بلاد أوروبا في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى قبل أن تتمكن تلك البلاد من تثبيت نقدها .

شئو الاستيراد

الحرية خير من التقييد^(١)

نشرت « الأهرام » القرار الذى أصدره دولة وزير المالية عن الشروط الخاصة بطلبات الاستيراد ومنح الترخيصات ، مع تصريح لدولته وضح فيه بعض القواعد التى ينطوى عليها هذا القرار .

والقضية قضية الحرية التجارية . ولا يخفى أن كل تقييد للتجارة الخارجية تقييد لنشاط البلاد الإقتصادى والتجارى . ولتد أجمع رجال الإقتصاد على التنديد به . فهل نحن عاجزين عن التغلب على الروح التى أملت تقييد تجارتنا الخارجية حتى بعد أن زالت مسوغات التقييد ؟

والراهن أن كثيرين من أساطين الإقتصاد فى مصر يرون أن معظم مبررات القيود المفروضة على تجارتنا الخارجية قد زالت ، وأن من الحكمة المبادرة إلى التخلص منها أو تخفيفها إلى مدى بعيد .

كان أهم ما يبرر تقييد الاستيراد ، بعد اتفاق يوليو الماضى وخروج مصر من الكتلة الاسترلينية ، أن رجال الحكومة المسئولين خشوا ألا يتوفر لمصر من العملات الأجنبية ما يفي بحاجاتها ، فلجأوا إلى قصر الترخيص بالاستيراد على ما سموه الأصناف الضرورية وحظروا استيراد ما سموه الأصناف الكمالية .

ولكن تجارب الستة الأشهر الماضية أثبتت أن هذه الخشية لم تقم على أساس صحيح ، فلقد توفر لمصر من العملات الأجنبية (فيما عدا العملات الصعبة) ما يزيد على ما استوردته فعلا فى المدة المقابلة من العام السابق ، عندما كان الاستيراد طليقا من كل قيد .

وتفسير ذلك أن المنتجات المصرية المرخص بتصديرها (وأهمها القطن) لا تزال أسواقها رائجة في الخارج . وبإضافة المبالغ التي أفرج عنها من الأرصدرة الاسترلينية الى قيمة ما صدر فعلا من المنتجات المصرية، زادت العملات الأجنبية التي توفرت للحكومة على ثلاثين مليوناً من الجنيهات في أول الشهر الحالي ، بعد استئزال قيمة ما منح من ترخيصات الاستيراد . أفبعد هذا تخشى الحكومة المصرية ألا تتوفر لها عملات أجنبية ؟

وقد يعترض بأن وفرة العملات الأجنبية ناتجة من تباطؤ السلطات المصرية في منح ترخيصات الاستيراد ، وإذا صح ذلك كان دليلاً على عجز هذه السلطات عن تأدية مهمتها على الوجه الأكمل .

ثم أن التمييز بين المنتجات الضرورية والمنتجات الكمالية ليستند الى تقدير خاطيء طالما ندد به رجال الإقتصاد، فالثابت عليها وعملياً أن قيمة السلعة من الناحية الإقتصادية يقدرها من يستعملها دون سواه ، وهو يدفع ثمنها بناء على هذا التقدير ، فلا يجوز والحالة هذه أن يتحكم رجال الحكومة في التقدير الشخصي للأفراد لأن كل تحكم من السلطات العامة لا يقره الفرد ، يترتب عليه توجيه المجهود الإقتصادى إلى ناحية أقل فائدة .

ولقد كانت مصر قبل الحرب دولة مدينة . ولكن صادراتها كانت كافية لتغطية ما تستورده ، مضافاً الى ما تدفعه في الخارج فائدة للديون المستحقة عليها . وذلك دون حاجة إلى فرض قيود على معاملاتها مع الدول الأخرى . فالآن وقد أصبحت دولة دائنة ، ولمنتجاتها أسواق عالمية رائجة ، هل تنقلب الآلية ، وتفرض على تجارتها الخارجية قيود مرهقة تعطل جهودها الإنتاجية ؟

فرضت قيود الاستيراد عندنا لأول مرة في آخر عام ١٩٤١ ، بعد ضغط شديد وتهديد من جانب السلطات البريطانية لأنها كانت تخشى أن يؤدي

نقص الإنتاج في البلاد المحاربة وصعوبات النقل بالسفن ، الى نقص في استيراد بعض الأصناف اللازمة لضمان معاونة مصر في مجهود الحلفاء الحربى .

وقد قاومت السلطات المصرية فى ذلك الحين هذا الضغط أشد مقاومة ، واستمرت المفاوضات قرابة عام ، ثم انتهت الى إصدار أمر عسكرى يخضع الاستيراد من البلاد المحاربة لنظام الترخيص ، ولكن روعى فى تحديد المقادير التى يرخص باستيرادها أن تفى بحاجة البلاد ، ومع ذلك فأن الأمر العسكرى صدر فى سبتمبر سنة ١٩٤١ ، ولكن نص على بدء تنفيذه فى أول نوفمبر سنة ١٩٤١ ، ثم جاءت وزارة المالية فأعطت المستوردين فترة سماح الى أول ابريل سنة ١٩٤٢ ، تخفيفا لوطأة التقييد .

ولم تشتد قيود الاستيراد ولم تتدخل السلطات البريطانية والأمريكية تدخلا فعليا فى الاشراف على الاستيراد ، إلا من خريف سنة ١٩٤٢ الى أوائل سنة ١٩٤٤ .

ثم شرع فى تخفيف هذه القيود الى أن زالت تماما سنة ١٩٤٥ (فيما عدا قيود العملة الصعبة)

والخلاصة ، أن الاحصائيات الخاصة بصادرات مصر ، لا تدع مجالا للشك فى ضرورة التخلص من جميع قيود الاستيراد من بلاد العملة السهلة ، حتى بفرض اننا لن نحصل على الافراج عن جانب كبير من أرصدتنا المجمدة ، لأن هذه القيود تحد من النشاط الاقتصادى كما أسلفنا ، فضلا عن أنها تؤدى الى زيادة فى تكاليف المعيشة تبعث بين ذوى المرتبات الثابتة من الموظفين وغيرهم ، تدمرا لا يخلو من الأخطار الاجتماعية .

وأما الاستيراد من بلاد العملة الصعبة ، مثل أمريكا وسويسرا وكندا ، فان صعوباته ناتجة من أن مصر — ومثلها فى ذلك مثل كثير من الدول الأخرى — لا تزال تنوء بأعباء التضخم المالى ، وستستمر هذه الصعوبات

مادامت أسباب التضخم باقية بدون معالجة، وخير ما تفعله الحكومة المصرية الآن أن تستمر على حصرهما في توزيع المبالغ التي تحصل عليها مصر من العملات الصعبة على ما تراه ضروريا للاقتصاد القومي، ولكن مع منح المستوردين الحرية التامة في استيراد ما يستطيعون الحصول عليه بوسائلهم الخاصة كما حدث في إيطاليا أخيرا

ولا عبرة بما قد يعترض به من أن هذه السياسة تطلق العنان للمتعاملين في السوق السوداء، لأن هذه السوق لا توجد الا بفعل هذه القيود .

الخفض من قيمة الاسترليني

الى أى حد يستتبع رفع الأثمان^(١)

نشرت «أهرام» ١١ الجارى فصلا فى باب الاسبوع الإقتصادى والمالى عن أثر الخفض من قيمة الجنيه الاسترليني فى الاقتصاد المصرى نرى التعقيب عليه بما يلى :

ليس هناك ما يبرر القول بأن أغلب الظن أن خفض قيمة الجنيه الاسترليني يميل بأثماننا الداخلية الى الارتفاع ، ويستتبع زيادة محسوسة فى أسعار السلع التى نستوردها من البلاد ذات العملة الصعبة

ذلك لأن مثل هذا الاجراء الذى صار لابد منه، انما هو تصحيح لموقف اقتصادى شاذ ، فإن الجنيه الاسترليني والمصرى مسعر كلاهما على أساس غير طبيعى ، ومن ثم فقد انعدمت العلاقة الطبيعية بين سعر المبادلة الرسمى بالنسبة للعملات الصعبة وبين الأسعار الداخلية فى إنجلترا ومصر

والمشاهد أن مصر صارت تشكو تخمة من تكدس السلع المستوردة التى يباع الكثير منها بأثمان أقل من تكاليفها ، والسوق التجارية فى مصر يغمرها كساد يندر بأسوأ العواقب، وقد يقضى على كثير مما كان مدخرا من ثروة.

هذا فضلا عن أن المصدرين فى الخارج أو وكلاءهم فى مصر ، يعرضون السلع الجديدة بأثمان فى خفض مستمر — مثال ذلك ورق الجرائد والحديد فقد خفضت أثمانهما الى ما يقرب من نصف ما كانت عليه فى العام الماضى .

بناء عليه فإن أغلب الظن أن خفض قيمة الجنيه — إذا تم فى حدود الفرق بين السعر الرسمى والسعر الطبيعى للمبادلة — سيؤدى فقط الى توقف فى نزول الأسعار المحلية ، اللهم إلا إذا حدث لأسباب نفسانية

Psychological إن سارع المستهلكون الى زيادة مشترياتهم — ولكن مثل هذه الأسباب لا بد الى زوال، الا اذا وجدت أسباب مالية واقتصادية جديدة تعضدها، كاتباع سياسة تضخم مالية مثلاً .

وأما فيما يخص زيادة أسعار السلع المستوردة من البلاد ذات العملة الصعبة، فإن ارتفاع أثمانها الداخلية لن يحدث الا بالنسبة للسلع التي تستورد على أساس السعر الرسمي وما أقلها : ويحدث ذلك فقط اذا بقيت الاثمان في البلاد المصدرة في مستواها الحالي، وهو أمر مشكوك فيه لأن هذه الاثمان في نزول مستمر .

وعلى أية حال، فإن مقادير هذه السلع صارت محدودة بعد أن توقفت الحكومة أو كادت تتوقف، عن اصدار ترخيصات استيراد بالدولار، الا عما تستورده هي نفسها وفي حدود ما حصلت عليه أخيراً من الحكومة البريطانية وما تحصل عليه من قيمة البضائع المصدرة بالعملة الصعبة .

ولكن معظم ما يستورد الآن من البلاد ذات العملة الصعبة، يستورد عن طريق الدفع بالاسترليني أو الجنيه المصري على أساس سعر المبادلة الحر، وهو أقل من السعر الطبيعي بسبب الشروط التي تضعها الحكومة والتي تحتم تدخل الوسطاء .

وعلى ضوء ما تقدم، يتضح أن خفض قيمة الجنيه الاسترليني، وما لا بد أن يتبعه من خفض قيمة الجنيه المصري، إنما هو اجراء لا مناص منه — بعد أن استحالت الأسواق الى أسواق مشتريين لا بائعين بسبب زيادة الانتاج ووفرة العرض .

وليس ثمة خوف من ارتفاع اثمان الواردات الضرورية كالأسمدة والمعدات الزراعية والصناعية، فإن سوق الأسمدة صارت الآن حرة، والمنظور أن تميل أسعارها الى النزول، وحتى على فرض أن الحكومة البريطانية ستمتنع في حالة الحفض عن الاستمرار في الترخيص بدفع قيمة الأسمدة الشيلية

بالاسترليني — وهو فرض غير محتمل — فان اثمان هذه الأسمدة ، ستحددها ظروف العرض والطلب ، وهذه تميل الآن الى محاباة الطلب على حساب العرض . وكذلك الحال بالنسبة للمعدات الزراعية والصناعية ، فان المعروض منها في إزدياد مستمر ، وأغلب الظن أن أسعارها ستنزل كثيراً عن مستواها الحالي — هذا فضلاً عن أن المصانع المصرية قد تعاقدت على استيراد معظم ما تحتاج إليه من معدات أو استوردته فعلاً — وهي الآن بسبب الظروف التي تحيط بها لن تطلب المزيد إلا طفيفاً .

وأخيراً — يخطيء من يحاول الموازنة بين ظروف ونتائج خفض الجنيه الاسترليني في سنة ١٩٣٠ وفي سنة ١٩٤٩ ، فان خفض سنة ١٩٣٠ جاء في جو من حرية تامة لمبادلة النقد والتجارة الخارجية ، وأما الآن فان القيود المفروضة ترتب عليها وجود فروق كبيرة بين السعر الرسمي والسعر الطبيعي للمبادلة — وإذا جاز التكهن بنتائج الخفض : فاذا أعقبه تحرير مبادلة النقد ، رفع السعر الطبيعي للعملة إلى مستوى أعلى من مستواها الحالي بازالتها كابوساً جاثماً على صدر الاقتصاد الانجليزي كما هو جاثم على صدر الاقتصاد المصري ، يشل التجارة كما يشل الانتاج . ولكن لا بد من الاعتراف بأن خفض قيمة الجنيه الاسترليني بالقياس إلى الدولار سيؤدي إلى خفض مماثل في قيمة الأرصدة الاسترلينية التي تملكها مصر ، الحرة منها والمجمدة .

الجنية الاسـترليني^(١)

والأسباب التي تدعو إلى تعديل قيمته

تكاليف الحرب الحديثة باهظة في المال والرجال .

وقد قصت ظروف الحرب العالمية الثانية ، أن تقف الأمة البريطانية الجانب الأكبر من جهودها على الانتاج الحربي، وأن تدبر حكومتها آلاف الملايين من الجنيهات لتموين جيوشها .

لم تكن الضرائب المفروضة على الشعب البريطاني (— على الرغم من ارتفاعها إلى مستوى لم يعهده الشعب من قبل —) كافية لمواجهة الزيادة المطردة في تكاليف الحرب ، فليجأت الحكومة إلى تغطية الفرق بين إيراداتها ومصروفاتها ، سنة بعد أخرى ، بالاستدانة في الداخل وفي الخارج ، إلى أن أسعفتها المساعدة الأمريكية المنطوية تحت نظام الاعارة والتأجير .

وكان استخدام القروض التي حصلت عليها الحكومة البريطانية ، سببا لزيادة العملة المتدالة زيادة مطردة في وقت تقلص فيه الانتاج المدني . وهكذا نشأ التضخم المالي الذي امتد أثره إلى مصر وبلاد الكتلة الاسترلينية بأسرها .

وظاهرة التضخم المالي خفض القوة الشرائية للعملة أي ارتفاع الأسعار ، ومن نتائجه اختلاف سعر المبادلة مع العملات الأخرى التي لم تتضخم بنفس النسبة .

ولكن الحكومة البريطانية لم تشأ أن تترك التضخم المالي يجري مجراه الطبيعي ، فعمدت إلى التحكم في الأثمان الداخلية بما فرضته ، من تحديد لأثمان السلع ، ومن تقييد على تموين المدنيين ، ومن تقرير رسوم عالية على شراء السلع

غير الشعبية ومن تحميل الخزانة العامة جانبا كبيرا من تكاليف المواد الغذائية المستوردة والمنتجة في الداخل .

وكانت غاية الحكومة البريطانية من تنفيذ هذه الاجراءات أثناء الحرب الاحتفاظ بنفقات المعيشة في مستوى معتدل ، والحق يقال أنها نجحت في تحقيق تلك الغاية نجاحا يدعو إلى الإعجاب .

يبد أن القوى الاقتصادية، كتيارات المياه المتدفقة، لا تقاوم ببناء السدود وإقامة الحواجز، دون معالجة مصادرها أو إيجاد منافس لها، لتخفيف الضغط على هذه الحواجز وتلك السدود .

ومما زاد الطين بلة أن إنتصار الحلفاء في الحرب ، لم يقترن بخفض محسوس في مصروفات الحكومة البريطانية ، وخصوصاً بعد نجاح حزب العمال في الانتخابات العامة التي جرت في صيف سنة ١٩٤٥ ، وما قامت الحكومة بتنفيذه من مشروعات اجتماعية ذات تكاليف باهظة، وما سمحت به من زيادة الأجور والمرتبات .

وفي الوقت نفسه رأى وزير المالية البريطانية ، أن يتبع سياسة مالية خاصة توصف بسياسة المال الرخيص Cheap Money Policy ، ووسيلتها خفض سعر الفائدة على الاقتراض من السوق المالية ، وغايتها أن تسهل على الحكومة الحصول على ما يلزمها من قروض، وعلى رجال الصناعة ما يحتاجون إليه من مال، لتجديد مصانعهم أو تحويلها من الإنتاج الحربي إلى الإنتاج المدني وتموينها بالمواد الخام .

ترتب على ذلك ، أن التضخم المالي زادت حدته بدلا من أن تنقص ، ولكن الحكومة رأت أن تستمر في الاحتفاظ بالسعر الرسمي الذي تقرر في سنة ١٩٣٩ لمبادلة الجنيه الاسترليني بالدولار ، وقد يكون للحكومة البريطانية عذرها في هذا الصدد خلال سنتي ١٩٤٥ و ١٩٤٦ . ذلك لأن بريطانيا العظمى كانت أولى الدول الأوربية في تحويل مصانعها بعد الحرب ،

من الإنتاج الحربى إلى الإنتاج المدنى، فسبقته غيرها فى تغذية أسواق كانت متلفة إلى السلع، وخصوصاً أسواق بلاد الكتلة الاسترلينية وأسواق البلاد التى كانت بريطانيا قد استدارتها أثناء الحرب، ومن بين هذه مصر.

فكان أمام المصدر البريطانى فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٦ فرصة مواتية لتصريف بضاعته فى تلك الأسواق وبأثمان مجزية له، وفى الوقت نفسه تمكنت المصانع البريطانية من الحصول على جانب كبير مما تحتاج إليه من المواد الخام بأثمان معتدلة.

ولكن الحالة بدأت تتغير فى غضون سنة ١٩٤٧، إذ كانت معظم البلاد الأوربية قد قطعت شوطاً كبيراً فى إصلاح ما خربته الحرب من مصانعها، وأخذت تنافس المصدرين البريطانيين فى الأسواق التى كادت تكون وقفاً على هؤلاء فى سنتى ١٩٤٥ و ١٩٤٦، وكان من سوء حظ المصدر البريطانى أن استفحلت فى بريطانيا العظمى أزمة الوقود خلال الأشهر الأولى من سنة ١٩٤٧، فتعطل الإنتاج، وتأخرت المصانع فى تسليم منتجاتها، وكادت تستحيل أزمة الوقود إلى أزمة إقتصادية تدك صرح الإقتصاد البريطانى لولا أن تداركته أمريكا وكندا بالقروض — ومع ذلك فقد اشتدت أزمة الدولار فى أغسطس سنة ١٩٤٧، على الرغم من تلك القروض، وترتب عليها قرار الحكومة البريطانية وقف التحويل الحر للجنيه الاسترلى إلى دولارات فى المعاملات الجارية.

ثم جاء مشروع مارشال وما تضمنه من مساعدات للبلاد المشتركة فيه ومن بينها بريطانيا العظمى.

أما بريطانيا العظمى فإنها حصلت على نصيبها من تلك المساعدات، واستخدمت جانباً كبيراً منها فى استيراد المواد الغذائية، وظلت حريصة على الاحتفاظ بسعر المبادلة الرسمى للجنيه الاسترلى بالنسبة للدولار مع ما يستلزمه ذلك من الإبقاء على قيود المبادلة النقدية والتبادل التجارى.

وأما البلاد الصناعية الأخرى التي أخذت نصيبها من مساعدات مشروع مارشال ، فإنها لجأت إلى تنفيذ إجراءات عملية لإصلاح شئونها المالية والإقتصادية ، فمنها من تبع سياسة انكماش مالية قضت على تضخم عملتها مثل بلجيكا ، فصارت في عداد البلاد ذات العملة الصعبة ، ومنها من أعاد تقويم السعر الرسمي للبادلة مثل إيطاليا وفرنسا ، فتحررت تجارتها من أغلالها ، وتيسرت حالتها الاقتصادية والتجارية بعد إعسار ، واشتدت منافستها للتجارة البريطانية في معظم الاسواق .

وهكذا تجمعت أسباب أزمة الجنيه الاسترليني ، ففي الداخل اضطراب مزمن لأن العملة المتداولة في مستوى مرتفع وتكاليف الإنتاج عالية ، وفي الخارج تقلص الأسواق تبعا لاشتداد المنافسة فيها .

فليس عجيبا أن تستنفد بريطانيا العظمى رصيدها من الذهب والدولارات برغم القرضين الكندي والأمريكي ومشروع مارشال ، وليس عجيبا أن تواجه بريطانيا العظمى ما يسمى بأزمة نقص الدولارات ، فإن هذه الأزمة نتيجة متوقعة ، وستشتد ما لم تعالج أسبابها معالجة حاسمة شاملة .

وخلاصة القول أن معالجة التضخم المالي في بريطانيا العظمى وفي البلاد التي نهجت نهجها لن تتحقق إلا بإحدى وسيلتين .

أولا : استنفاد ما يزيد من العملة المتداولة أى إتباع سياسة الانكماش المالي وهذه تجلب كسادا في التجارة وبطالة بين العمال وهو ما لا يمكن الحكومة أن تقدم عليه في الظروف الراهنة .

ثانيا : الاعتراف بمنطق الحوادث وما تقضى به حقائق الحال فيعاد تقويم السعر الخارجي للجنيه الاسترليني .

ولا شك في أن الوسيلة السليمة هي الوسيلة الثانية وإذن يكون تعديل قيمة الجنيه الاسترليني بالنسبة للدولار والعملات الصعبة اجراء لا بد منه .

الذهب (١)

لا يزال خير أساس للعملة السليمة

نشرت الاهرام منذ أيام كلمة عن زوال عهد النقد الذهبي ومشاكل التعامل بالورق النقدي ولقد تضمنت هذه الكلمة آراء صيغت في لباقة وحذق رأينا التعقيب عليها فيما يلي :

حقا لقد انقضى « ذلك العهد الذي كنا نحن فيه نتعامل بالذهب » بيد أن انقضاءه لا يقوم دليلا على انعدام الثقة بالذهب أو الاستغناء عنه كأساس للتعامل

فاختفاء النقود الذهبية من التعامل بين الافراد ، كان أمرا لا بد منه بعد أن اتسعت رقعة النهضة الاقتصادية، وزاد تبادل السلع والخدمات بين الناس زيادة لم يتسبق لها مثيل .

ولذلك بدأت الشيكات والبنكنوت تحتل بالتدريج مكانة النقود الذهبية في التداول حتى في الاوقات التي كان فيها الذهب أساس الاصدار ، والتعامل به حرا من كل قيد ، وما ذلك إلا لأن الشيكات والبنكنوت أخف حملا وأكثر سهولة في التداول من النقود الذهبية

واستمر الذهب - سبائك ونقودا - محتفظا بمكانته السامية في تسوية المعاملات بين الدول أى في تسديد أى عجز في الميزان الحسابي

ولقد كان لاختيار الذهب لهذه المهمة أسباب ، بعضها تاريخي وبعضها اقتصادي ، فاستخدام الذهب في التعامل بين الافراد والائتم بدا منذ قرون عدة، ولم يكن من الميسور التلاعب فيه، لا من حيث الوزن ولا من

حيث المعدن، فسهل تداوله، وأقبل الناس عليه في تسديد الديون وقبض أثمان السلع والخدمات، ثم ان المقادير المخزونة من الذهب وظروف انتاجه وعدم تأثر معدنه بالعوامل الطبيعية، تجعل كل تغيير في المقادير الموجودة منه محدودا لا يتأثر مباشرة بقرارات وزراء المالية أو بنوك الاصدار، كما هي الحال مثلا بالنسبة للبنكنوت، فاحتفظ الذهب بقيمته العالمية في مستوى لا يكاد يتغير

وفي الوقت نفسه، كانت حرية التعامل في الذهب القرينة التي لا تخطئ، والدليل الذي لا يضحض على متانة العملة وسلامة الاقتصاد القومى .

وإذا كانت بعض الحكومات قد فصلت عملتها عن معيار الذهب، أو خرجت، عليه ووضعت القيود المشددة على التعامل في الذهب وحظر تصديره أو استيراده، فلم يكن ذلك منها طوعا واختيارا، بل اكراهت عليه نتيجة لاضطراب شئونها المالية، واختلال التوازن في نشاطها الاقتصادى .

وهل من حجة أقوى أو برهان انصع من أن حديث الازمة في الجنيه الاسترلينى - العملة العالمية ذات الشأن والمكانة - يبدأ بالجزع على تسرب رصيد الذهب الى الخارج، على الرغم من أن ارتباط الجنيه الاسترلينى بالذهب معطل رسميا، وعلى الرغم من خضوع النشاط الاقتصادى والمعاملات المالية فى انجلترا لقيود لم يسبق لها مثيل فى زمن السلم؟

وإذن فلنعترف صراحة بأن الذهب لا يزال خيرا أساس للعملة التسليمية، وأن حرية التعامل فيه أظهر قرينة على متانة النظام النقدى وسلامة الاقتصاد القومى .

وأخيرا فلا يخامرنا شك فى أن السلطات المصرية المسئولة، تعلم علم اليقين، إن متانة الجنيه المصرى تتطلب الاسراع فى رفع القيود المفروضة على مبادلتة بالعملات الاخرى، وخصوصا فى الظروف الحاضرة التى توفرت فيها عوامل نهضة صناعية .

التضخم المالى

أسبابه وملايساته الإقتصادية والاجتماعية^(١)

تفرد مشكلة العملة بخصائص تبرزها على غيرها من المسائل المالية والإقتصادية، فالنشاط الإقتصادى فى العصر الحديث قائم على التعاقد لمدد طويلة، ولذلك صار كل تغيير محسوس فى قيمة العملة أى فى أثمان السلع والخدمات التى يتبادلها الناس يؤثر إلى مدى بعيد فى علاقاتها الإقتصادية والاجتماعية.

وهذه الصلة الوثيقة بين مشكلة العملة وبين النشاط الإقتصادى من جهة، والعلاقات الاجتماعية من جهة أخرى، توضح أسباب الفشل فيما قد يبذل من محاولات لمعالجة الصعوبات الإقتصادية، والمساوىء الاجتماعية فى بعد عن ملايسات النظام النقدى.

وأغلب الظن أن كثيرا من أوجه الاضطراب الإقتصادى والاجتماعى فى البلاد التى قامت فيها مشكلة العملة، إنما مرجعه الإهمال فى معالجتها بما تتطلبه من حزم وشجاعة. فقد برزت فى الأسابيع الأخيرة أزمة الجنيه الاسترلى، فأشفق منها الناس فى مصر وارتاعوا لها، نظرا لما قد يترتب عليها من اضطراب فى شئون البلاد الإقتصادية بسبب ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترلى، ذلك لأن مركز الجنيه المصرى قريب الشبه بمركز الجنيه الاسترلى، فكلاهما تحيط به ظروف التضخم المالى المزمن، وكلاهما لا يصلح شأنه إلا بمعالجة هذا التضخم بالأساليب السليمة.

لقد بدأت الحرب العالمية الثانية والجنيه المصرى مربوط إلى عجلة الجنيه الاسترلى برباط آلى جامد، فكان يفرض على البنك الأهلى المصرى أن

يقبل في لندن الجنيهات الاسترلينية أو أذونات الخزانة البريطانية ويدفع قيمتها في مصر بالجنيهات المصرية .

ولما كانت مصر في خلال الحرب — وخاصة بعد الانهيار الحربي في غرب أوروبا — قاعدة هامة لايواء جيوش الدول المتحالفة وتدريبها وتموينها، فقد ترتب على ذلك زيادة كبيرة في طلب الجنيهات المصرية لتغطية نفقات تلك الجيوش .

لم تجد الحكومة البريطانية أدنى صعوبة في الحصول على ما تحتاج إليه جيوشها وجيوش حلفائها من الجنيهات المصرية ، فما كان عليها إلا أن تودع لدى البنك الأهلي المصري (في فرعه بلندن) أذونات على الخزانة البريطانية وتسحب منه في مصر مقابل تلك الأذونات جنيهات مصرية بسعر ثابت . وقد نتج عن ذلك زيادة مطردة في مقادير البنكنوت التي أصدرها البنك الأهلي المصري ، فبعد أن كان منسوبها ٢٢ مليون جنيه في يونيو سنة ١٩٣٩ بلغ ٢٨ مليون جنيه في آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ثم ارتفع إلى ٢٩ مليونا و ٥٢ مليونا و ٧٩ مليونا و ١٠١ مليون و ١٢٢ مليونا و ١٤٨ مليونا في آخر ديسمبر من السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ على التوالي .

وقد ترتب على ارتفاع منسوب البنكنوت ارتفاع مماثل في منسوب الودائع المحفوظة لدى البنوك ، فبعد أن كانت ٣٤ مليون جنيه في يونيو سنة ١٩٣٩ ، بلغت ٤١ مليونا في آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ثم ارتفعت إلى ٥٥ مليونا و ٨١ مليونا و ١٠٨ ملايين و ١٨١ مليونا و ٢٣٧ مليونا و ٢٨١ مليونا في آخر ديسمبر من السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ على التوالي .

ولما كانت أوراق البنكنوت والشيكات التي تسحب على الودائع المحفوظة لدى البنوك تمثل الجانب الأعظم من الوسائل النقدية التي يتعامل بها الناس ، فإن زيادة مقادير البنكنوت والودائع ترتب عليها زيادة مماثلة في مقدرة أصحابها على شراء السلع (والخدمات)

ولو كانت زيادة مقادير البنكنوت والودائع موزعة بنسبة موحدة بين حاملي البنكنوت وأصحاب الودائع لما ، حدث تغيير يذكر في العلاقات الاقتصادية بينهم ، ولكن كانت هذه الزيادة تصل إلى حيازة الأفراد بنسب مختلفة تبعا لنشاطهم الإقتصادي ، فاضطربت العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت قائمة قبل الزيادة وبرزت مشكلة إعادة توزيع الثروة الأهلية بما يكتنفها من تقلقل واضطراب .

ولم تستتبع زيادة وسائل التعامل (أوراق البنكنوت وال شيكات) زيادة مماثلة في السلع والخدمات سواء أكانت محلية أم مستوردة ، وذلك لأن أساليب الانتاج المحلي وعناصره محدودة الأثر والمقدار ، بينما كان الاستيراد من الخارج مقيدا بظروف الانتاج والتوريد في البلاد المحاربة وبصعوبات الشحن ، فارتفعت الأثمان في مصر ارتفاعا كبيرا وبرزت مشكلة هبوط القوة الشرائية للجنه المصري وإلى جانبها مشكلة تجمع الأرصدة الاسترلينية إذ لم يكن في المقدور استخدامها أولا فأول نظرا لصعوبات الاستيراد .

ترتب على ارتفاع الأثمان المحلية تضخم نفقات المعيشة ، فبعد أن كانت تقدر على أساس ١٠٠ في يونيو سنة ١٩٣٩ ، بلغت ١٠٨ في ديسمبر سنة ١٩٣٩ ، ثم ارتفعت إلى ١٢٢ و ١٥٦ و ٢١٥ و ٢٥٧ و ٢٩٢ و ٢٩٣ في آخر ديسمبر من السنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٥ على التوالي ، هذا مع ملاحظة أن التقديرات الرسمية لنفقات المعيشة لا تعطي صورة صحيحة للتضخم الحقيقي في هذه النفقات ، وذلك لأسباب فنية قد يكون أهمها استخدام الأسعار الجبرية في اعداد تلك التقديرات .

وإزاء هذا الاضطراب في العلاقات الاقتصادية ، رأت السلطات الحكومية لزاما عليها أن تتدخل لحماية الطبقات الفقيرة ، وتأمين وسائل التغذية للشعب ، وتوفير احتياجاته الضرورية ، فعمدت إلى الاجراءات التموينية الكثيرة ، واجراءات تحديد الأسعار ، مع ما كان بينها من تناقض واضح كانت أخطر نتائجه ظهور مشكلة ما ينعت عادة بالسوق السوداء .

ومهما يكن من أمر، فإن المشاهد أن التضخم المالى أحدث رواجاً كبيراً في التجارة والصناعة والزراعة، فتضخمت بسببه أرباح التجار وأصحاب المصانع والمزارعين، مما أغرى الكثيرين منهم بالتوسع في نشاطهم، وبزيادة رءوس الأموال المستثمرة، سعياً وراء الربح العاجل الكبير .

ولكن التابت أن الرواج الذى يحدثه التضخم المالى يستمر فقط طول مدة التى يكون فيها التضخم فى ازدياد، فإذا توقف التضخم فإن توقفه يكون نذيراً بالانكماش وبأكورة الأزمة الاقتصادية، وذلك لأن هذا التوقف يؤدي إلى هبوط الأرباح، ومن ثم إلى هبوط مجموع الدخل القومى، فينكمش الطلب على السلع والخدمات، فهبط الأرباح مرة ثانية، ويستمر هبوط الدخل القومى، فينخفض الطلب وهكذا دواليك .

وقد نشأ تضخم الجنيه المصرى من الزيادة المطردة فى نفقات الجيوش المتحالفة، فكان من المتندر أن تبدأ دورة الانكماش الاقتصادى بعد انتهاء الحرب فى سنة ١٩٤٥ .

ولكن ظروفًا كثيرة بعضها داخلى وبعضها خارجى، أرجأت إلى حين ظهور هذه الدورة الانكماشية بصور واضحة .

ففى الداخل استمر العمل بإجراءات التقيد التى اضطرت السلطات الحكومية إلى تنفيذها أثناء الحرب، ونهجت الحكومة — وقد أغرتها سهولة الحصول على الإيرادات — سبيل التوسع فى مشروعاتها الانتاجية وغير الانتاجية، كما اشتد الاقبال على محصول البلاد الرئيسى فتحسنت أسعاره، وتدفقت الأموال من جديد على مصدريه فى مصر .

أما فى الخارج فإن الحكومة البريطانية، وخاصة بعد نجاح حزب العمال فى الانتخابات فى عام ١٩٤٥ — رأت اتباع سياسة التوسع فى المشروعات الاجتماعية، وتشغيل أكبر عدد من العمال، فلجأت إلى سياسة خفض سعر الفائدة أو المال الرخيص Cheap Money Policy، فاستمر تضخم الجنيه الاسترلى

وتبعه الجنيه المصرى ، على الرغم من فصلهما رسميا فى يوليو سنة ١٩٤٧ ،
هذا فضلا عن أن مراكز الانتاج فى أوروبا ظلت متعطلة فترة من الزمن ، فلم
تتدفق السلع والمصنوعات الأوربية على السوق المصرية بعد انتهاء
الحرب مباشرة .

وهكذا استمر تضخم الجنيه المصرى بعد انتهاء الحرب ، ولو أن قوته
الدافعة بدأت تضمحل ، فبعد أن كانت مقادير البنكنوت فى آخر سنة ١٩٤٥ ، ١٤٨
مليون جنيه انخفضت إلى ١٤٥ مليون جنيه فى آخر كل من سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٧
ثم ارتفعت مرة ثانية إلى ١٦٤ مليون جنيه فى آخر سنة ١٩٤٨ ، وربما كان
هذا الارتفاع الأخير ناتجا من زيادة أثمان القطن المصرى فى سنة ١٩٤٨
وحرب فلسطين .

الاستقرار الإقتصادي^(١)

وتثبيت قيمة الجنيه المصرى

يروى عن لويس كارول ، مؤلف قصص الأطفال الخرافية أنه قال ،
فى معرض الحديث عن بعض الخطط الحكومية : أن الساعة التى توقفت
تماما ، خير من تلك التى تسير بغير ضابط ، لأنها (أى الأولى) تبين الوقت
صحىحا مرتين فى كل أربع وعشرين ساعة !

وهذا التشبيه القاسى يذكرنا بتلك الاجراءات التى ارتجلتها وترجلها ، على
غير هدى ، بعض الحكومات فى معالجة المشكلات الاقتصادية الطارئة .
فقد انتكس التفكير الإقتصادى ، وتفتشت فى هيكله جراثيم الآراء
السياسية المستحدثة ، ولم تجد الحكومات الديمقراطية من العزم والشجاعة
مايلهمها إلى أن انتهاج السبل الاقتصادية السليمة خير وأبقى ، وأن الانحراف
عن جادة تلك السبل يزيد مشكلاتها تعقيدا ويؤدى إلى سوء المنقلب .

إن سياسة الاستجداء من أمريكا ، تلك السياسة التى تسير عليها معظم
الحكومات فى دول أوروبا الغربية ، لاتجد مايررها إلا الظروف التى خلقتها
تصرفات تلك الحكومات .

فالحرب فى أوروبا انتهت منذ أكثر من أربع سنوات ، ولكن الأحوال
الاقتصادية مضطربة . وما ذلك إلا لأن الحكومات الديمقراطية تغالت
فى مجازاة أساليب عدوتها الكبرى . روسيا السوفيتية — فى مضمار التدخل
فى الشؤون الاقتصادية ، وفرض القيود التى تشل حركة الإنتاج ، بحجة
الارشاد والتوجيه ، بينما نراها توسعت فى المشروعات الاجتماعية غير المنتجة ،
واتبعت ، أو شجعت ، سياسة زيادة الأجور وخفض ساعات العمل .

والنتيجة : إنتاج يسير الموني ، ونفقات تزيد وتتضاعف ، وأصبحت تلك الأمم ولا أمل لها في الاحتفاظ بمكاتها إلا عن طريق المساعدات الخارجية .

هذه هي الحقيقة المرة في موقف بعض الدول الأوروبية من أمريكا . وأما اقحام الاعتبار السياسية والعسكرية لتبرير طلب المساعدة الأمريكية ، فإنه لا يندفع إلا من يريد أن يخدع ، ولا نحسب الأمريكان من البلاهة بحيث يستمر تصدقهم على أوروبا دون مقابل .



لا نريد أن نشبه الظروف الاقتصادية في مصر بالحالة المضطربة في معظم بلاد أوروبا الغربية ، فإن مصر ، والله الحمد والشكر ، لا تزال غنية بمواردها الطبيعية ، ولم تهدم مدنها أو تتعطل مصانعها في أثناء الحرب ، فضلا عن أن أهلها لم يتأثروا بالمبادئ الهدامة ، ولم تكتسحهم موجة الكسل . إن ظروف الحرب الماضية أحدثت تضخما في النقد المصري ، أى هبوطا محسوسا في قوة الجنيه الشرائية ، فاطرد الرواج التجاري والصناعي والزراعي ، ولكنه كان مقرونا بصحوبات تموين الشعب وتوفير احتياجاته ، فتأثرت بصفة خاصة الطبقات الفقيرة والمتوسطة ذات الدخل الثابت ، وعمات الحكومة جاهدة على حماية تلك الطبقات ، وتخفيف ما أصابها من مشقة في العيش .

على أن تدخل الحكومة لم يقف عند حد شؤون التموين ، بل انه تسرب إلى كثير من نواحي النشاط الإقتصادي ، كما أن الحكومة رأت الفرصة مواتية للتوسع في المشروعات الاجتماعية والحربية ، وساعدها على ذلك وفرة الإيرادات الأميرية وسهولة تحصيلها ، مما أدى إلى التضخم المطرد في ميزانية الدولة ، فارتفعت المصروفات الحكومية إلى ١٨٨ مليونا من الجنيهات في السنة المالية الحالية ، بعد أن كانت ٤١ مليونا في عام ١٩٣٩ — ١٩٤٠ .

وقد صاحبت زيادة المصروفات الحكومية زيادة كبيرة في الضرائب ، وخاصة الضرائب غير المباشرة التي أثقلت كاهل جمهور المستهلكين ، وجعلت إجراءات مكافحة الغلاء محدودة الأثر .

ونظرة واحدة إلى الأرقام الآتية تكفي للدليل على مدى الارهاق الذي لحق بالمستهلكين من جراء الزيادة البالغة في الرسوم الجمركية .

السنة	الإيرادات الجمركية بعد استبعاد رسوم الصادر (بملايين الجنيهات)	قيمة الوارد بملايين الجنيهات	نسبة الرسوم الجمركية إلى قيمة الوارد
١٩٤٠ — ١٩٣٩	٨٠٢	٣٤٠١	٢٤ ٪
١٩٤١ — ١٩٤٠	١٥٠٦	٣١٠٤	٥٠ ٪
١٩٤٢ — ١٩٤١	١٥٠٧	٣٣٠١	٤٥ ٪
١٩٤٣ — ١٩٤٢	٢٠٠٣	٥٥٠٥	٣٥ ٪
١٩٤٤ — ١٩٤٣	٢١٠٠	٣٩٠٢	٥٣ ٪
١٩٤٥ — ١٩٤٤	٢٣٠٧	٥١٠٠	٤٥ ٪
١٩٤٦ — ١٩٤٥	٢٨٠٩	٦٠٠٥	٤٧ ٪
١٩٤٧ — ١٩٤٦	٣٥٠٥	٨٣٠٢	٤٢ ٪
١٩٤٨ — ١٩٤٧	٤٧٠٨	١٠٢٠٥	٤٧ ٪

هل زالت الآن أسباب التضخم ؟ وانقضى عهد الرواج ؟ وبدأت في أفق الإقتصاد المصرى علامات واضحة تنبئ بحلول الدورة الانكماشية ؟ ، فلم يعد هنالك أى مبرر لاستمرار العمل بإجراءات التقييد ؟ أو اتباع سياسة ربما كانت مناسبة أو ضرورية في عهد مضى وزال ؟ ان الخير كل الخير في أن تسارع السلطات الرسمية إلى إعادة النظر في علاقة الدولة بالنشاط الإقتصادى الفردى ، والعمل على الحد من تدخلها في نواحيه المختلفة ، وكذلك ضغط المصروفات الحكومية إلى الحد الأدنى الذى يتناسب مع وظائف الحكومة الصحيحة دون تبذير أو ارهاق للدخل القومى .

ولدينا أن الخطوة الأولى لتحقيق هذا الهدف ، أن تبدأ الحكومة اجراءاتها لتثبيت الجنيه المصرى على أساس قيمته بالذهب ، أو بعملة ذهبية كالدولار الأمريكى ، فالجنيه المصرى قد انفصل رسمياً عن الجنيه الاسترلى ، ولا توجد فائدة من المعازدة والتمسك بقيمة اجبارية لا تقرها الأوضاع الاقتصادية فى مصر .

ولا ضرر من الاعتراف القانونى بقيمة الجنيه المصرى فى السوق الحرة ، وبخاصة لأن ديون مصر فى الخارج (وأهمها الأرصدة الاسترلينية) مقومة بالعملات الأجنبية .

وتلخص المزايا المرتقبة من تثبيت الجنيه فيما يأتى : —

١ : تحرير الاقتصاد المصرى من قيود المبادلة واعادة التوازن الطبيعى بين الأثمان المصرية والأثمان العالمية .

٢ : تشجيع الصادرات المصرية ، لأن أثمانها ستكون أثماناً طبيعية غير مصطنعة .

٣ : الحد من الاستيراد غير الطبيعى الناتج من أن سعر المبادلة الرسمى للجنيه أعلى من سعره فى السوق الحرة .

٤ : تحرير التجارة الخارجية ، وتشجيع المنافسة المرغوب فيها بين المشتغلين بهذه التجارة .

ولكن تثبيت قيمة الجنيه المصرى تقتضى موازنة حقيقية فى ميزانية الدولة ، بعد ضغط المصروفات وإزالة أوجه التبذير فيها ، لأن أى عجز محسوس فى الميزانية يؤدى الى هدم أساليب التثبيت من أساسها .

وقد يكون فى ضغط المصروفات الحكومية تأجيل لبعض مشروعات الإصلاح الاجتماعى ، ولا يوجد مصرى تسمح له عاطفته الانسانية بمعارضة الإصلاح الاجتماعى والهوض بمستوى الأمة ، ولكن ليس كل ما يتمنى المرء يدركه ، وأغلب الظن أن تأجيل بعض المشروعات التى ترهق ميزانية الدولة يصحبه استقرار إقتصادى خير من اضطراب محقق فى الاقتصاد القومى قد يسبب مشكلات اجتماعية لا يمكن معالجتها .

الغلاء نتيجة حتمية لتضخم الجنيه^(١)

العلاج الحاسم ضغط الميزانية وخفض الاسراف

أشدت في الأسابيع الأخيرة موجة الغلاء على صورة ضج الناس منها بالشكوى ، وتناولتها أقلام الكتاب بالبحث والاستقصاء :

فمن قائل ان الغلاء مظهر من مظاهر التحسن في مستوى المعيشة ، والدليل على ذلك أن العامل الذي لم يكن يحظى بتناول « اللحم » مرة كل أسبوع ، غدا ينعم بها مرة أو أكثر في كل يوم ، فريحى مرحى بالغلاء ، ولو جاع وهزل أغلب السكان !

وآخر يزعم أن الغلاء ناتج عن جشع التجار الذين عمدوا الى زيادة الأثمان ، فواجب الحكومة ومسئوليتها أن تحدد الأثمان ، وتضرب على أيدي هؤلاء التجار ، وتفرض عليهم رقابة شديدة ، وذلك على الرغم من أن التجارب في مصر وفي غيرها من البلدان ، أثبتت أن مثل هذه الاجراءات في ذاتها تؤدي إلى انتشار السوق السوداء وإلى إفساد المراقبين .

وثالث يرى أن مصدر الغلاء زيادة الدخل والإيراد لطبقات غير طبقة الموظفين وأرباب المعاشات ، فالوسيلة لمعالجة أسباب الشكوى تنحصر في زيادة المرتبات والمعاشات بنسب تتكافأ مع ارتفاع تكاليف المعيشة ، مهما يترتب على ذلك من تضخم في ميرانية الدولة وارهاق لدافعي الضرائب ، وتجدد محتمل لموجة الغلاء نفسها .

ورابع يقول : ان موجة الغلاء الحالية نشأت لنقص في السلع المعروضة ، فلتتخذ الحكومة الإجراءات اللازمة لزيادة تلك السلع « تنفيذاً لقانون العرض والطلب » ، وكأن الحكومة تملك عصا موسى بحيث تأمر فتهطع ،

أو كان قانون العرض والطلب وثيقة قانونية تتولى المحاكم تطبيق نصوصها وتقوم سلطات الضبط والربط بتنفيذها ! .

وخامس ينادى بأن علة العال في مشكلة الغلاء هي مبالغة الملاك في تحديد الإيجارات الزراعية ، فينبغي أن تتدخل الحكومة لحفض تلك الإيجارات ، على الرغم مما يدعيه رجال الاقتصاد من أن تحديد الإيجارات مرهون بأثمان المحاصيل الزراعية وليس العكس ، فإذا تدخلت الحكومة ، فالمحتمل أن تكون نتيجة تدخلها صورية ، ولن يؤثر خفض الإيجارات في أثمان المحاصيل الزراعية .

وهكذا تباينت الآراء في تفسير موجة الغلاء الأخيرة ، واختلفت المقترحات الخاصة بمعالجتها ، وأمام هذا الاختلاف وذلك التباين ، يقف الفرد العادي حائراً غير مطمئن إلى مقدرة الحكومة على معالجة الحال التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم .

ليست مشكلة الغلاء وليدة اليوم ، ولكنها نشأت منذ سنوات ، واستحالت إلى مرض مزمن زادت وطأته في الأسابيع الأخيرة ، ولا ينبغي أن ينسبنا تجديد الحمى عند المريض أن العلة قديمة وأن الداء مزمن .

وقد اجتمعت الكلمة ، وانهقد رأى ذوى الخبرة على أن المصدر الرئيسى للغلاء في مصر ، كان تضخم الجنيه المصرى بسبب إرتباطه بالجنيه الاسترلينى خلال سنوات الحرب ، ولقد كان مظهر هذا التضخم الزيادة الكبيرة فى النقود المتداولة — تلك الزيادة التى ترتب عليها خفض ملبوس فى القوة الشرائية للجنيه ، وهذا ما يعبر عنه بارتفاع الأثمان .

أن اشتداد موجة الغلاء فى الأسابيع الأخيرة لا يفسره إلا تجديد التضخم فى النقد المصرى ، وهذه حقيقة تبرزها الزيادة المطردة فى مقادير البنكنوت التى أصدرها البنك الأهلى المصرى ، فبعد أن كان مجموع البنكنوت ١٤٦ مليوناً فى آخر أغسطس سنة ١٩٤٩ ، بلغ ١٥١ مليوناً فى آخر سبتمبر ،

سنة ١٩٦٦ مليوناً في آخر أكتوبر . والمعروف أنه زاد أيضاً زيادة كبيرة
أوصلته في آخر نوفمبر إلى رقم قياسي لم يبلغه قط من قبل .

وإذا كان الاسراف في عملية إصدار البنكنوت قد أوجبه تبعية الجنيه
المصري للجنيه الاسترليني ، فإن الاستمرار فيه ، بل الاستزادة منه في
الأشهر الأخيرة ، إنما تقع مسؤوليته على كاهل الهيئة أو الهيئات التي تشرف
أو ينبغي أن تشرف ، على نظام النقد والائتمان في مصر بعد استقلال
الجنيه المصري في يوليو ١٩٤٧ .

وقد قيل في تفسير زيادة البنكنوت أنها نشأت لأن أثمان القطن المصري
ارتفعت ، وحركة تصديره اشتدت ، وأرباح منتجة وتجاره ومصدرية
تضاعفت ، وهذا قول مردود ، لأن مقادير البنكنوت والعملة المتداولة ،
في أي وقت من الأوقات ، مرهونة بسياسة الائتمان التي تتبعها السلطات
المشرفة على الاقراض وإصدار النقود ، وبخاصة بعد إلغاء نظام التبعية التي
كانت قائمة بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني .

وأكبر الظن أن زيادة البنكنوت ، أو زيادة العملة المتداولة ، أوجبتها
ظروف الميزانية الحكومية ، وتضخم أبوابها المختلفة إلى درجة مبالغ فيها ،
حتى انتهت إلى أوضاع لا تناسب مطلقاً مع طاقة الإنتاج الأهلي ، ولا
مع موارد الدخل القومي .

فالمقدر أن ميزانية الحكومة المصرية — ومواطن الاسراف فيها
معروفة — تستقطع أو تحاول أن تستقطع من الدخل القومي ما يقرب من
نصفه ، وهذه نسبة مرتفعة جداً ، ولا يوجد لها مثل في أي بلد ديمقراطي
آخر ، وبخاصة لأن الجانب الأكبر من هذا الاستقطاع يأتي عن طريق
الضرائب غير المباشرة التي تنوء بأعبائها الطبقات الفقيرة ، فالثابت أن نسبة
الاستقطاع في الولايات المتحدة الأمريكية لا تكاد تصل إلى عشرين في
المائة ، مع ما تنفقه حكومتها الفدرالية على برنامج التسليح ، وعلى الخدمات

الاجتماعية ، وعلى المساعدات التي تقدمها للدول الأخرى . وأما النسبة في انجلترا فلا تزيد على أربعين في المائة ، على الرغم مما عمدت اليه حكومتها الاشتراكية من التوسع الكبير في الخدمات الاجتماعية العامة .

وخلاصة القول أن موجة الغلاء في الفترة الأخيرة ليست إلا ظاهرة طبيعية أو نتيجة حتمية لتجدد التضخم في الجنيه المصرى ، وأكبر الظن أن هذا التضخم قد أوجبه ظروف الميزانية الحكومية ، وأن العلاج الحاسم لمشكلة العلاج لا يتحقق إلا بضغط الميزانية ، وخفض الاسراف في أموالها لكي يتسنى للهيئات المشرفة على نظام الإصدار والائتمان أن تتبع سياسة مالية سليمة .

حل المشكلات الاقتصادية (١)

وإصلاح الإدارة المالية

كانت مظاهر البشر التي قابلت بها الأمة المصرية تأليف الوزارة الجديدة صدى للشعور العام بأن البلاد أصبحت في متيسر الحاجة إلى عهد استقرار في الداخل والخارج يتيح لأبنائها التفرغ للعمل المفيد والإنتاج المثمر ، وبات الشعب الذي أولى الوزارة ثقته يترقب نتائج سعيها في لهف ولا سيما في شئون الاقتصاد ، حيث لاحت دلائل التقلقل وتعقد الكثير من المشكلات الجسام ، وأنه لما يزيد مهمة الوزارة صعوبة ومسئولياتها خطورة أن الشعب لا يترقب حلا لتلك المشكلات الاقتصادية فحسب ، بل ينتظر أن تسارع الحكومة إلى تنفيذ مشروعات الإصلاح الكبرى للنهوض بمستوى المعيشة بعد انخفاضه في السنوات الأخيرة .

والمشكلات الاقتصادية التي يتعجل الشعب حلها ظلت زمنا طويلا بدون علاج حاسم ، فتفشيت آثارها في نواحي النشاط الاقتصادي وازداد طغيانها ، فسيطر على العلاقات الاقتصادية بين الأفراد والجماعات ، فمن هذه المشكلات ، التضخم المالي ، وارتفاع الأسعار ، ونفقات المعيشة ، وجمود الإنتاج الأهلي ، واختلال الميزان في توزيع الدخل القومي ، وتضخم الميزانية الحكومية والإسراف في فرض الضرائب غير المباشرة ، وفرض القيود التجارية والمالية والتمويلية ، والبطالة المستمرة في الريف ، وهجرة سكانه للبدن وما إلى غير ذلك من المشكلات الاقتصادية التي يمكن على الرغم من تشعب نواحيها أن ترتب في مجموعات ثلاث :

فالمجموعة الأولى تتصل بالأسباب التي أدت إلى استمرار الانخفاض في مستوى المعيشة ونتائج هذا الانخفاض . فالثابت أن عدد المصريين يزيد باطراد، وقد تضاعف في غضون الخمسين عاما السابقة، بينما بقي الإنتاج الأهل هزيبا وهو على أية حال لا يحقق نموا يعادل زيادة السكان ، لأنه في الخمسين عاما السابقة لم تصل الزيادة عند تقدير قيمته الحقيقية إلى أكثر من خمسين المائة ، وإنه لما يؤسف له حقا أن مشروعات الإصلاح الاجتماعي وتحسين الصحة العامة ، إذا لم يسبقها أو يصاحبها زيادة في الإنتاج الأهل ، تؤدي غالبا إلى زيادة الخطر وفي النهاية تنتهي إلى الفشل .

ومشكلات المجموعة الثانية برزت لأن الظروف الاستثنائية التي مرت بها مصر منذ نشوب الحرب الأخيرة، أوجبت إجراءات تحكيمية، واستلزمت تدخلا من جانب الحكومة في نشاط الأفراد الاقتصادي، فترتب على ذلك إرهاب الإدارة المالية وتفكك أوصالها . فالثابت أن تكاليف الخدمات الحكومية في مصر على الرغم من انخفاض المستوى الفردي للأجور والمرتبات ، تزيد كثيرا على تكاليف مثيلاتها في البلاد الراقية . والثابت أيضا أن تكاليف الخدمات الحكومية تزيد كثيرا على ما قد ينفقه الأفراد والهيئات غير الحكومية لو أنهم قاموا بتأدية تلك الخدمات ، وتعتبر هذه الزيادة أهدارا للجانب من الدخل القومي ، لأن تكاليف الخدمات الحكومية إنما تستقطع من ذلك الدخل في صورة رسوم مباشرة وغير مباشرة ، فالتوسع في الخدمات الحكومية يكون ، والحال على ما هي عليه الآن ، بمثابة التوسع إلى حد ما في تبذير الدخل القومي وهو لا يكاد يفي باحتياجات السكان الضرورية . هذا إذا كانت الخدمات الحكومية لازمة لتحقيق أهداف وطنية فما بالك إذا كانت تلك الخدمات غير لازمة لتحقيق هذه الأهداف؟ وقد اعترفت الوزارة في خطاب العرش الأخير بضرورة تقويم الإدارة الحكومية لمعالجة مواطن الضعف فيها من تعقيد وبطء وارتجال ومركزية .

وأما مشكلات المجموعة الثالثة فقد أبرزتها الظروف الراهنة داخلية وخارجية، فالرأى السائد أن هذه الظروف تستلزم الإسراع في تنفيذ بعض المشروعات (غير الإنتاجية) ذات التكاليف المرتفعة مثل تسليح الجيش ودعمه، والضمان الاجتماعي، والتوسع في التعليم بالجمان، وإذا كانت هذه المشروعات الشعبية في حاجة إلى مال لبدء تنفيذها، فإن حاجتها إلى المال غير مقصورة على العام الحالى بل ممتدة إلى أعوام كثيرة مقبلة، ولذلك ينبغي أن نحتاط للأمر وندخل في حسابنا استمرار الدولة في استقطاع ذلك المال من الدخل القومى .

هذه المجموعات الثلاث للمشكلات تسيطر على الموقف الاقتصادى والمالى فى مصر، وهى فى جوهرها وثيقة الصلة بالإدارة المالية التى تعتبر بحق القوة المسيرة للنظام العام ولأداة التنفيذ الحكومية، ولأن يصلح نظام عام أو تستقيم أداة تنفيذ حكومية ما بقيت الإدارة المالية غير صالحة .
وغاية الإصلاح للإدارة المالية ومقايسته، أن تحقق هذه الإدارة
الفرضين الآتين :

أولا — أن الخدمة الحكومية لازمة لتحقيق هدف وطنى محدد .

ثانيا — أن نفقات هذه الخدمة أقل نفقات ممكنة .

وإذا كانت الوزارة الجديدة قد آثرت الإيجاز عند الكلام على إصلاح الإدارة المالية فى خطاب العرش، فإن التصريحات الأخيرة التى صدرت من حضرة صاحب المعالى وزير المالية لا تدع مجالا للشك بأنه قد سارع إلى تكييف الموقف الاقتصادى على حقيقته، وأنه فى دراسته قد ألم بعناصره الأساسية .

لقد سارع معالى وزير المالية فأدلى مشكورا بتصريحات لا لبس فيها ولا إبهام، تذل على تقدير سليم وإدراك نافذ لحقائق الأمور، فذكر أن سياسته تقوم على ضغط المصروفات الحكومية إلى أبعد حد ممكن، فلا وظائف

جديدة ولا ضرائب جديدة ولكن الغاء لضريبة الأرباح الاستثنائية ، مع
تحرر من كثير من القيود المفروضة على التجارة والإنتاج .

ولا يسع المراقب للحالة الاقتصادية في مصر واحتمالاتها المرتقبة ، إلا أن
يحمد لمعالى الوزير هذه الروح الطيبة ويتمنى له نجاحا عاجلا » إلى أبعد حد
يمكن . وأكبر الظن أن هذه الروح التي أملت تلك التصريحات لن تقف
عند عدم الالتجاء لضرائب جديدة ، بل ستدفعه إلى بحث أعباء الضرائب
الحالية ، وخصوصا الضرائب غير المباشرة التي تكاد تقتل الفقراء إرهاقا والتي
تبلغ في مستواها أعلى مستوى في أى بلد ديمقراطى .

وخلاصة القول ان إصلاح الإدارة المالية ينبغى أن يكون الهدف
الأول بل الأساس لتحقيق حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهنا في هذه
الظروف العصيبة .

توزيع أعباء الضرائب^(١)

وتحقيق العدالة الاجتماعية

لو أن أسباب الشكوى من الضرائب كانت مقصورة على ما أبرزه تنفيذ قوانينها الجديدة من أوجه النقص في أساليب التقدير ووسائل الجباية ، لكان من السهل أن يقال أنها ظاهرة طبيعية موقوتة ، تشبه أمراض الطفولة عند بني الإنسان ، ولكن أسباب الشكوى تنتهي إلى عيوب هي أشد خطرا وأبعد أثرا من قصور الاداة التنفيذية عن استكمال نموها . إذ أنها عيوب عضوية ، فهي في أسبابها وثيقة الصلة بنظام المجتمع المصري ، وهي في نتائجها بعيدة عن تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما تشهد بذلك البيانات الرسمية التي تضمنها مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٥٠/١٩٥١ المعروض الآن على البرلمان .

فقد قدرت إيرادات الدولة بمبلغ ١٧١,٥٢٣,٠٠٠ جنيه ، منها ١١٨,٧٤٧,٠٠٠ جنيه جملة المقدر تحصيله من الضرائب والرسوم المختلفة ، ويشتمل هذا الرقم الأخير على ٥,٩٩٣,٠٠٠ جنيه مال الأطيان ومليونين من الجنيهات ضريبة المباني و ١٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه ضريبة الثروة المنقولة و ٧,٥٠٠,٠٠٠ ضريبة الأرباح الاستثنائية ومليونين من الجنيهات للضريبة العامة على الإيراد و ٤,٥٥٥,٠٠٠ جنيه ضرائب مباشرة أخرى ، وأما باقي المبلغ فيتكون من ٨٠,٦٨١,٠٠٠ جنيه إيراد الجمارك و ١,٨١٨,٠٠٠ جنيه رسوم السيارات والنقل المائي .

أن المرء لا يحتاج إلى ثقافة اقتصادية خاصة أو دراية فنية واسعة لكي يدرك أن هذه الأرقام تدل على شذوذ في نظام الضرائب ،

(١) « أهرام » ٢٧ أبريل سنة ١٩٥٠ .

وعلى تفاوت في توزيع أعبائها ، كلاهما لا تبرره ظروف مصر الاجتماعية ، بعد انتشار التعليم والزيادة المطردة في الوعي القومي ، ولا تجيزه حالتها الاقتصادية ، ولا يستقيم مع الرغبة العامة في استكمال وسائل النهضة الصناعية .

إن الضرائب المباشرة - وهكذا سميت لأن المفروض أن أعباءها تقع مباشرة على الممول الذي يدفعها فلا يمكنه التخلص منها بتحويل هذا العبء إلى شخص آخر - هذه الضرائب أصبحت في الدولة الحديثة بمثابة النبع الأكبر للإيراد ، وخصوصا لأن طبيعتها تسمح بأن يكون عبئها مناسبا لمقدرة الممول من جهة ، وبأن تكون جبايتها وسيلة لتخفيف آثار الشذوذ الناتج من التفاوت في ثروة الأفراد ودخولهم من جهة أخرى ، ولكن الضرائب المباشرة في مصر لا تكاد ترتفع في حصيلاتها إلى ٢١ ٪ من مجموع إيرادات الدولة ثم أن توزيع أعبائها يشهد بمحاباة فئة من الممولين على حساب الفئات الأخرى .

ليس ثمة شك في أن الزراعة لا تزال الدعامة الكبرى في الاقتصاد المصرى ، فيها يشتغل أكثر من ٧٠ ٪ من السكان العاملين ، ومنها نحصل على أكثر من نصف الدخل الأهل ، فليس من المستغرب أن تكون الملكية الزراعية أعظم منابع الثروة وأكبر عامل في توجيه النشاط الاقتصادى وجهة زراعية ، ولكن على الرغم من هذه المكانة المرموقة والنفوذ البالغ الذى يتمتع به الملاك الزراعيون ، فإن جملة الضرائب التى يلتزمون بدفعها سنويا لا تصل إلى ستة ملايين من الجنيهات أو ٣,٤ ٪ من مجموع إيرادات الدولة ، فى الوقت الذى تخصص الحكومة لخدمة مصالحهم الملايين الكثيرة التى قد ترتفع فى جملتها إلى اضعاف المبلغ الذى تحصله منهم كما تشهد بذلك ميزانيات الوزارات والمصالح المختلفة وفى مقدمتها وزارة الزراعة والأشغال « الزى » ، وما يجعل لهذه الملاحظات أهمية خاصة ، أننا نشاهد أن فى الملكية الزراعية تفاوتاً كبيراً ، فالإحصائيات الرسمية تثبت أن كبار الملاك وعددهم

١٢ ألف شخص « أو نصف من واحد في المائة من مجموع الملاك » يملكون ٢,١٦٠,٠٠٠ فداناً أو ٣٧ ٪ من جملة الأراضي الزراعية بعد استبعاد أراضي الوقف .

على أن أبرز العيوب التي اتسم بها نظام الضرائب إنما هي تلك التي انتجت الزيادة المطردة في إيرادات الجمارك ، وقد بلغ في تقدير ميزانية السنة المالية الحالية أكثر من ثمانين مليوناً من الجنيهات أو ٤٧ ٪ من مجموع إيرادات الدولة أو ٦٨ ٪ من جملة إيرادات الضرائب . وإيراد الجمارك - حصيلة لضرائب غير مباشرة ، وهكذا سميت لأن عبأها يقع على غير من يدفعها ، إذ يمكنه أن يتخلص منها ويتقاضاها من المستهلك أو المستعمل كجزء من ثمن السلعة .

ومهما قيل في تبرير الضرائب الجمركية كمصدر إيراد سهل الجباية ولا يشعر المستهلك بفداحة عبئه ، فإن الذي لا شك فيه أنها أبعد أنواع الضرائب عن تحقيق العدالة الاجتماعية ، لأنها لا تميز بين المستهلكين من حيث قدرتهم المالية ، ولذلك فإنها ترهق أعضاء الطبقتين الدنيا والوسطى أكثر مما تنال من الأغنياء ، ولقد غالت الحكومات المتعاقبة في زيادة المكوس الجمركية سنة بعد أخرى حتى بلغت الآن في المتوسط أكثر من نصف ثمن السلع المستوردة ، ولا عبرة بما يقال من وجود تمييز في سعر الرسم الجمركي على الضروريات بالقياس إلى الكماليات ، لأن مثل هذا التمييز فضلاً عن أنه لا يستند إلى مقياس على صحيح يعتمد على رغبة المستهلك وتفضيله سلعة على أخرى ، فإنه تمييز صوري أكثر منه حقيقي ، وذلك لأن ارتفاع الإيراد الجمركي برهان لا يتطرق إليه الشك على أن المكوس الجمركية تفرض بنسب كبيرة على السلع التي يستهلكها أو يستعملها معظم أفراد الشعب

وهل هناك تمييز في المكوس بين بدلة صوف تنتهي إلى كساء موظف صغير أو عامل بسيط وبين أخرى ستسعد بلبس الوزير ؟ وهل رسم الوارد على الدواء يراعى في فرضه مقدرة المريض المالية ؟ وهل في ضريبة الدخان

تفضيل للفقير على الغني؟ وهل رسم انتاج السكر يجبي على أساس حالة المستهلك المالية؟ وهل رسم انتاج البترول يحصل على أساس نوعين من البترول أحدهما يستعمل في السيارات الخصوصية المعدة لمتعة أصحابها وآخر لسيارات النقل؟

وخلاصة القول إن المبالغة في فرض المكوس الجمركية كمصدر إيراد للدولة قد أرهقت السكان ذوى الدخول المحدودة، وأثرت في أحوالهم الاجتماعية وظروف معيشتهم، لأن تلك المكوس أصبحت عنصراً أساسياً في مستوى الأسعار المحلية بعد أن تغيرت ظروف الإنتاج العالمى وصار التحكم في السوق للمشتري لا للبائع، ولن تكمل أية محاولة لمكافحة الغلاء وتخفيف ويلاتة ما لم تتناول هذه المكوس بالخفض الكبير.

توزيع أعباء الضرائب (١)

وتنمية الإنتاج الاقتصادى

تناولنا فى كلمة سابقة بعض الملابس الاجتماعية الهامة التى صاحبت التفاوت الملبوس فى توزيع أعباء الضرائب ، ولكن إنعام النظر فى أمر هذا التفاوت يبرز لنا فيه ناحية اقتصادية لا تقل فى خطورتها عن الناحية الاجتماعية ، لأنها تتصل اتصالا مباشرا بتوجيه النشاط الاقتصادى وبالطاقة الانتاجية فى البلاد .

يلبس الباحث فى توزيع الضرائب الحالية حقيقة تكشف له عن ضالة الالتزامات المالية التى تفرضها الدولة على الملاك الزراعيين وملاك المباني ، ذلك لأن حصيللة الضرائب العقارية « مال الأطيان وعوائد المباني » التى تبلغ فى مجملها ٤٦ ٪ من مجموع إيرادات الدولة لا تتناسب مع مكانة هؤلاء الملاك فى الاقتصاد القومى ، ولا مع قيمة أملاكهم التى تمثل جانبا كبيرا من الثروة الأهلية ، والمعروف أن ضالة هذه الحصيللة راجعة — أولا إلى أن تقدير القيمة الاسمية للإيجار الذى تربط على أساسه الضريبة أقل من القيمة الفعلية ، فتتج عن ذلك عدم الموازنة بين الضريبة المدفوعة والإيراد الحقيقى . وثانيا إلى أن الحكومة لجأت فى السنوات الأخيرة إلى اتباع سياسة التخفيف عن صغار الملاك الزراعيين عن طريق إعفائهم من المال أو خفضه ، وهذه المعاملة الخاصة التى ينعم بها ملاك الأطيان والمباني وكذلك النفوذ الاجتماعى الذى يتمتع به كبارهم والسيطرة السياسية التى تنسب إليهم — كلها مظاهر موجودة فى البلاد المتخلفة اقتصاديا ، وقد سجلها مؤتمر الخبراء الاقتصاديين الذى انعقد أخيرا فى ليك سكسكس ، والذي أوصى بالحد من

امتيازات الملكية العقارية ، لأن قيام هذه الامتيازات من شأنه اجتذاب الأموال المدخرة — وهى قليلة — نحو الاستثمار العقارى وهو أعظم أنواع الاستثمار ، إذ أن أثره غالبا ما يتبدد فى ارتفاع أثمان العقارات عن مستواها الاقتصادى المعقول ، وفى مثل هذه الأحوال لا ينشأ عن الاستثمار العقارى أى نشاط اقتصادى جديد ، ولا تتأثر به الطاقة الإنتاجية ، بل على العكس ربما يحول دون استثمار الأموال المدخرة فى الصناعة والتجارة ، ويعوق تمويل المشروعات اللازمة لرفع مستوى المعيشة بين السكان .

وغنى عن البيان أن ضريبة الأطنان وعوائد المباني لا تؤثر تأثيرا مباشرا فى إنتاج العقار ، فإن يزيد أو ينقص محصول الفدان من القطن أو القمح أو غيره من المحاصيل لمجرد الزيادة أو النقص فى سعر الضريبة ، وكذلك الحال بالنسبة للمباني القائمة ، فلن تتأثر أوجه استعمالها بمستوى الضريبة ، ولو أنه من الممكن أن يقال بالنسبة إلى المباني الجديدة أن مستوى الضريبة عامل فى إقبال الناس على البناء أو إحجامهم عنه ، ولكن الملاحظ أن الذى يقدم على البناء يتأثر فى اتخاذ قراره بعوامل أخرى غير الضريبة مثل عامل الملكية الثابتة أو المتعة الشخصية أو تأمين الورثة الصغار ، وقد ذهبت جمهرة من كبار علماء الاقتصاد إلى أن زيادة سعر الضريبة زيادة محسوسة ، قد تؤدى إلى نشاط الملاك وخاصة الزراعيين منهم وتشجيعهم على رعاية ممتلكاتهم وتعهدها بالإصلاح المستمر ، حتى يكون فى تحسن إيرادها عوض لهم عن زيادة الضريبة .

وأكبر الظن أن سياسة التخفيف عن صغار الملاك الزراعيين وتشجيع الملكيات الصغيرة كوسيلة لتحقيق الاستقرار الاجتماعى — هذه السياسة إذا نفذت ، دون قيد أو شرط ، ستؤدى إلى عكس ما ينتظر منها . فالثابت من التجارب العملية فى جميع بلاد العالم ، أن المالك الصغير ، إذا ترك وشأنه ، صار أضعف وحدة إنتاج اقتصادى ، إذ ليس لديه المعرفة أو الدرايا الكافية وليست لديه المقدرة المالية « أو الرأسمالية » لاستخدام الأساليب الفنية

ومبتكرات العلم الحديث ، ولذلك فإن مصلحة البلاد وفائدة صغار الملاك أنفسهم تقضيان بأن تكون سياسة تشجيع الملكيات الصغيرة مشروطة بإجراءات اجتماعية واقتصادية أخرى ، مثل توفير الارشاد الفني وإنشاء المنظمات التعاونية وغير ذلك من المشروعات العامة ، التي ترمى إلى زيادة المقدرة الانتاجية عند المالك الصغير . وعلى أية حال ، فالأجدر أن تضع الحكومة حدا أدنى للملكية الزراعية على أساس ما يقرره خبراء الزراعة لقدرة المالك الصغير على الاستغلال المعقول ، وأن تمنع تجزئة الملكية الزراعية أو تفتيتها إلى ما دون ذلك ، وخصوصا لأن التوسع في الملكيات الصغيرة غالبا ما يحجب عن أعين الناس ظاهرة اقتصادية خطيرة ، هي « انتشار البطالة المقنعة في الريف » بسبب عجز المالك الصغير عن إيجاد العمل الكافي طوال العام أو إحجامة عن العمل مأجورا لأسباب تتعلق بمكانته الاجتماعية أو بمنطقة إقامته .

وإذا كان رجال الاقتصاد يسلون بأن ضرائب الدخل ما برحت في مستوى معتدل ، فإن كثيرا منهم يوصى بإعاده النظر في بعضها لأن حكومة كل عهد تضع في مقدمة برنامجها العمل على رفع مستوى المعيشة وزيادة الطاقة الإنتاجية عن طريق نشر الصناعات الحديثة ، وليست ببدعة أن تعتمد الحكومة إلى تشجيع الجهود الصناعية بالإعفاء من الضرائب أو على الأقل تخفيف عبئها على من يزاول نشاطا صناعيا تميزا له على غيره من الممولين ، وذلك لأن في مثل هذا التمييز وسيلة أنجع وطريقة أسلم لمساعدة الصناعات المحلية من سياسة الحماية الجمركية الجاحمة التي تثقل كاهل فقراء المستهلكين ولا تبرز امتيازات المنتجين .

والواقع أن المغالاة في فرض المكوس الجمركية وحصيلتها تزيد على ٤٧٪ من مجموع الإيرادات ، قد أثقلت كاهل السكان وساعدت على استمرار موجة الغلاء وويلاته ، ولكنها أصبحت لا تكفي لحماية الصناعات المحلية التي أصابها ركود ملحوظ في الأشهر الأخيرة ، ركود قد ينقلب إلى تدهور

شامل بسبب الظروف المحلية التي سردها معالى الشمسي باشا في خطبته السنوية الجامعة حيث قال « أما الصناعة فقد ظلت تواجه الصعوبات التي طالما أشرنا إليها والتي أخذت وطأتها تشتد اليوم . فالى جانب الصعوبات الفنية في المعدات والرجال الفنيين وارتفاع أسعار بعض المنتجات الأولية وضعف إنتاج اليد العاملة ، تبدو صعوبات تجارية منشؤها المنافسة الأجنبية الآخذة في الاطراد يوما بعد يوم والتي لا تتوى الحماية الجمركية وحدها على مقاومتها ما لم يبذل مجهود متابل من جانب الصناعة نفسها لخفض أسعار التكلفة المحلية ، خصوصا وقد زادت أعباؤها بسبب علاوة الغلاء ، الجديدة ، وأخيرا هنالك تلك المضايقات التي تتعرض لها الصناعة من جانب الادارة الضرائية وغيرها والتي تعوق من نشاط المنشآت الخاصة » .

ومن الملاحظات المقلقة في هذا الصدد ما أشارت إليه النشرة التي أصدرها أخيرا البنك الأهلى بشأن ضعف إنتاج العامل المصرى في صناعة الغزل والنسيج وهى التي تحتل مركز الصدارة في الصناعات المحلية ، فقد أثبتت البحوث التي قام بها المسيو جاش أحد كبار رجال هذه الصناعة أنه على الرغم من أن أجر العامل المصرى يساوى ٦٠٪ من أجر العامل الانجليزى فان الأجر فى مصر مقدرا على أساس وحدة الماكينات يبلغ من ضعفين إلى ثلاثة أضعاف الأجر فى انجلترا حتى بعد أن فقدت سبقها فى صناعة الغزل والنسيج وتخلفت عن بلاد مثل أمريكا وسويسرا .

المشكلة النقدية^(١)

في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب

إن تقرير اللجنة المالية بمجلس النواب عن ميزانية الدولة يعتبر بحق، في كل عام، وثيقة خطيرة، تستمد خطورتها من الموضوعات الهامة والآراء القيمة التي تسجلها، كما تستمدها من المكانة البارزة التي يحتلها أعضاء اللجنة وما توافر لديهم من خبرة ودراية وماتياً لهم من فرص للحصول على البيانات الصحيحة والايضاحات الواقعية من رجال الدولة المسؤولين.

ويبدو من المقتطفات التي نشرتها «الأهرام» أن تقرير هذا العام سوف يشتمل على تحليل واقعي للمشكلات المالية والاقتصادية ودراسة فنية للاجراءات العملية التي ينبغي الأخذ بها في معالجة تلك المشكلات.

لقد أحسنت اللجنة صنعا في ابراز المشكلة النقدية وما يكتنفها من ملاحظات تؤثر، إلى حد بعيد، في الوضع الحالي للجنيه المصري، وفي العلاقات التجارية والمالية مع الخارج، وفي التطورات الاقتصادية المرتقبة، ولكن يظهر أن اللجنة أمعنت في الايجاز حين أشارت إلى العلاقة بين تجميد الأرصدة الذي صاحب خروج مصر من الكتلة الاسترلينية وبين الغلاء، فجاءت عبارة التقرير في هذا الصدد غير واضحة، يشكل فهمها على الفرد العادي.

أثبتت اللجنة في تقريرها حقيقة لا مرأى فيها وهي أن بداية التضخم النقدي قد صاحبت نشأة الأرصدة الاسترلينية وظلا يتلازمان ويزدادان خطورة طوال سني الحرب، ولكن الغموض يطغى على عبارة اللجنة حين تقول:

«وقد أصاب هذا التجميد (أي تجميد الأرصدة الاسترلينية) قيمة النقد المصري في الداخل والخارج.

فاستحكمت حلقات الغلاء وغلت أيدينا عن مجالته أو التخفيف من وطأته وحرماننا من الانتفاع بمدخرانا في استيراد حاجات الاستهلاك ومعدات الانتاج وظللنا مضطرين لفرض قيود النقد والإستيراد محافظة على تبادلا التجارى الخارجى وسنظل حريصين على الكثير من هذه القيود ما بقيت أرصدتنا بمحمدة وما بقي نقدنا مستندا إلى غطاء غير قابل للتحويل « فالواقع أن الغلاء قد استحكمت حلقاته واستمرت مستحكمة .

(١) لأن المشرفين على السياسة المالية رفضوا الاعتراف بالنتائج المنطقية للتجميد من جهة

(٢) ولأنهم لم يحاولوا اتخاذ التدابير العملية لتثبيت قيمة الجنيه المصرى بعد الخروج من الكتلة الاسترلينية من جهة أخرى .

فقد ترتب على تجميد الأرصدة أن صار الجانب الأكبر من غطاء النقد المصرى غير قابل للتحويل فانعدمت قيمته العملية مباشرة . وقد كانت السياسة الرشيدة تقضى بضبط مقادير العملة المتداولة أو على الأقل الاحتفاظ بها فى مستوى ثابت ، ولكن ظروف التضخم ظلت سائدة كما تشهد بذلك الاحصائيات الآتية : —

آخر سنة	البنكnotes المتداول	ودائع البنوك
(بملايين الجنيهات)	(بملايين الجنيهات)	
١٩٣٩	٢٦	—
١٩٤٥	١٤١	٢٩٥
١٩٤٦	١٣٧	٢٩٥
١٩٤٧	١٣٨	٢٩١
١٩٤٧	١٥٤	٣١٠
١٩٤٩	١٦٦	٣٣٢
١٩٥٠ (يناير)	١٦٥	٣٣٥
١٩٥٠ (فبراير)	١٦٥	٣٣٢

ولو أن الحكومة المصرية اتخذت التدابير العملية لتثبيت قيمة الجنيه بان أتبع سياسة تهدف إلى الاستقرار المالى فى موازنة الميزانية ومنع التبذير والاسراف فى النفقات، وأوحت إلى المشرفين على شئون النقد باتباع مثل هذه السياسة فى عمليات الاصدار والائتمان، لما شكونا من استحكام حلقات الغلاء وعجزنا عن معالجته أو التخفيف من وطأته، ثم ان حرماننا المؤقت من استعمال جانب من مدخراتنا لا يهض دليلا على ضرورة فرض قيود النقد والاستيراد، تلك القيود التى لا تعالج أمراض الضعف، ولكنها ترهق المنتج والمستهلك على حد سواء، وتزيد اضطراب الحالة الاقتصادية وعدم استقرارها.

وإذا آمنا مع اللجنة بأن تحرير نقدنا من تبعيته للاسترليني هو رائد الحكومة ومناط جهدها، ببق أننا نأسف لأن تحقيق هذه الغاية—وهو أمر ميسور— قد تأخر كثيرا ولا سيما انه كان المبرر الوحيد للخروج من الكتلة الاسترلينية فى يولية سنة ١٩٤٧.

الأرصدة الاسترلينية المجمدة

هل يكفي الافراج عنها لتذليل صعوبة استخدامها
في استيراد السلع الإنتاجية؟^(١)

نشرت الاهرام تصريحاً للمتحدث الرسمي بلسان السفارة البريطانية ذهب فيه إلى معارضته رأى اللجنة المالية بمجلس النواب عن وجود علاقة بين بقاء الأرصدة الاسترلينية مجمدة وبين استمرار الغلاء ، واستشهد على صحة دعواه ، بوفرة الأرصدة الحرة التي بقيت بدون صرف حتى نهاية ١٩٤٩ ، مع أن مجموعها كان يزيد على الستين مليون جنيه ، وكأننا بالمتحدث الرسمي ينبغي أن يرمى عصفورين بحجر واحد ، فهو من ناحية يعارض رأى اللجنة المالية في علاقة الأرصدة الاسترلينية المجمدة باستمرار التضخم المالى وظاهرة الغلاء ، ومن ناحية أخرى يرد على من يطالب بالمزيد من الافراج عن الأرصدة المجمدة ، بأن مصر ليست في حاجة إلى مثل هذا الافراج .

وقد تطوع المتحدث الرسمي فأشار إلى أن استمرار التضخم النقدي لا بد راجع إلى عوامل محلية تتصل بالتدابير المالية ، أو السياسة المصرفية (أو بالأحرى عدم وجود تدابير مالية أو سياسة مصرفية سليمة) فارتفعت أسعار القطن المصرى مما كان له أثر فعال في زيادة القوة الشرائية .

وأكبر الظن أن هذا التصريح ينطوى أيضاً على بعض الأسباب التي من أجلها تعثرت ، ولا تزال تتعثر مفاوضات الأرصدة ، فلعل الجانب المصرى يرى بعد هذا التصريح ، أو التحدى المقنع الذى طالما رددته الصحف البريطانية ما يوجب إصدار بيان شامل بوجهة النظر المصرية ، يعيد الطمأنينة

إلى نفوس المصريين ويرد في الوقت نفسه على ادعاءات المتحدثين البريطانيين، لاسيما لأن هذه الادعاءات تتناول اعتبارات أخرى أعظم شأنًا وأجل خطراً. يقول البريطانيون ، في الاعتذار عن عدم الوفاء بديونهم ، ان المطالبة بالافراج عن الأرصدة المحمّدة مع تحويلها إلى عملات صعبة سواء أكان هذا يتدخل من أمربكا أم بدونه ، ليست مطالبة جدية لأنها لا تستند إلا إلى الرغبة في انفاقها في أغراض لا تتصل بتنمية الإنتاج القومي ، وحتجهم في هذا الادعاء أن الشواهد تدل على أن الأوضاع الاقتصادية في مصر تجعل من العسير الافادة الكاملة من الافراج عن الأرصدة الاسترلينية ، حتى بعد تقرير قابليتها للتحويل إلى عملة صعبة ، في استيراد العدد والآلات والسلع اللازمة لمشروعات الانعاش الاقتصادي ، وذلك لأن السلطات المسؤولة أهملت طويلاً معالجة التضخم المالي وتركت نتائجه تبرز في ارتفاع الأثمان المحلية واستفحال الغلاء والتبذير في نفقات الحكومة مما ترتب عليه إعادة توزيع الثروة والدخل بين الأفراد والطبقات ، ومن ثم تغيرت أوجه الطلب على السلع والخدمات سواء المستورد منها أم المنتج محلياً ، فاشتد الاقبال على السلع والخدمات المتصلة بأغراض المتعة الشخصية والاستهلاك ، وانحسر طلب السلع والخدمات اللازمة للشروعات الإنتاجية ، وهامى الاحصائيات الرسمية للتجارة الخارجية تعبر عن هذه الظاهرة غير الطبيعية ، على الرغم من فداحة الرسوم الجركية على ما يسمونه السلع الكمالية وعلى الرغم من قيود الاستيراد المفروضة على تلك السلع من بلاد العملة الصعبة .

وقد أعد سعادة طه السباعي باشا بحثاً قيماً في هذا الصدد نشرته الاهرام أخيراً ، أشار فيه إلى أن المقارنة بين الواردات ، قبل الحرب الأخيرة وبعدها ، أثبتت أن مواد الانشاء والنقل لا تكاد تفرح عن نسبتها قبل الحرب ، إذ هي لم تزد إلا بمقدار ١٩٪ أي من ٢٤٪ إلى ٢٥٩٪ من جملة الواردات ، ولكن نسبة المواد الغذائية وثبتت من ١٥٥٪ إلى ٢٥٣٪ أي بزيادة ٩٨٪ . هذا مع ملاحظة أن مواد الانشاء والانتاج

والنقل التي اتخذها سعادة طه السباعي باشا أساسا لمقارنته تشتمل على سلع ومنتجات لا تستخدم في الأغراض الإنتاجية البحتة .

والواقع أن الاستزادة من استيراد السلع الإنتاجية مرهونة بتهيئة الظروف المناسبة والفرص المواتية للتوسع في الاستثمار الصناعي المحلي ، فإذا لم تتوافر هذه الظروف أو الفرص كأن يقوم في سبيل توافرها عقبات من منافسة مطالب الاستهلاك ومن المغالاة في تدخل الإدارة الحكومية ومن اجراءات التقييد ومن التشريعات الاستثنائية الخاصة بالأفراد والمؤسسات الأجنبية، فإن من المستحيل زيادة المقادير المستوردة من السلع الإنتاجية . ذلك لأن بقاء النشاط الصناعي محدودا أو منكشحا لا يبرر مثل هذه الزيادة .

وغنى عن البيان أن الاستثمار الصناعي هو الذي يحدد الطلب على السلع الإنتاجية المستوردة ، لأن استخدام هذه السلع يعتبر جزءا من الاستثمار ، وفي معظم الأحوال تكون المبالغ اللازمة للاستثمار في المشروعات الإنتاجية أضعاف قيمة السلع الإنتاجية التي تستورد لتنفيذ هذه المشروعات ، كالذي يحدث مثلا في حالة استيراد العدد والآلات اللازمة لإنشاء مصنع جديد، فإن قيمة هذه العدد والآلات ربما لا تزيد عن خمس أو ربع المبالغ المستثمرة في إنشاء المصنع وتشغيله . فإذا صح هذا التقدير فإن المطالبة بالأفراج الكلي أو الجزئي عن الأرصدة المجمدة التي تبلغ ٣٢٠ مليون جنيه وتحويلها إلى عملة صعبة لاستخدامها في استيراد السلع الإنتاجية ، تتطلب تهيئة الجو واعداد العدة للبادرة إلى استثمار أموال في الصناعات المحلية تزيد في جملتها على مقدار يتراوح بين ضعفي وخمسة أضعاف الأرصدة المفرج عنها .

هذا ما يدعيه البريطانيون وأنها حقيقة يراد بها باطل ، فهناك التزامات قانونية ومقتضيات الصداقة بين البلدين واعتبارات الشرف البريطاني ، وهناك

حجج اقتصادية لانشك لحظة في أن الجانب المصرى فى المفاوضات قد أبرزها ودعمها بالبيانات الرسمية، فإذا كان تباطؤ المسئولين فى معالجة التضخم المالى قد أوجد اضطرابا فى الاقتصاد المصرى، وأحدث ثغرة بين الإنتاج والاستهلاك كتلك التى لاتزال تشكو منها بريطانيا نفسها والتى لما توفى إلى سدها، مع أنها استعانت بالقرض الأمريكى أولا، ثم بنصيبها فى مشروع مارشال ثانياً، فإن مصر أكثر اضطرابا إلى سد ثغرتها باستخدام الأرصدة المجمدة، وهى أموال اضطرت إلى ادخارها ودفعت مقابلها شقاء شعب بأسره وجوع أمة بأكملها.

وانها لفرصة عظيمة أن تذيب السلطات المصرية ما أعدته من مشروعات الانعاش الاقتصادى، وما اعتزمته من إجراءات إقتصادية وتدابير مالية لتمويل تلك المشروعات، بما فى ذلك تحديد النواحي التى يتعين استخدام الأرصدة فيها.

مشروعات الانعاش الاقتصادي^(١)

وصعوبات تمويلها

أدلى حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس الوزراء بالنيابة إلى «الأهرام» بحديث خطير، عن مشروعات الإصلاح التي ينوي عرضها على مجلس الوزراء، والتي يرجو من وراء تنفيذها زيادة الانتاج الأهلى، ورفع مستوى المعيشة وترقية الفلاح وانهاض القرية.

ولا شك أن معاليه قد أفصح في هذا الحديث عن خواطر تجيش في صدور المصريين جميعا وأنه قد تناول بالاشارة رغبات يود كل محب لهذه البلاد أن تتحقق دون ابطاء.

فالأوضاع الاقتصادية العامة يكتنفها اضطراب بالغ، تبرز نتائجه (أولا) في تفشى «البطالة المقنعة»^(٢) في الريف والمدن و (ثانيا) في تكاثر السكان بنسبة تعلو على كل نسبة في بلاد العالم و (ثالثا) في جمود الانتاج الأهلى من السلع والخدمات في مستوى لا يسمو على ما كان عليه قبل الحرب.

وجدير بالذكر أيضا أن الظروف الدولية، وموقف مصر في مسألة فلسطين، ورغبتها في الاحتفاظ بجيش وطنى كامل العدة والعدد، كانت كلها - وسوف تظل - من البواعث الهامة على استقطاع جانب كبير، قد

(١) افتتاحية الأهرام ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٠.

(٢) «البطالة المقنعة» اصطلاح على حديث يصف قصور الفلاح أو العامل أو الموظف عن تأدية وظيفته في المستوى المعقول بحسب مؤهلاته طوال ساعات العمل المقررة. فإذا كانت ساعات العمل المقررة تبلغ ٢٠٠ ساعة في الشهر فإن أى نقص فيها يمثل البطالة المقنعة وعلى ذلك يمكننا ان نتخيل الى أى مدى تنفشى البطالة المقنعة بين سكان الريف وموظفى الدولة وفئة الاغنياء في مصر.

يتزايد في المستقبل ، من الدخل الأهلئ لبذله في نفقات الدفاع . وهذا الاستقطاع سوف يؤدي بلا شك إلى زيادة الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على جمود الدخل وتكاثر السكان مع وجود تفاوت كبير في توزيع الثروة وموارد الأفراد .

ففي ضوء هذه الاعتبارات ، ينبغي أن نرحب بمشروعات الإصلاح التي تنتهجها الحكومة ، والتي يكون من وراء تنفيذها بعد الدراسة العلمية والاستقراء الفنى زيادة الإنتاج الأهلئ ورفع مستوى المعيشة في البلاد . ولكن المرجح ، أن الظروف المالية العامة في الداخل والخارج لن تكون مواتية لتدبير الملايين اللازمة لتمويل المشروعات المذكورة .

فالحكومة أعلنت — على لسان معالى رئيس مجلس الوزراء بالنيابة ثم على لسان معالى وزير المالية — أنها تنوى تمويل تلك المشروعات عن طريق عقد قروض وطنية . وينطوى هذا القرار على انصراف نية الحكومة عن استخدام موارد الدولة العادية في ذلك التمويل ، سواء أكان الدافع على هذا القرار يحجز الحكومة عن ضغط المصروفات مع ما تشتمل عليه من أوجه التبذير السافر والاسراف الملهوس ، أم كان الباعث عليه ادراك الرجال المسؤولين أن الموارد العادية سوف تنحدر إلى انكماش ، فلا يمكن التعويل عليها لتمويل مشروعات ضخمة جديدة .

ولكن عتد القروض الوطنية ليس بالأمر السهل . فهو يتطلب ظروفًا تشجع الادخار ، وهو يقتضى أيضا اجراءات تجتذب المدخرين نحو توظيف مدخراتهم في هذا النوع من الاستثمار . فهل هذه الاجراءات أو تلك الظروف قائمة أو ممكنة في الوقت الحاضر؟ ان استقراء الاحوال الاقتصادية والمالية ، ولاسيما ما يتصل منها بالإنتاج الأهلئ وتوزيع الدخل ، يدل على أن الغالبية العظمى من السكان لا تستطيع ادخار جانب يذكر من دخلها لتوظيفه في قروض حكومية . وإذا كان بين المصريين الاغنياء من يمكنه

أن يدخر ، فهو أما مبالغ في استكمال أسباب الرفاهية المادية ومظاهر الثراء الأخرى فلا يبقى لديه فائض ، وأما حريص على تملك الأراضى الزراعية والعقارات فلا يسمح له هذا الحرص بالمساهمة في قروض وطنية . وإذا كان بين أثرياء المواطنين الأجانب من في مقدوره أن يكتسب في قروض حكومية ، فانه لا شك متردد بسبب المخاوف التى يشعر بها الأجانب جميعا بالنسبة لمستقبلهم في هذه البلاد، سواء كانت هذه المخاوف حقيقية أو وهمية .

إن عقد القروض الوطنية بشروط معقولة لمن أشق التدابير المالية وأعظمها خطورة في البلاد التى لما تستكمل نموها الاقتصادى ، والتى لما تبلغ سوقها المالية المستوى المناسب . ولقد برزت هذه المشكلة في الدراسات التى قام بها المختصون في هيئة الأمم المتحدة لمشروعات الانعاش في الدول المتخلفة ، فاستعانوا بخبراء في الشؤون المالية وعقدوا مؤتمرا (كان لى شرف الاشتراك فيه) بمقر الهيئة في ليك سكسيس ، وانتهوا إلى توصيات عملية ترمى إلى تسهيل تمويل تلك المشروعات ، سواء عن طريق القروض الحكومية أو الاستثمار الفردى .

وقد اجتمعت كلمة الخبراء الماليين على أن تنمية الادخار الأهلى وتشجيع الاستثمار ، سواء عن طريق الحكومة أو الأفراد ، يتطلبان اتخاذ اجراءات حاسمة تتصل باصلاح الادارة المالية وموازنة الميزانية وثبات النقد وتحسين النظم الخاصة بربط الضرائب وجبايتها وازالة القيود التشريعية والادارية التى تعوق نمو النشاط الصناعى والتجارى ، والتى تحول دون هجرة الخبراء الأجانب إلى البلاد وتوطنهم فيها ، وكذلك نشر مشروعات الانعاش على الناس لدراستها والتثبت من صلاحيتها ، وما إلى ذلك من التدابير التى تؤدى إلى دعم ثقة المستثمرين في مستقبل الدولة ومقدرتها على الوفاء بتعهداتها .

وصفوة القول إن الأحوال المالية العامة في مصر ، ولا سيما ما يتصل منها بضيق السوق المالية المحلية وتضخم الميزانية واستمرار كابوس التدخل الحكومى في شئون الصناعة والتجارة ، تجعلنا نتردد في النظر بعين المتفائل إلى

نجاح الحكومة في الحصول على قروض وطنية كبيرة بشروط معقولة (١) لتمويل مشروعات الإصلاح التي أعلن عنها معالي رئيس الوزراء بالنيابة . ولن يتأثر الموقف بوجود الأرصدة الاسترلينية المجمدة لأن الانتفاع بها ليس ميسورا في الوقت الحاضر . وكان الاجدر بالحكومة أن تسارع إلى دراسة التوصيات التي انتهت إليها مؤتمر الخبراء الماليين وتعمل على تحقيقها كتدابير أساسية ترمي إلى تسهيل الاجراءات المتصلة بتمويل برنامج شامل لانعاش الاقتصادى ، مع البحث فى تمويل المشروعات الجزئية .

(١) كل حكومة مهما كانت مخرجة ومهما ساءت حالتها المالية يمكنها ان تستدين . لكن المشكلة الكبرى تنتهى الى شروط الاستدانة وتكاليفها . فالمعروف ان الحكومة المصرية فى آخر عهد المغفور له الخديوى اسماعيل عثرت قروضا لم ترتفع قيمة حصيلتها الى ٢٠ ٪ من قيمتها الاسمية المتعاقد عليها .

هذا التضخم المالى الجديد^(١)

ضرورة التعاون على معالجته

برزت مشكلة التضخم المالى بمناسبة ما نشرته الصحف أخيراً عن كتاب البنك الأهلى المصرى إلى حضرة صاحب المعالى وزير المالية . فقد لاحظ المختصون فى البنك أن إصدار البنكنوت ارتفع إلى ١٦٩ مليون جنيه فى ٢٧ سبتمبر الماضى بعد أن كان ١٤٠ مليون جنيه فى أول الشهر ذاته . وأكبر رقم يمكن أن يصل إليه الإصدار طبقاً لأحكام القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٤٨ هو ١٨٨ مليون جنيه .

ويبدو أن هذا الارتفاع البالغ السرعة على حد تعبير كتاب البنك — قد أزعج المختصين ، لا سيما لأنهم توقعوا استمراره ، فجاءوا يناشدون الحكومة فى شخص معالى وزير المالية ، أن تتخذ « الخطوات اللازمة لزيادة مجموع قيمة الأذونات الخاصة بالغطاء » وذلك لكي يتسنى للبنك عند اللزوم أن يتجاوز الحد الأقصى الذى قرره القانون .

ولاشك فى أن كتاب البنك وثيقة رسمية هامة ، تكشف عن وقائع على جانب كبير من الخطورة ، وتنبئ عن أحداث متوقعة قد يكون لها أعظم الأثر فى مستقبل هذه البلاد . فزيادة الإصدار بلغت فى أقل من أربعة أسابيع ٢٩ مليون جنيه ، وهذا الرقم يزيد بنحو ثلاثة ملايين جنيه على مجموع الإصدار فى عام ١٩٣٩ ، ولم يحدث فى تاريخ إصدار البنكنوت فى مصر أن بلغت الزيادة فيه من حيث المقدار وقصر المدة — ما بلغت فى غضون الأسابيع الأربع الأولى من الشهر المنقضى . وإذا قورنت هذه الزيادة

(١) « الاهرام » فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠

بما كانت عليه الحال في نفس الفترة من السنوات الثلاثة السابقة ، ظهر أنها كانت ثمانية ملايين في سنة ١٩٤٩ ، وتسعة ملايين في سنة ١٩٤٨ ، وسبعة ملايين في سنة ١٩٤٧ .

وكان طبعاً أن يحدث كتاب البنك قلقاً عظيماً لدى الضالعين في الشؤون المالية والمتابعين لمجرى الحوادث ، ولقد حمدنا لمعالى وزير المالية إسراره في نشر بيانه الأخير ليعيد الطمأنينة إلى نفوس المصريين وغيرهم من المواطنين ، فأشار (أولاً) إلى أن ارتفاع الأصدار أمر عادي « فهو إنما يرجع إلى ما اقتضته حاجة المعاملات وخاصة لصعود أسعار القطن صعوداً كبيراً بسبب ازدياد الطلب الأجنبي عليه » و (ثانياً) إلى ما كان من أثر خفض قيمة العملة في ارتفاع الأسعار .

والواقع أن زيادة إصدار البنكنوت — في شهر سبتمبر والأشهر التالية من كل عام — كانت دائماً ظاهرة عادية تصاحب انتشار المعاملات التجارية وازدياد حركة إبرام العقود وتسديد الديون في موسم القطن ، ولذلك كانت تسمى بالزيادة الموسمية ، ولكن يلاحظ أن مثل هذه الزيادة الموسمية كانت تنشأ لتسهيل عمليات البيع والشراء النقدية التي لا تستعمل فيها وسائل الدفع الأخرى كالشيكات ، فكانت تظل محصورة في دائرة ضيقة ، ولا تقترن بتغيير كبير في مستوى أثمان السلع لأنها كانت زيادة مقدرة .

وغنى عن البيان أن مقدار البنكنوت المتداول في أى وقت من الأوقات ، يمثل جانباً معيناً أو نسبة محدودة من مجموع وسائل الدفع التي يسميها الفنيون بالعملة المتداولة . فزيادة إصدار البنكنوت — فيما عدا الزيادة الموسمية المحدودة — تتم عادة على توسع مشابه في وسائل الدفع الأخرى ، وبالأحرى في مجموع العملة المتداولة ، فإذا ظهرت زيادة كبيرة في الإصدار كتلك التي التي أشار إليها كتاب البنك الأهل ، فأكبر الظن أنها تنبئ عن توسع مضاعف في مجموع العملة المتداولة .

ومها يكن الباعث على زيادة العملة المتداولة (بشقيها : البنكنوت وودائع البنوك) فانها نتيجة حتمية مباشرة لسياسة الاقراض التي تتبعها السلطة المهيمنة على نظام الائتمان وعملية الاصدار . وإذا حدث أن قامت هذه الزيادة دون أن يكون هناك ما يقابلها في إنتاج السلع وتأدية الخدمات فانها تكون زيادة تضخمية سافرة أو تضخما ماليا غير متنع .

والشواهد — من الاحصائيات المالية ومن ارتفاع الائتمان واشتداد موجة الغلاء — تدل على أن زيادة العملة المتداولة في الفترة الأخيرة لم تكن في جملتها زيادة موسمية ، بل أنها نشأت بسبب التوسع الملحوظ في الائتمان ، سواء أكان هذا التوسع متصلا برغبة البنك الأهلي والبنوك التجارية الأخرى في معاونة التجار والمستوردين على شراء السلع وتخزينها في مواجهة الأحداث العالمية أم ناتجا من زيادة غير عادية في مصروفات الدولة . فارتفاع الاصدار والحال هذه يكشف عن تضخم مالى جديد لا تفسره حاجة المعاملات ولا يتطلبه « خفض قيمة العملة » ، ولعل معالى وزير المالية لم يكن يقصد بعبارة « خفض قيمة العملة » معناها الطبيعي أى هبوط قوتها الشرائية . فلم يكن في قرار سبتمبر سنة ١٩٤٩ خفض لقوة الجنيه المصرى الشرائية ، بل أنه كان تعديلا لسعر مبادلتة بالعملات الذهبية أو جفته قيمته المنخفضة بسبب التضخم المالى .

ولعل كتاب البنك جاء مخيبا لظن الكثيرين من رجال الاقتصاد الذين كانوا يأملون أن يسارع البنك — في مواجهة موجة التضخم الأخيرة — إلى التعاون مع الحكومة في دراسة الموقف المالى بما يتطلبه من خبرة ودارية تمهيدا لمعالجته قبل أن يستفحل شره ويعم خطره ويفلت زمام الأمور من أيدى السلطات المسؤولة . ولكن البنك لجأ إلى الحكومة مطالبا إياها أن تتخذ إجراءات تضخمية جديدة فتزيد مجموع الأذونات الخاصة بالغطاء . ولقد مكن هذا التصرف من جانب البنك خصومه من الادعاء بأنها مناورة سافرة لجأ إليها البنك — كما لجأ إليها من قبل في سنة ١٩٤٠ وفي

مناسبات سابقة - لكي يرغب الحكومة في وقت شدة عارضه أن تسعى
حيثا لدى حضرات النواب المحترمين لاقرار تشريع البنك المركزي الجديد
بعد أن تعثر في مجلس النواب .

وقد اتخذ هؤلاء الخصوم قرينة على صحة ادعائهم الفقرة التي ختم
بها معالي وزير المالية بيانه حين قال مفاخره « ان تشريع البنك المركزي
الذي احالته الحكومة على البرلمان في دورته الماضية تضمن نصا يحيز اصدار
أذونات خزانة في حدود ١٠٠ مليون جنيه وذلك لاستخدام ما قد يلزم
منه في تمويل محصول القطن ولتتمكن من تغطية ورق النقد بأذونات مصرية
وإذا كنا نربأ برجال البنك المسؤولين وبمعالي وزير المالية أن يكونوا
صيذا لهذه المناورة المزعومة ، فاننا نعتقد أن الأمر جد خطير ، والتعاون على
معالجته واجب وطني يرتفع إلى مرتبة أعلى من الاحزاب والاشخاص .

وانا لأأمل في فطنة حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء
أن يعير الموضوع اهتمامه الشخصي ، ويستعين بذوى الخبرة من المستقلين في
معالجته ، بعيدا عن المهارات الحزبية والاعتبارات الشخصية .

كادت الفوضى المالية تعم الولايات المتحدة الامريكية عندما تسلم
الرئيس روزفلت مقاليد الحكم ، فاستعان بهيئة خبرائه المشهورة وأنقذ البلاد
من الخطر الداهم . فصارت سنة تبعها غيره من الحكام كلما تحزب الأمر
في شئون المال والاقتصاد ، فهل نحاول ولو مرة واحدة أن نتخلص من
مركب النقص الذي يسيطر على نفوس بعض الرجال المسؤولين ؟

ان أساليب معالجة التضخم المالي التي أثبتت التجارب صلاحيتها معروفة
لدى جميع المشتغلين بشئون المال . ولكن نجاح أى منها مرهون بتعرف
الظروف التي تحيط بالموقف المعين ، والملابسات التي تكثفه ، وذلك لاختيار
أنسب تلك الاساليب وأقلها تضحية وأدناها نفقة .

مشكلة التضخم^(١)

في تمويل محصول القطن

الناس حيارى في أمر تمويل القطن . هكذا يقول صديق عبد الجليل العمرى بك . أترى هل زادت حيرتهم بعد الذى كتبته سعادته في «الاهرام» في هذا الشأن ؟ فقد ظاهر أولئك الذين ينادون بأن زيادة اصدار البنكنوت صارت لازمة لتيسير تمويل القطن .

ولعل سعادة وكيل المالية السابق لا يزال متأثراً برأى نادى به وزارة المالية ثم عادت فعدلته منذ أيام .

لاخلاف في أن هناك زيادة غير طبيعية في اصدار الورق النقدي . ولكن الخلاف ناشئ من ادعاء المدعين بأن أهم أسباب هذه الزيادة في الوقت الحاضر هو ارتفاع أسعار القطن . فان هذا الادعاء لا يستقيم مع الاستقرار العلى السليم ، وليس له أى سند في تجارب جميع الأمم التى تتمتع بالنظم المصرفية الحديثة . وعبثاً يحاول المرء أن يجد بين العلماء المحدثين والخبراء الثقة في شؤون المال من يقول بأن ارتفاع أسعار أية سلعة يكون ، أو حتى يحتمل أن يكون ، أهم سبب لزيادة إصدار البنكنوت على النحو الذى شاهدناه في الأسابيع الأخيرة في مصر . كما أنها لا تزال إحدى بدييات علم الاقتصاد ، تلك التى تقرر بأن مستوى الأسعار تحدده مقادير العملة المتداولة وليس العكس .

على أن الاعتراف بأن هناك أسباباً غير ارتفاع أسعار القطن لتفسير الزيادة

في الاصدار ، إنما هو اعتراف سليم يستحق التقدير ، لأنه خطوة أولى أو اتجاه منطقي نحو الاعتراف بأن قيام تلك الأسباب هو الذي أدى إلى ما قد يلاقيه التجار ومنتجى الأقطان من صعوبة في الاقتراض من البنوك .

والحقيقة التي لا شك فيها هي أن أسباب الزيادة في الاصدار تنتهي جميعها إلى سياسة الائتمان واستمرار التوسع فيها ، سواء كان الدافع إلى هذا التوسع متصلاً بمقتضيات الميزانية الحكومية ، أم ناتجاً عن اتجاهات مالية أخرى — فهل استنفدت جميع وسائل التوسع المشروعة . أم الأمر مصداق لقول الشاعر « إن الطعام يقوى شهوة النهم » .

ولسنا ندرى ما حكمة الإشارة إلى « أن تمويل ثلاثة أرباع المحصول بالأسعار الحالية يقتضى مائة وخمسين مليوناً من الجزيئات على الأقل » فلا يمكن لشخص يلم بالنظم المصرفية الحديثة ويدرك تدابيرها أن يتخيل أن التمويل المصرفي لمحصل ما يقتضى تخصيص أموال تعادل ثمن ثلاثة أرباعه ، اللهم إلا إذا كانت النية متجهة إلى شراء ثلاثة أرباع المحصول وحجزها عن التصدير .

ومعجب أمر ذلك التساؤل — تساؤل المستنكر في عبارة العمري بك « عن سبب مطالبة الحكومة بالاحجام عن إصدار النشريع اللازم لزيادة أذونات الخزانة مادامت المسألة كلها موقوفة وما السبب الذي يحول دون أن تتعهد الحكومة مع البنك الأهلي على أعداد نظام للتسليف على الأقطان بواسطة البنك الأهلي مادامت البنوك التجارية غير مقبلة على الاقتراض منه ، ولا يمكن لنا أن نرجح السبب إلى الرغبة في وضع حد للتضخم لأن المعروف أن أذونات الخزانة التي تصدرها الحكومة لتمويل محصول القطن لا تستعمل قيمتها إطلاقاً بل ترصد في حساب غير قابل للصرف منه » .

أليس هذا التساؤل اعتراف بأن البنوك التجارية محجمة — لأسباب لديها — عن الانتفاع بتسهيلات البنك الأهلي للقيام بعمليات التسليف

المربحة؟ وإذا صح هذا الاعتراف أفلا يكون من الأسلم أن ندرس أسباب احجام البنوك ونعالجها بدلا من أن نتغاضى عنها وتتمادى في الاستهتار بها فنقع في المحذور؟

نعم أنها الرغبة في وضع حد للتضخم هي التي تدعونا إلى مطالبة الحكومة بالامتناع عن اصدار النشريع اللازم لزيادة أذونات الخزنة . ولا عبرة بما يقال بانتفاء الضرر من زيادة اصدار الأذونات إذا تعهدت الحكومة بعدم استعمال قيمة الزيادة في أغراض الميزانية ، فان في هذا القول مغالطة كان يذنبى الترفع عنها ، ذلك لأن الغرض الأساسى من اعداد أذونات جديدة على الخزنة ، إنما هو تمكين البنك الأهلى من اصدار أوراق نقد اضافية وطرحها ، فى السوق ، واستخدامها كقوة شرائية جديدة تضاف إلى القوة الشرائية القائمة ، اللهم إلا إذا قدرنا أو افترضنا - وهو اتجاه لا يقره المنطق السليم ولا يرجحه واقع الحال - ان الأشخاص الذين يحصلون على أوراق النقد الجديدة سوف يخزنونها ، فيمتنعون عن استخدامها فى معاملاتهم ، لأن فى مثل هذه الحالة تنهار بواعث الرغبة فى زيادة اصدار أوراق النقد وتزول الدوافع إليها .

وصفوة القول أن الموقف الذى كشف عنه نقاش تمويل القطن موقف جد خطير ، وهو يتطلب دراسة فنية شاملة ، واستقراء عليها كاملا ، ومعالجة مجردة عن الغرض والغاية ، ولان ذكر فى هذا المقام أن أمما كثيرة حلت بها نكبات اقتصادية وأحقت بها محن مالية ، لأنها لم تحاول الافادة من تجارب غيرها .

والله يهدى من يشاء

مكافحة الغلاء (١)

مشكلة مالية في جوهرها

يحق لأهل هذا البلد أن يغتبطوا بعد أن جاءهم نبأ الاهتمام الشخصي الذي أخذ بيديه حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء في شأن الغلاء ومكافحته. وأنها ائعناية مشكورة تلك التي يخص رفعة بهذا الموضوع ولا سيما مع مواجهة الأعباء المرهقة التي تفرضها عليه مسؤولية الحكم في هذه الظروف الدقيقة وماتكتنف من مشكلات قومية، ومصاعب سياسية، اشتزكت في إبرازها عناصر داخلية وأخرى خارجية .

وإن لهفة الناس إلى نجاح رفعة العاجل، ودعواتهم له بالتوفيق الكامل، لا يعادلها إلا ما كان من خيبة رجائهم في جهود بذلت ثم باءت بالفشل، وما كان من حسرتهم على آمال ارتفعت ثم عاجلها الانهيار . فلقد عادت حدة الغلاء فاشتدت، وانتشر لهيبه فاكتموى به جميع الناس .

نعم فشلت جميع الجهود السابقة وكان حرياً بها أن تفشل، لأنها وقفت حيث كان ينبغي أن تبدأ . وباء أصحابها بالخيبة وكان حتماً عليهم أن ييؤوا بالخيبة، لأنهم طرّقوا سبلا غير التي يرشدهم إليها الاستقراء العلي، ولأنهم استعانوا بوسائل غير التي تدلهم عليها حكمة التجارب .

فالغلاء مشكلة مالية في جوهرها . خلقها التضخم المالي وظلت ترعاها عناصر استمراره بل واستفحاله . ولكن بعض تلك الجهود كان ينصرف إلى جزئيات الموضوع فيضيع في طياته وهي قائمة، وكان البعض الآخر

ينتهي إلى مظاهر عارضة فيتبدد في جو الخيال وهو خصب خلاب ، أو يتفرق في سماء الدعاية وهي واسعة جذابة .

ولعل أعمال الوزارات والإدارات التي ساهمت في مكافحة الغلاء كانت تثمر ، لو أنه سبقها أو صاحبها إجراء مالى حاسم ، يعالج الداء الدمين ويوقف انتشار سمومه . وكنا قد أشرنا في كلمة سابقة إلى أن مشكلة الغلاء ليست وليدة اليوم ، بل إنها نشأت منذ سنوات واستحالت إلى مرض مستقر زادت وطأته في الفترة الأخيرة . فلا ينبغي أن ينسينا تجدد الحمى عند المريض أن العلة قديمة والداء مزمن .

وما من شك في أن أساس الغلاء ومصدره هو تضخم النقد المصرى . وقد نشأ هذا التضخم في بدء الأمر لارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الإسترليني خلال سنوات الحرب ، حينما كانت نفقات الجيوش المتحالفة في ازدياد ومطالبها من السوق المحلية في تكاثر ، بينما كانت مصادر الاستيراد في انحسار و طاقة مصر الإنتاجية تتوسع ببطء . ومع أن هذا التضخم كان تدبيرا اضطراريا ، ومع أنه اقترن بمزايا تجمع الأرصدة الإسترلينية وتوسع ذى بال في الطاقة الإنتاجية ، إلا أن مظهره برزت أولا في زيادة العملة المتداولة وهبوط القوة الشرائية للنقد المصرى (وهو ما يعبر عنه بارتفاع الأثمان) ، وثانيا في إعادة توزيع الثروة القومية ودخول الأفراد وما ترتب على ذلك من مشكلات اجتماعية .

وبعد انفصال الجنيه المصرى عن الجنيه الإسترليني في سنة ١٩٤٧ ، لم يبق ما يبرر استمرار تضخم النقد المصرى بعد أن صار خاضعا لظروف يمكننا أن نتحكم فيها ونوليها وجهة نرضاها ، ولكن الحقيقة المرة هي أن التضخم استمر واستفحل ، ومساوئه استقرت وتكاثرت ، وما يزيد الظلم بله أن هذا التضخم الجديد أسوأ من سابقه ، لأنه الآن ذو طابع استهلاكي ، فلم تصاحبه مزايا التضخم السابق من تجميع الأرصدة الإسترلينية وزيادة الطاقة الإنتاجية

وإذا أردت قرائن على استفحال التضخم الذى هو مصدر الغلاء وراعيه ، فإليك الإحصائيات المالية الرسمية ، فانظر إلى مقادير البنكنوت المتداول وكانت ٢٦ مليوناً فى سنة ١٩٣٩ فبلغت ١١٦ مليوناً فى سنة ١٩٤٤ ، ثم هى الآن تقرب من ١٨٠ مليوناً ، وربما تصل قريباً إلى أكثر من مائتى مليون بعد أن رفضت وزارة المالية نصيح الأصدقاء والمشفقين ، فعمدت إلى استصدار مرسوم بقانون فى غيبة البرلمان يأذن لها بزيادة أذونات الغطاء فى حدود خمسين مليوناً أخرى . فلا حول ولا قوة إلا بالله من النتائج .

وانظر إلى ميزانية الدولة التى كانت ٤١ مليوناً فى سنة ١٩٣٩ و٧١ مليوناً فى سنة ١٩٤٤ وهى الآن تقرب من مائتى مليون جنيه .

وانظر إلى المال الاحتياطى الذى كان ٢٥ مليوناً فى سنة ١٩٣٩ ، فبلغ ٤٨ مليوناً فى سنة ١٩٤٤ ، وهو الآن لا وجود له والحمد لله .

ثم انظر إلى إيرادات الجمارك ، وهى مكس يدفعها المستهلكون محسوبة فى أثمان السلع ، وقد كانت ١٨ مليوناً فى سنة ١٩٣٩ ، فصارت ٢٤ مليوناً فى سنة ١٩٤٤ وهى الآن مقدرة على أساس حصيلة تبلغ ٨٦ مليوناً من الجنيهات . إن المشكلة خطيرة فى نتائجها بالنسبة للشعب والحكومة معاً ومعالجتها تتطلب خبرة خاصة وحصافة عالية ، وإنى لأذكر فى هذا المقام حقيقة كان يرددها معلم فاضل ذو شهرة عالمية فى شئون المال ، وهى أن الخبرة المالية لا تجمع من أشتات الكتب واستذكار الفروض النظرية ، بل هى قبل كل شئ وفوق كل شئ ، تستقى من التجارب ولا يحصل عليها إلا كل لبيب ذو حصافة .

وانا نرجو الله مخلصين له الدين أن يوفق حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء فى مسعاه ، ويكمل جهوده بالنجاح .

والله ولى التوفيق .

اتموليل محصول القطن نبللى ؟

أم تمويل اخترانه؟

القاهرة فى ٢٥ نوفمبر سنة ١٩٥٠

حضرة صاحب المعالى محمد فؤاد سراج الدين باشا
وزير المالية

بعد التحية — تشرفت فى اليوم الثامن عشر من هذا الشهر فبعثت إلى معاليكم بكتاب عن بعض التصرفات المتعلقة بتمويل محصول القطن فى عهد وزير المالية السابق . ولا زلت أرجو أن يسمح وقت معاليكم الثمين ببحث نتائج تلك التصرفات والعمل على معالجتها على أساس من المصلحة العامة .

على أن التدابير التى لجأت إليها وزارة المالية فى عهد الوزير السابق تناولت نواحى أخرى فى شؤون القطن وتمويله . وكم حاولت أن أجد فى تصريحات الرجال المسؤولين أو فى البيانات الرسمية ، ما يساعدنى على تسكيف تلك التدابير وتحديد البواعث عليها وتقدير أهدافها ، فاعيتنى الحيلة وأعوزتنى الوسيلة ، وكنت أشعر دائماً بأننى لست وحيداً فى قصورى فى الفهم والادراك ، بل يشاركنى فيه آخرون ممن أرادوا مثلى مراقبة الحوادث المالية فى مصر ، فإذا أنا لجأت إلى معاليكم ، فعلى غيرى فى الرجاء ، بأن تتفضلوا مشكورين ، بالأمر بنشر بيان يوضح السياسة القطنية وأهدافها ، ويشرح ما التبس من أمرها على أناس كثيرين .

إن القطن محصول البلاد الرئيسى ، وصاداته تأتى بالجانب الأكبر من حميلة العملات الأجنبية ، فلا عجب إذن أن يكون هو وسوقه موضع اهتمام

وزارة المالية في جميع العهود ، ولا عجب أن يتضاعف هذا الاهتمام في عهد الوزير السابق وهو الذي صنف رسالة في « البورصة » .

ولعل هذا الاهتمام هو الذي أوحى إليه أن يصدر في مستهل الموسم بياناً خطيراً ، لاشك أثلج صدور المنتجين وهز مشاعرهم ، فقد نهج في ذلك البيان نهجاً جديداً لم يسبقه إليه وزير سالف ، وأضاف إلى واسع عليه ودقة خبرته فضيلة الشجاعة في حمل الأمانة والاضلاع بالمسئولية الأدبية ، فما تردد أن يسجل في عبارة صريحة قوله « لقد تيدت بعد استعراض العوامل الاقتصادية داخليا وخارجيا ، أن أثمان القطن المصرى لم تبلغ بعد المستوى الواجب أن تبلغه » .

ومنذ ذلك الحين ما فترت لوزارة المالية عزيمة في مراقبة سوق العقود ، وما وهنت لها جهود في اتخاذ التدابير الحاسمة ، مهما تكن جديدة فذة ، لمنع كل محاولة يراد بها وقف الاتجا ، الصعودى في « أسعار العقود » . فمن بيانات يذيعها مندوب الوزارة في ندوة البورصة أو على مسرحها أحيانا ، إلى إجراءات يتخذها حضرته خارج البورصة أحيانا أخرى ، وربما استعان على تنفيذها برجال الإدارة والبوليس ، إلى زيادة في إصدار البنكنوت لتمكين البنك الأهلى من تمويل محصول القطن في أوسع نطاق .

بيد أن الفرد العادى يدفعه منطق البدائى ، ويسوقه إدراكه المحدود إلى النساؤل عن أحداث المت بسوق القطن ولم يستطع سبر غورها ، وعن تطورات لابتست تدابير تمويله ولم يهتد إلى تمييز دقائقها .

لقد كان إلى حين يعتقد بأن فائدة سوق العقود في تسهيل التصرف المنظم في محصول القطن لا تتم ، وبأن مزاياها في منع التقلبات العنيفة والهزات المفاجئة في أسعاره لا تتحقق ، إلا إذا أحيطت السوق بسياج منيع من الحرية ضمانا لاستقلالها ، وحماية لها من المؤثرات المصطنعة . والناس لا تزال تذكر أن سوق الإسكندرية ، كانت صرحا شامخا طالما اعتزت به مصر ، ودعامة

سليمة الأوضاع والسمعة طالما فاخرنا بها ، لاسيما بعد توقف العمل في سوق ليفربول ، فأى جديد طرأ منذ عام أو بعض عام فهو مع ذلك الصرح الشاخر ؟ وأى أمر حدث فأطاح بتلك السمعة الطيبة والأوضاع السليمة ؟ ثم أوحى إلى مندوب الحكومة أن يتعقب « المتعالمين » في المقاهى العامة وفى النوادي والمجتمعات الخاصة ؟ وهل بعد كل هذا الذى حدث ينتظر أن تؤدى وظيفتها الاقتصادية ؟ وهل من المصلحة الإبقاء عليها فى هذه الظروف ؟

والشخص العادى يرى أن المنتجين استجابوا لنصائح المسؤولين ، فاجتمعوا عن التفات على عرض أقطانهم لتسير أثمانها فى طريق الصعود ، ولترقى قيمتها سلم الزيادة المنشودة ، ولكنه يدعش إذ يسمع هاتفا يردد حديث الصعوبات فى تمويل القطن ، تلك الصعوبات التى حملت وزارة المالية على زيادة أذونات الخزانة بعد أن نفذت موارد البنك الأهلى ، ولعل دهشته تتضاعف إذا ما أطلع على النشرة الأخيرة التى أصدرها البنك ، وعلم منها أن السلف التى قدمها كانت تتراوح بين أربعة وتسعة ملايين جنيه فى نهاية كل من سنوات ١٩٤٠ إلى ١٩٤٧ ، وأنها كانت فعلا أقل من تسعة ملايين طوال أشهر الموسم ١٩٤٨ - ١٩٤٩ ، ولكنه ارتفعت إلى ثلاثة عشر مليونا ، فستة عشر مليونا ونصف ثم هبطت إلى ستة عشر مليونا ، فأربعة عشر مليونا فى الفترة من نوفمبر سنة ١٩٤٩ إلى آخر فبراير سنة ١٩٥٠ ، بينما أذاعت وزارة المالية قبل أن تلجأ إلى زيادة إصدار الورق النقدى بيانا ذكرت فيه أن السلف التى أجراها البنك الأهلى ، بلغت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ « ثلاثة وعشرين مليونا وتسعة آلاف جنيه مقابل ٨٠٠.٠٠٠ جنيه فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٤٩ » . وقد رفع البنك الأهلى الحد للسلف التى يقدمها لتمويل القطن إلى ٢٣,٩٥٠,٠٠٠ جنيه مقابل ١٨,٦٥٠,٠٠٠ جنيه فى مثل هذا الوقت من السنة الماضية . كما أن بنك مصر لم يتوان عن الاعلان بأن جملة السلف التى قدمها بلغت فى ٣١ أكتوبر سنة ١٩٥٠ تسعة عشر مليونا بعد أن كانت اثني عشر مليونا فى

نفس التاريخ من السنة الماضية . فلماذا كل هذا التوسع في السلف ؟ وهل الدافع إليه مقتضيات التجارة وهي محدودة في مدتها ومقاديرها ؟ أم الباعث عليه تيسير الاختزان ومدته غير معروفة ومقادير السلف اللازمة له لاحد لها ؟ وإذا كان تمويل الاختزان هو المتصورود - كما تدل عليه جميع الشواهد - وتطبق به لغة الأرقام السالف ذكرها - فهل من الصواب أن تتولى البنوك عملية التمويل ؟ أم أن في قيامها بهذه العملية خروجاً على تقاليدها ، وخطراً على سلامتها بل وسلامة النظام المالي في جميع أوضاعه ؟ ولا سيما إذا كان البنك الأهلي أحدها ، وهو الذي يطمح أن يكون في يوم ما البنك المركزي للدولة ؟ وهل حصص البنوك على ضمانات كافية من الحكومة حتى لا تتعرض مصالح أصحاب الودائع لأية مجازفة أو مخاطرة ؟ وإذا كانت الحكومة أعطت أو على استعداد لأن تعطي مثل تلك الضمانات ، فهل كان الأجدر أن تتولاها البنوك التجارية أم يختص بها بنك النسليف الزراعي والتعاوني لحساب الحكومة ؟ .

والفرد العادى يلهس الغلاء واشتداد موجته في الفترة الأخيرة ، وقد سمع من يقول بأن زيادة الاصدار في هذه الآونة سوف تؤدي إلى مضاعفة الغلاء ، فيتساءل أليس هناك أساليب أخرى غير زيادة الاصدار لتدبير المال اللازم لتمويل القطن ؟ أليس في المقدور إعادة النظر في سياسة الائتمان وضغط بعض أوضاعها ونواحيها ؟ ألم يكن في الميسور عقد قرض محلي خاص وذى أجل قصير يضمه القطن الذي تمنح عنه السلف ؟ ألم يكن في الميسور أيضا الاستعانة بمؤسسات مالية في الخارج على نحو ما ذكرت الوزارة في بيانها ؟

والفرد العادى يؤمن بالتريث في عرض القطن إلى أن تبلغ « أثمانه » المستوى الواجب أن تبلغه ، ولكنه لا يدرى إلى متى يجب أن يتريث ، وما هو المستوى الواجب أن تبلغه الأثمان مقومة بالريالات ومناسبة لتصرف جميع المحصول . إن الخطر على مخزني الأقطان من المنتجين مصدره

قصور غالبيتهم عن مراقبة ظروف القطن داخليا وخارجيا ، وخاصة ما كان منها متصلا بأمريكا . أليس من السهل أيضاً أن تنقلب « دعوة التريث » إلى تشجيع سافر على المقامرة إذا لم تصاحبها توجيهات شاملة ومستمرة يهتدى بها « المترشون » ؟ وإذا قدر لدعوة التريث أن تحقق مقاصدها بمضاعفة أرباح المنتجين ، فهل من العدل أن يستحوذ هؤلاء على جميع الغنم أم تشاركهم فيه الدولة بنصيب ؟ وإذا تقرر أن يترك المنتجون وشأنهم فهل لدى الوزارة تدابير أعدتها لمعالجة المشكلات الاقتصادية والمالية التي تنشأ في حالة تضخم الأرباح أو تفاقم الخسارة لا قدر الله ؟ .

وأخيراً يلاحظ الفرد العادى بأن التدخل في السوق — ولو كان ذلك بحسن نية — يغرى المحترفين على الافادة على حساب المنتجين ، كما أنه قد يهيء للمقامرين فرصة التلاعب ، مثلهم كمثل المغامرين في السوق المالية يذيعون الأخبار المرغبة ، وينشرون الشائعات المغرية ، عن مركز المشروعات التي يعملون بقرب فشلها ، حتى إذا ما ارتفعت أثمان أسهمها ، أمكنهم التصرف بما يملكون منها ، وبعدئذ تظهر الحقيقة ، وتضيع على باقى المساهمين أموالهم . فلا عجب أن يكون الفرد العادى في حيرة من أمر القطن وتمويله ، ولا عجب أن تزيد حيرته ويتضاعف اشفاقه من المستقبل إذا لم يسارع أهل الرأى إلى هديه وإرشاده .

وتفضلوا يا صاحب المعالى بقبول فائق الاحترام .

رفع إيجار المساكن القديمة (١)

ضرره أكثر من نفعه

آفة النظريات الاقتصادية أنها تستند إلى فروض قلما تتحقق في جميع البيئات، وآفة علماء الاقتصاد أن منهم من يعمد إلى الخروج من دائرة اختصاصه وهي بحث الوسائل المؤدية إلى تحقيق أهداف معينة، فيحاول بنفسه تحديد تلك الأهداف.

وأنا لا أسجل هذا القول معاتباً صديقي الكريم سعادة سني اللقاني بك، المستشار الفني لوزارة الاقتصاد الوطني، على آراء أبقاها في تأييد فكرة رفع إيجار المساكن القديمة، بل انني أردده مذكراً للقارئ العادي بأن معظم الجدل في المناظرات الاقتصادية مرجعه إلى هاتين الآفتين.

لقد أثبتت التجارب التي حتمتها بحوث علماء النفس أن الإنسان العادي يتكيف بعوامل البيئة، وأنه يميل بطبيعته إلى الاستقرار ويسعى إليه، كما أنه يخشى الاضطراب المفاجيء في نظام حياته مهما تكن نتائجه ومهما يكن الدافع إليه.

ففي ضوء هذه الاعتبارات، ينبغي أن نعالج في هدوء تلك الفكرة التي أبرزها معالي وزير الاقتصاد الوطني وأيده فيها سعادة سني اللقاني بك، متدبرين على كل حال شعاعتهما في المطالبة بإجراءات سوف تلاقي مقاومة عنيفة وسوف تصطدم بمصالح موطدة.

لست أنكر أن المبررات التي أبقاها صاحب الفكرة ومؤيدها تنطوي على غير قليل من أوجه المنطق المجرد، ولكنه يسقط من حسابه الأمور الآتية: —

أولا - أن زيادة الإيجار بالنسب المقترحة أو بأى نسب تتجاوز الإثني أو الثلاثة فى المائة ستحدث اضطرابا بالغاً فى ميزانية الملايين من مستأجرى المساكن القديمة .

ثانيا - أن معظم هؤلاء المستأجرين من ذوى الدخول المحدودة ممن اكتسبوا بنار الغلاء وتضخم تكاليف المعيشة، فليس من العدل ولا من الحصافة السياسية إضافة أعباء جديدة إلى ما يحملون .

ثالثا - أن أصحاب المساكن القديمة ألفوا تحديد الإيجار ونظموا معيشتهم على هذا الوضع، ولعل بعضهم تمكن من التحايل على تحديد الإيجار بالحصول على « خلو رجل » أو بالامتناع عن إجراء الإصلاحات الجزئية التى اعتادوا القيام بها لترغيب المستأجرين فى الاستمرار فى مساكنهم ، فإذا أريد التخفيف عن ملاك أصابهم الغبن من تحديد الإيجار ، فليكن ذلك عن طريق إجراءات لا تحدث الاضطراب فى ميزانية المستأجرين ، وليكن جانبا من التخفيف عنهم إلغاء عوائد الأملاك ، وإن ذكر دائما أن طبقة الملاك « الفقراء » ليست الوحيدة بين الطبقات الفقيرة التى أثقلتها أعباء الحياة بسبب التضخم المالى .

رابعا - أن الزيادة فى إيجار المساكن القديمة أصبحت غير ذات موضوع فى مكافحة أزمة المساكن ، لأن طبيعه العقارات تجعلها « موجودات » ثابتة ، لا يؤدى رفع إيجارها إلى الاستزادة منها ، كما أنه لا يؤثر فى أوجه الانتفاع بها .

خامسا - إن إيجارات المساكن الجديدة لا تخضع لأى تحديد ، وإنها لا تزال مجزية لأصحابها ، كما أن مستواها المرتفع من أهم البواعث على انتشار حركة البناء التى نشاهدها فى المدن الكبرى ، لا سيما فى القاهرة وذلك على الرغم من المصاعب الكثيرة التى يلاقونها منشئوا المباني الجديدة ، بسبب الاجراءات الحكومية المعقدة ، وبسبب

الاستمرار في فرض عوائد مرتفعة والمضالاة في تحصيل
المكوس الجمركية .

سادسا — إن إنتشار حركة البناء ينطوى على ظاهرة اقتصادية خطيرة ، لأنه
يكشف عن تحول مقلق في اتجاه توظيف الأموال ، من استثمار
في المنشآت الصناعية والمشروعات التجارية النافعة ، إلى استثمار في
العقارات ، وهو أعظم أنواع الاستثمار ، لأنه لا يؤدي إلى نشاط
اقتصادي مضاعف ومستمر كذلك النشاط الذي يبعث التوسع
في الأعمال الصناعية والتجارية .

سابعا — إن حصيلة الضريبة المقترحة على زيادة الإيجار لا يمكن أن تكفي
لإنشاء عدد كبير من المساكن الشعبية ، وعلى أية حال فالمعروف
أن نفقات المباني التي تنشئها الحكومة تبلغ في المتوسط بين
ضعفين وثلاثة أضعاف ما تبلغه النفقات التي يدفعها الأفراد والهيئات
الخاصة ، وهذا لا يشجع على الاطمئنان إلى أن الحكومة خير من
يلجأ إليه في إنشاء مساكن شعبية بأقل نفقات ممكنة .

هذه هي أهم الاعتبارات التي جعلتنا نلبي دعوة معالي وزير الاقتصاد
الوطني إلى انتقاد « فكرة » زيادة إيجار المساكن القديمة .

والله سبحانه وتعالى يسدد خطانا .

وزير الاقتصاد وجها (١) !

كان الدكتور محمد علي رفعت أحد رجال الاقتصاد الذين لبوا دعوة معالي وزير الاقتصاد إلى نقد مشروعه الخاص برفع ايجار المساكن القديمة ، وقد أدلى وزير الاقتصاد بحديث إلى إحدى المجلات . . . كله طعن في ادراك من تجرأ على نقد المشروع ، أو في وطنيته .

وبهذه المناسبة أدلى الدكتور محمد علي رفعت إلى مندوب (الاساس) بهذا الرأي الذي يرد فيه على معاليه .

قال الدكتور رفعت :

أطلعت على ما نشر على 'لسان حضرة صاحب المعالي وزير الاقتصاد الوطني ، وتأثرت بالمثالب التي رمى بها من استجابوا لندائه وانتقدوا المشروع الخاص برفع ايجار المساكن القديمة ، لازالة جانب من الغبن الواقع على الملاك من جهة ، والاستعانة بجزء من الزيادة في بناء مساكن شعبية من جهة أخرى .

لقد لبيت دعوة معاليه إلى نقد المشروع ، لا تدفعني اعتبارات حزبية ولا تستميلني أهواء سياسية ، بل الرغبة في اظهار الحق ، والارشاد إلى سواء السبيل ، ولم يتفضل معاليه ، ولا واحد من مؤيديه أن يرد على الاعتراضات السبعة التي تضمنتها كلمتي في الأهرام . فلم ينكر أن الزيادة المقترحة في الايجار تحدث اضطرابا بالغاً في ميزانية ملايين من المستأجرين ، ولم ينكر أن معظم هؤلاء المستأجرين من ذوي الدخول المحدودة ومن اكتسبوا ثمار الغلاء وتضخم تكاليف المعيشة ، ولم ينكر أن الملاك ألفوا تحديد الايجار ونظموا معيشتهم على هذا الوضع وبعضهم تمكن من التحايل على نظام تحديد الايجار ،

وكذلك لم ينكر معاليه أن الزيادة في ايجار المساكن القديمة غير ذات موضوع في مكافحة أزمة المساكن ، نظرا إلى أن طبيعة العقارات تجعلها موجودات ثابتة لا يؤدي رفع ايجارها إلى الاستزادة منها ، كما أنه لا يؤثر في أوجه الانتفاع بها . هذا فضلا عن أن ايجارات المساكن الجديدة لا تخضع لأي تحديد ، وأنها لا تزال مجزية لأصحابها ، مما أدى إلى انتشار حركة البناء التي نشاهدها في المدن الكبرى .

ولا أظن معالي الوزير ينكر أن الأداة الحكومية أصبحت غير أهل للاضطلاع بنشاط اقتصادي كالذي يتطلبه بناء مساكن شعبية بأقل تكاليف ، قبل اصلاح تلك الأداة وهو ما قد يتطلب سنين طويلة . وعلى أية حال ، فإن معالي الوزير لم يبين المبالغ المقدرة تحصيلها من الضريبة المقترحة على زيادة الايجار . وهل تكفي تلك المبالغ للمعاونة على أساس جدي في مكافحة أزمة المساكن الشعبية ؟

إننا نشفقنا من تنفيذ المشروع ، لأننا نبحر غنبا واقعا على طائفة الملاك ، وهي قليلة نسبيا ، بل لأن وسائل إزالة هذا الغبن تؤدي إلى غبن ، في نطاق أوسع ، على طوائف أقل قدرة على تحمله في هذه الظروف القاسية .

إن الغبن الواقع على الملاك ، وأزمة المساكن الشعبية ، واشتداد الغلاء ، أوجه مختلفة لاضطراب الأوضاع الاقتصادية ، اضطرابا مرجعه استمرار التضخم المالي بدون معالجته . فبذا لو أن معالي وزير الاقتصاد انصرف هو ومعاونوه إلى معالجة العلة الأصلية وتحقيق الاستقرار المنشود .

لقد اعترف جميع أهل الرأي في العالم بأن الانقلاب الشيوعي في الصين تم ، على الرغم من الفردية التقليدية التي اتصف بها الصينيون منذ مئات السنين ، لأن وباء التضخم المالي ظل منتشرًا بدون مقاومة سنوات طويلة . وهنا سأل مندوبنا حضرته عما إذا كان قد اطلع على التعديل الذي يريد

سعادة سني اللقاني بك المستشار الفني لوزارة الاقتصاد الوطني أن يدخله
على المشروع .

— نعم اطلعت على التعديل الذي اقترحه سعادة صديق سني اللقاني بك،
وهذا التعديل يتضمن أولا الانصراف عن فكرة استخدام جانب من زيادة
الايجار في إزهاء مساكن شعبية . وثانيا محاولة تخفيف وقع الزيادة على
المستأجرين بتصرها على معدل واحد في المائة كل شهر حتى يتضاعف الايجار
في مدة ثمانى سنوات ونصف .

وعندى أن التخفيف الذى أوصى به صديق اللقاني بك لا يضعف من قوة
الاعتراضات الموجهة إلى فكرة زيادة الايجار في ذاتها، كمشروع مستقل من
مشروعات الاصلاح المالى . وقد ذكرنى هذا الموضوع بقصة جحا وحماره،
فقد رأى جحا أن حماره محتاج إلى علف يومى مكون من ٣٦٥ حبة فول،
فحسب أنه لو استقطع كل يوم حبة واحدة — وهى في ذاتها جزء لا يذكر
من العلف — فان الحمار سينتهى إلى الحياة مستغنيا عن العلف جميعه بعد مضى
سنة . وبدأ جحا في تنفيذ تجربته العظيمة . ولكن الحمار الغبي نفق في اليوم
الرابع والستين بعد الثلاثمائة . أى قبل تحقيق الهدف بأربع وعشرين ساعة !!

ولعل معترضا يقول أن جحا أراد تحقيق نظريته على حمار غبي لا يفكر .
فهل بنو الإنسان أوسع أفقا وأكثر احتمالا من حمارجحا؟ وهل امتداد فترة
التجربة إلى ثمان سنوات ونصف يشجعهم على الصبر الجميل واحتمال المصاعب
المضاعفة ؟ لا أظن في تاريخ الثورات البشرية ما يشجعنا على الاطمئنان .
لقد سبق أن ذكرت لك أن المشكلة أعم وأخطر، وأن معالجة جزئياتها
على انفراد يزيد خطورتها ويضاعف أضرارها .

إن تحديد الايجار إجراء لجأت إليه الحكومات بسبب ظروف الحرب،
ولا توجد حكومة في العالم تخلت عن هذا التحديد قبل عودة حالة الاستقرار
ولو كان ذلك استقرارا نسبيا . ولا توجد حكومة عمدت الى رفع الغبن

عن طائفة الملاك عن طريق نشره على طوائف المستأجرين . ولو فعلت
هذا لكانت مثل جحا الذي كان يملك نصف بيت فأراد أن يفتخر بأنه يملك
البيت كله فباع النصف الذي يملكه ليحمل على المال اللازم لشراء النصف
الآخر .

والمعلوم أن المجلس الإقتصادي الأعلى ، في عهده الجديد ، سيعتمد أول
اجتماع له بعد أيام معدودات ، فلعل معالي الوزير ينتهز هذه الفرصة ليستوضح
آراء أعضاء المجلس الكرام في مشروع زيادة إيجار المساكن القديمة والنتائج
المرتتبة على تنفيذه ، ولا أخالهم إلا راشديه إلى سواء السبيل .

ملاحظات على تمويل محصول القطن^(١)

كان معروفا منذ بداية الموسم الحالى أن هناك مصاعب تعترض تمويل المحصول ، ولذلك لم يعجب الذين تبيعوا مجرى الحوادث المالية لنشر كتاب أرسله البنك الأهلى إلى معالى وزير المالية فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٥٠ . وقد كان هذا الكتاب بمثابة ناقوس أنذر بالخطر ، فقد أشار إلى الارتفاع الذى لاعهد له به فى مقادير البنكنوت ، وطلب إلى الحكومة أن تصدر أذونات اضافية على الخزنة ليتسنى له مجاوزة الحد الذى كان يسمح به القانون .

وفى ما يلى نص هذا الكتاب :

حضرة صاحب المعالى وزير المالية
القاهرة

نتشرف بالافادة أن إصدار البنكنوت قد زاد اليوم بمبلغ مليونى جنيهه أخرى وبذلك بلغ المجموع ١٦٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه .

وتبلغ أذونات الخزنة المودعة لدينا بصفة احتياطي بمقتضى القانون رقم ١١٩ - ٤,٣١٩,٠٠٠ جنيهه كما يبلغ مجموع هذه الأذونات الصادرة الآن ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيهه ومن ثم فليس هناك سوى ١٥ مليون أخرى يمكن إصدارها بمقتضى القانون المذكور . فاذا ما وضعت كافة الأذونات المتوفرة - سواء ما كان منها فى الاحتياطي أو المعد للإصدار فى الغطاء لبلغ مجموع البنكنوت الصادر ١٨٨ مليوناً من الجنيهات وهذا الرقم لا يمكن زيادته زيادة أخرى .

(١) العدد الخاص الذى أصدره المصرى عن مؤتمر القطن فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥١

ونظراً لهذا الارتفاع السريع جداً في اصدار البنكنوت وتوقع تجاوز
هذا المجموع، فإننا نرى من الأفضل أن تقوم الحكومة باتخاذ الخطوات
اللازمة لزيادة مجموع قيمة الأذونات الخاصة بالغطاء .
وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام .

عن البنك الأهلي المصرى

امضاء

(وكيل المحافظ)

كان لنشر هذا الكتاب أثر سىء في الأوساط المالية والسياسية ، مما
دعى الكثيرون إلى نقد سياسة الحكومة المالية التى خلقت - فى قولهم -
أزمة التمويل ، لما تقوم عليه من اسراف فى الانفاق وسوء فى التقدير .
وقد شاء معالى وزير المالية السابق أن يرد على منتقديه فأدلى بالبيان الآتى :-

« صحيح لقد ارتفع رقم المصدر من البنكنوت وهذا أمر معروف
وليس يخفى حتى يقال أنه كشف . . . ولكن هذا الارتفاع ليس إلا
ارتفاعاً طبيعياً كما هو معلوم - فهو إنما يرجع إلى ما اقتضته حاجة المعاملات
وخاصة لصعود أسعار القطن صعوداً كبيراً بسبب ازدياد الطلب الأجنبي
عليه . وهو صعود فاق صعود الموسم الماضى بكثير . إذ بلغت نسبة الزيادة
فى السعر هذا الموسم حوالى ٤٠ ٪ كما أن تمويل المحصول هذا الموسم بدأ
مبكراً مما جعل أثره بالنسبة للأرصدة يشهد فى شهر سبتمبر . »

« ولست فى حاجة إلى أن أشير إلى ما كان من أثر خفض قيمة العملة فى
ارتفاع الأسعار . وأشير فى هذا الصدد إلى ما تحاوله المعارضة عبثاً من وصف
سياسة الحكومة فى الانفاق بالاسراف والتبذير ، وكان يمكننا أن نقرها على
ذلك لو أمكن أن يدخل فى تصور العقل أن يسمى اسرافاً وتبذيراً سد ما تعانيه
البلاد من نقص شديد فى مرافق الدفاع والصحة والتعليم . . . وفى أسباب
العيش بالنسبة إلى الكثرة العظمى من أفراد الشعب ، فضلاً عن تنفيذ المشروعات

العامة العاجلة المؤدية إلى زيادة الإنتاج وتعزيز الإقتصاد القومى .

وأود أن يلاحظ — بهذه المناسبة — أن ظاهرة ارتفاع رقم المصدر من البنكنوت لم تقتصر على هذه السنة فان هذا الرقم ارتفع من ١٣٠ مليوناً في أغسطس سنة ١٩٤٧ ، إلى ١٣٧ مليوناً في أغسطس سنة ١٩٤٨ ، وإلى ١٤٦ مليوناً في أغسطس سنة ١٩٤٩ ، وكان قاصراً على ١٣٥ مليوناً في سبتمبر سنة ١٩٤٧ ، فارتفع إلى ١٤٤ مليوناً في سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وإلى ١٥١ مليوناً في سبتمبر سنة ١٩٤٩ .

« كما يلاحظ أن تشريع البنك المركزى الذى أحالته الحكومة على البرلمان فى دورته الماضية تضمن نصاً يجيز اصدار أذونات خزانة فى حدود ١٠٠ مليون جنيه وذلك لاستخدام ما قد يلزم منه فى تمويل محصول القطن وللمتمكين من تغطية ورق النقد بأذونات مصرفية بدلا من الصكوك البريطانية التى كان يلجأ إليها فى تغطية الاصدار . وهذا النص هو ما يتجه التفكير إلى الأخذ به طبقاً لما قد تقتضيه حاجة المعاملات وذلك لمجرد الاحتياط ، بل هذه هى الحقيقة ليس أوضح منها ولا أفصح لبيان أن الأمر عادى طبيعى وأن الموقف سليم كل السلامة وأنه بعيد غاية البعد عن هذا الذى قيل . »

على أن بيان معالى الوزير لم يخفف موجة القلق التى اشتدت إثر نشر كتاب البنك الأهلى ، بل كان باعثاً على انفجار غضب الناقدين واتهامهم إياه باتباع سياسة ميكيفيلية أو باعتناق مذهب الفيلسوف بانجلوس الذى كان يدعى دائماً ، كما ورد فى كتاب كانديد لفولتير ، بأن الحال على مايرام وأنه ليس فى الامكان أحسن مما كان .

ومهما يكن من الأمر ، فان كتاب البنك الأهلى وبيان معالى الوزير لم ينكرا قيام صعوبات التمويل ، بل على العكس أثبتاها رسمياً . كما أن معالى الوزير لم يحاول فى رده أن يتناول ما قيل عن عجز الميزانية ، خلال الأشهر الأولى من السنة ، عجزا بلغ أكثر من أربعين مليوناً من الجنيهات ، مما

تؤيده الاحصائيات التي نشرها البنك الأهلي وجاء فيها أن مجموع الودائع الحكومية لديه ، نقص إلى ٦٩ مليون جنيه في آخر يوليو سنة ١٩٥٠ ، بعد أن كان ١١٣ مليون جنيه في أول يناير سنة ١٩٥٠ ، بينما كانت الأرقام المقارنة في نفس المدة من السنة السابقة ٨٤ ، ١١ مليون جنيه على التوالي . فأكبر الظن إذن أن ارتفاع الأصدار قبل سبتمبر الماضي كان مرجعه تفاقم التضخم المالي ، ذلك التضخم الذي ظاهره وغذاه التوسع في النفقات الحكومية . ومن ثم نشأت الصعوبات التي أشار إليها البنك الأهلي في كتابه والتي كانت تحول دون إصدار المقادير اللازمة من البنكنوت خلال موسم القطن ، ما لم يعدل قانون الغطاء .

وإلى جانب ذلك لاحظ الناس أيضا أن معالي وزير المالية السابق أقحم شخصه في أمور تتصل بتجارة القطن كان أولى له أن يقف بعيدا عنها ، نظرا لمركزه الرسمي على الأقل . فمن ذلك أنه طلب إلى مندوب الحكومة أن يذيع على لسان معاليه في ندوة البورصة يوم ٦ أكتوبر سنة ١٩٥٠ بيانا جاء فيه :

« لقد تبينت بعد عرض العوامل الاقتصادية داخليا وخارجيا أن أسعار القطن المصري لم تبلغ المستوى الواجب أن تبلغه ، ولعل هذا راجع إلى تريث التجار المصدرين انتظارا لعرض المنتجين لمحصلهم دفعة واحدة كما هو الحال في مثل هذا الوقت من كل عام والذي أصبح تقليدا معمو لا به في مصر وإن كان هذا التقليد يفوت في أغلب الأحيان فوائد كثيرة على الزراعة وأنا لا أكتف أسفي مما تبينته من المؤثرات النفسية المفتعلة التي يعمل على إذاعتها بالتشكيك في صحة التقدير الرسمي الأول للمحصول الذي أذيع صباح يوم ٢ سبتمبر الحالى في البورصة ، أو بادعاء عدم ملائمة الأسعار الحالية لطلبات الغزاليين في الخارج ، والتقليل من أهمية الطلبات الواردة أو بغير ذلك مما أمسك عن ذكره مؤقتا للصالح العام . وغنى عن البيان أن هذه المحاولات فضلا عن كونها لا تتفق وقواعد التجارة السليمة تلحق بالبلاد بالغ الأضرار ، وإني لأوجه نظر الزراع إلى سلامة مركز القطن

المصرى وأن كثيرا من العوامل الاقتصادية معجأة في صالحه هذا العام .
هذه هي الظروف التي أحاطت بارتفاع إصدار البنوك في غضون
الأسابيع الأولى للموسم الحالى ، فسببت للبنك الأهلى مشكلة عاجلة وخطيرة
متصلة بالغطاء . ذلك لأن مصر انفصلت عن بلاد الكتلة الإسترلينية في
١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ ، وكانت قبل ذلك التاريخ تسمح للمصارف بالحرية
التامة في نقل الأموال السائلة من وإلى لندن على أساس سعر صرف ثابت ،
فكانت المصارف تقترض ما شاءت من سوق لندن المالية الأموال التي
تلتزمها لتمويل القطن ، ثم تسدها بعد انتهاء الموسم . ولكن خروج مصر
من الكتلة الإسترلينية ترتب عليه إخضاع عمليات المبادلة بالجنيه الإسترليني
لنظام المراقبة على النقد . ولم تشأ السلطات المحلية أن تستمر في تيسير سبل
الاقتراض الموسمى من سوق لندن ، فعمدت إلى استصدار القانون رقم ١١٩
لسنة ١٩٤٨ بالإذن « لوزير المالية بإصدار أذونات على الخزينة في حدود
٥٠ مليوناً من الجنيهات لتغطية ورق النقد الذى يصدره البنك الأهلى المصرى
وتمويل محصول القطن » .

فهل كانت لهذا القانون مبررات من المصلحة العامة ؟ قيل في ذلك الحين
أنه هدف إلى تحقيق غرضين : —

أولهما — استبدال أذونات الخزنة البريطانية بأذونات على الخزنة
المصرية كوسيلة من وسائل دعم استقلال الجنيه المصرى عن الجنيه الإسترليني ،
استقلالاً اقتضته مظاهر الوطنية ودواعيها .

وثانيهما — زيادة البنوك عند ما تكون الزيادة ضرورية لتمويل
محصول القطن ، فتتم المرونة المنشودة في الإصدار دون الالتجاء إلى
الاقتراض من سوق لندن المالية .

وعقب صدور ذلك القانون الفذ ، أذاع وزير المالية قراراً بتنظيم العمل
به ، فأمر البنك الأهلى المصرى أن يسحب من الغطاء أذونات على الخزنة

البريطانية تعادل قيمتها أى نقص يطرأ على مقادير البنكنوت ، فإذا زادت هذه المقادير بعد ذلك وجب أن تغلى الزيادة بأذونات على الخزانة المصرية وفقا للمادة الثانية من القانون .

يبد أن إنعام النظر فى مقومات قانون الغطاء يبرز أخطاه ، ويجعل التمسك ببقائه أمرا لا يتفق مع مصلحة البلاد العليا . فقد استند هذا القانون بطريق الخطأ إلى بعض مظاهر الاستقلال ، وأقبح لسوء فى التقدير دواعى الوطنية فى شئون المال وفى حلاقة النظام النقدي بالخالة المالية فى الخارج ، مع أن كل هذه مسائل ينبغى أن يكون الهدف الأول فى معالجتها هو تحقيق المصلحة العامة لا الاعتزاز بالشكليات .

لقد أجاز القانون إصدار مقادير كبيرة من أوراق النقد — تصل قيمتها بعد التعديل الأخير فى نوفمبر الماضى إلى مائة مليون جنيه — وجعل غطاءها أذونات على الخزانة المصرية ، فجانب بذلك المبادئ المالية السليمة وتجاهل وظيفة الغطاء الرئيسية وضرورة تكوينه من الذهب أو العملات الأجنبية الحرة . ليسهل استعماله عند اللزوم فى حماية السعر الخارجى للجنيه المصرى والمحافظة عليه فى مستوى ثابت

فليس المطلوب ، ولا المرغوب فيه ، أن تستبدل أذونات على الخزانة البريطانية (وهى بين الأرصدة المجمدة) بأذونات على الخزانة المصرية وهى صكوك لا يمكن التصرف فيها خارج مصر ، بل المطلوب والمرغوب فيه ، استبدال تلك الأذونات بذهب أو بعملة أجنبية حرة مثل الدولار أو الفرنك السويسرى . وإذا كان إصدار جانب من البنكنوت وتغطيته بصكوك محلية ، اجراء تبرره مقتضيات الحال فى بعض البلاد التى بلغت سوقها المالية درجة كبيرة من التنظيم والاتساع ، فإن الأخذ به فى مصر تدبير لا حاجة بنا إليه ولا يحقق مصلحة عامة ، ذلك لأنه يقوم على أساس خاطئ ، يخلط بين استقلال السياسة المالية وبين العزلة المالية ، ويطلق بالضمانات التى تحول

دون تفاقم التضخم المالى لاعتبارات محلية . ولقد أثبتت التجارب العملية أن قانون الغطاء أساء إلى نظام النقد المصرى ولم يحقق مصلحة عامة، فلا هو قديما أبقى ولا جديدا أفاد .

لقد استمر وباء التضخم المالى تظاهره مغالاة الحكومة فى الانفاق ، ولم يمنعه ولم يحد من انتشاره نظام إصدار البنكنوت ، لأن قانون الغطاء أجاز التوسع فى الإصدار على طريقة « سعادتك يضمن سعادتك » . فليس العجب أن تتمخض الحوادث عن مصاعب يلاقىها البنك الأهلى فى تدبير الأموال اللازمة للتسليف على القطن ، بل العجب أن نتذرع فى معالجة هذه المصاعب بنفس الوسيلة التى أدت إلى قيامها ، وهى الاكثار من أذونات الخزانة المصرية المخصصة للغطاء .

الثابت أن السلطات المصرية لم تكن مضطرة إلى زيادة مقادير البنكنوت التى لا يغطىها الذهب أو النقد الأجنبى غير المقيّد ، لتمسك البنك الأهلى والبنوك الأخرى من تمويل محصول القطن ، إذ كان أمامها سيلان آخران : أولهما إعادة النظر فى سياسة الائتمان وضغط القروض ليتسنى توفير المال اللازم للتسليف على الأقطان، وثانيهما إلغاء قانون الغطاء أو وقف العمل به حتى يتمكن البنك الأهلى من زيادة الإصدار عن طريق تغطيته بعملة أجنبية حرة ، بدلا من أذونات الخزانة المصرية .

وأكبر الظن أن الأخذ بالاقتراح الأول كان متعذرا ، لأنه كان يتطلب تعاون الحكومة مع البنك الأهلى على أساس ضغط مصر وفاتها ضغطا كبيرا ، فضلا عن أنه كان يردى بلا شك إلى اضطراب شئون التجارة والصناعة والتضييق على القائمين بها، فى فترة اتجهت أنظارهم فيها إلى الاستزادة من استيراد السلع والمواد الأولية، نظرا إلى اكفهرار جو العلاقات الدولية فى أعقاب الحوادث الكورية .

ولو أرادت الحكومة أن تعالج المصاعب التي لاقاها البنك الأهلي
المصرى فى تدبير المال اللازم لتمويل محصول القطن ، بدون الالتجاء إلى زيادة
أذونات الخزنة المصرية التى ساعدت على تفاقم التضخم المالى ، لوجب عليها
العودة إلى أساليب التمويل التى كانت متبعة قبل صدور قانون الغطاء فى
سنة ١٩٤٨ ، وإلغاء قيود المبادلة التى لامبرر لها ، والتى منعت البنوك التجارية
من التوسع فى الاقتراض من الأسواق المالية فى الخارج لأغراض تمويل
القطن المصرى .

ارتفاع أسعار القطن

بواعثه ونتائجه^(١)

إن ارتفاع أثمان القطن المصرى إلى المستوى الذى وصلت إليه ، ذو صلة وثيقة بظروف العالم وما جدت فيه من أحداث . فالقطن يستخدم كمادة أولية فى صناعات كثيرة فى مختلف البلاد ، كما أن محصول القطن المصرى لا يكاد يصل إلى ٦ - ٧ ٪ من المحصول العالمى . وقبلها يدرك المنتج المصرى ما قد ينتهى إليه إنتاجه من القطن ، وعند أى الصناعات سيتقرر مصيره . هل سينتهى إلى غزل ينسج منه ثيابه ؟ أو إلى مفرقات يؤدى استعمالها إلى الدمار ؟

والحال أن القطن من المواد الأولية التى تأثرت تأثرا بالغيا بنتيجة اتجاه أكثر البلاد إلى سياسة التخزين ، أعنى المبادرة إلى سد احتياجاتها من المواد الأولية نظرا للتطور السىء فى العلاقات الدولية بعد نشوب الحرب فى كوريا . إلا أن المقادير المعروضة من القطن لا تتناسب مع الطلب المتزايد ، يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة - وهى أكبر الدول المنتجة للقطن كما أنها محور المعسكر الديمقراطى - غالت فى سياستها المؤدية إلى تقييد إنتاج القطن مغالاة أدت إلى هبوط كبير فى محصوله ، ومن ثم أصبحت المقادير الموجودة فى العالم لا تكفى البلاد المستوردة .

غير أن اسناد ارتفاع أثمان القطن إلى العوامل العالمية لا يعنى أننا نسقط من حسابنا أثر العوامل الداخلية فى أثمانه المحلية وخاصة فى سوق العقود ، حيث ثمة عوامل - كتدخل الحكومة ونشاط المضاربين والإشاعات -

(١) العدد الخاص الذى أصدرته الإيجبشيان جازيت فى ٢٣ فبراير سنة ١٩٥١

بمناسبة مؤتمر القطن .

ثالثا — زراعة القطن مقيدة من الناحية الجغرافية ومن الناحية الادارية ، إذ تقتصر زراعة القطن لأسباب طبيعية على أراضي الدلتا وبعض مديريات مصر الوسطى ، وفي هذه المناطق أيضا لا تزرع الأصناف طويلة التيلة إلا في أماكن معينة . ومع ذلك فان سياسة الحكومة تحتم الاقتصار على نسبة معينة من الأراضي لزراعتها قطناً ، وتبلغ هذه النسبة الآن ثلث الزمان .

وفي البداية كان تحديد زراعة القطن وسيلة من وسائل تنويع الإنتاج الزراعي وخفض الاعتماد — المبالغ فيه — على محصول القطن ، ثم انقلب هذا التحديد إلى وسيلة من وسائل الحماية ، أو اجراء يقصد منه زيادة إنتاج المواد الغذائية المحلية .

رابعا — لتوزيع الملكية الزراعية ، ولتنظيم الإيجارات الزراعية ، خصائص هامة ، لابد من ملاحظتها عند دراسة النتائج المترتبة على ارتفاع أثمان القطن . وتبين الأرقام الآتية حالة الملكية الزراعية في مصر ^(١) .

المساحة	عدد الملاك	الملكية
٧٨٥٣٧٢	١٩٢٠٦٤١	فدان أو أقل
١٧٦٠٢١٠	٦٦٧٥١٩	من ١ — ١٠ فدان
٥٦٤٠٩٦	٢١٥٥٨	» ١٠ — ٢٠ »
٣١٨٠٠٦	١١٤٨٣	» ٢٠ — ٣٠ »
٣٥١٢١٧	٩٢٣٦	» ٣٠ — ٥٠ »
٢٢٠٠٣٧٥	١ ٩١٦	أكثر من ٥٠ »
٤٩٧٩٣٥٦	٢٦٦٢٣٥٣	

أما عقود الإيجارات الزراعية ، فأكثرها لمدة عام وأقلها لعامين أو أطول ، وفي بعض الحالات يحدد الإيجار تبعا لمحصول القطن أو أثمانه

(١) فيها عدا أراضي الوقف .

وفي حالات أخرى يقتسم المنتج محصول القطن مع المالك بدلاً من دفع الإيجار على أساس نقدي . هذه الحقائق تبين أهمية القطن والتأثيرات المباشرة لأسعاره على أحوال الطبقة الزراعية وخاصة في نطاق العلاقات بين الملاك والمستأجرين .

وعلى ضوء هذه الملاحظات ، يمكن أن نبدأ في حصر نتائج ارتفاع أثمان القطن وتفسيرها ، وفي مقدمة هذه النتائج زيادة الدخل النقدية لمن لديهم أقطان ، وهذه المناسبة ينبغي الإشارة إلى أن منتجي القطن - وخاصة صغارهم - درجوا منذ سنين خلت على تسليم أقطانهم في بداية الموسم ، إما طوعاً أو بسبب تعاقدهم مع التجار قبل بدء الموسم ، ولكن الحال تغيرت في السنوات الأخيرة ، فان الذين احتفظوا بأقطانهم حتى نهاية الموسم ربحوا أرباحاً طائلة ، فكان هذا حافزاً لأن يترث منتجو القطن في التصرف في محصولهم ، اللهم إلا إذا اضطرتهم ظروفهم إلى غير ذلك . وهذا يفسر لنا ما شاهدناه من عدم عرض متادير كبيرة من القطن في بداية المحصول ، وقد شجعت أيضاً على دعوة التريث حملة صحفية أيدتها وظهرتها الجهات الرسمية ، وعلى ذلك فالمقدر ان معظم الأرباح الناتجة من ارتفاع أثمان القطن وجدت طريقها ميسوراً إلى المنتجين .

غير أن الزيادة الملموسة في الدخل النقدية للمنتجين ، وخاصة كبارهم ، زادت من حدة الشذوذ المشاهد في توزيع الثروة والدخول في مصر . إن مصر كانت ولا تزال تعاني تضخماً مالياً خبيثاً ، كما قويت الدعاية بأن كبار الملاك يمثلون طبقة جشعة تظاهر بسياسة الإيجارات المرتفعة التي تؤدي إلى ارتفاع أثمان المنتجات الزراعية وبالتالي وإلى ارتفاع تكاليف المعيشة .

والواقع أن هذا الذي يقال عن علاقة الإيجارات المرتفعة باشتداد موجة الغلاء لا يستند إلى أساس سليم . إذ أن مستوى الإيجار يتقرر تبعاً

الأثمان ، ولا يؤثر مستوى الإيجار في الأثمان إلا في حالة واحدة هي حالة الاحتكار . ولكن كبار الملاك الزراعيين ينعمون بمعاملة ممتازة فيما يتعلق بالضرائب ، لأن مسؤوليتهم المباشرة عنها لا تتعدى مال الأطيان المفروض بنسبة واحدة على أساس القيمة الإيجارية التي تقدرها الحكومة كل عشرة سنوات .

وقد كان الملاك الزراعيين حتى الشهر الحالى يتحملون ضريبة سنوية نسبتها ١٤ ٪ من نصف القيمة الإيجارية في سنة ١٩٤٥ ، وفضلاً عن ذلك فإن المعروف أن التقدير الإيجارى الذى تربط على أساسه ضريبة الأطيان يكون في العادة أقل بكثير من الحقيقة . ولا شك أيضاً أن الإيجارات الفعلية في الوقت الحاضر قد ارتفعت إلى ضعف أو ثلاثة أمثال الإيجارات في سنة ١٩٤٥ .

لقد قررت الحكومة أخيراً أن تحصل ضريبة الأطيان على أساس القيمة الإيجارية الكاملة بدلاً من نصفها ، ولكنها لم تعدل سعر الضريبة تبعاً لمقدار الملكية .

ولكى نفسر بدقة النتائج المترتبة على ارتفاع أثمان القطن ينبغي أن نذكر أهم امتياز تتمتع به طائفة المزارعين وهو إعفاؤهم من كل ضريبة على الدخل من الإنتاج الزراعى . وهذا الإعفاء — مهما تكن مقوماته في الأوقات العادية — يمكن الآن كبار الملاك وهم أيضاً كبار زراعى القطن من الحصول على أرباح طائلة غير خاضعة للضريبة ، وكانت النتيجة لهذه الحالة زيادة مظاهر التضخم مصحوبة بمظاهر الثراء التى ينعم بها كبار الملاك . هذا من جهة ومن جهة أخرى زاد الاقبال على استثمار المدخرات في شراء الأراضى الزراعية بدلاً من التجارة والصناعة .

واستثمار المدخرات في شراء الأراضى الزراعية في مصر له طابع

خاص ، فهو لا يهدف إلى تحسين حالة الأراضي ، بل يتطلع فقط إلى زيادة الملكية . وطبيعى أنه في أوقات رخاء المصطنع كما هي الحال الآن عند الطبقات الزراعية ، يؤدي هذا النوع من الاستثمار إلى ارتفاع أثمان الأراضي كما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من التجارة والصناعة إلى الزراعة . ومن المحتمل أن التضخم المالى فى أثمان الأراضي الزراعية نتيجة الاقبال على شرائها ، سيؤدي فى النهاية إلى تبديد المدخرات المصرية دون إدخال أى تحسين فى المقدرة الإنتاجية . ذلك لأن ارتفاع أثمان الأراضي إنما هو ارتفاع مصطنع لا يلبث أن يزول .

وثمة نتيجة أخرى لزيادة أثمان القطن ، هى المطالبة بإصلاح زراعى عاجل نتيجة ماشوهد من رخاء بين طبقات الزراعيين بصفة عامة وكبارهم بصفة خاصة ، فهناك من يطالب بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع الأراضي على المعدمين ، وفى الفترة الأخيرة زادت هذه المطالب قوة ، لاسيما بعد الذى أذيع عن حصول كبار الزراعيين على أرباح كبيرة لا تخضع للضرائب . ومهما يكن من الأمر ، فإن الحقيقة التى لا شك فيها أن مصر استفادت من الزيادة فى أثمان القطن لاسيما لأن هذه الزيادة تحققت منذ أوائل الموسم ، وأن قيمة الأقطان المصدرة بعد ارتفاع الثمن ، ستؤدي إلى زيادة مماثلة فى العملات الأجنبية التى تحصل عليها مصر . غير أنه لا يمكن الآن تقدير الفائدة الصافية أو التكهّن بما ستكون عليه حالة الميزان الحسابى ، وكل ما يمكن قوله أن ارتفاع قيمة القطن المصدر ستمكن مصر من الحصول على واردات أكثر طالما أن ارتفاع أثمان القطن يعلو فى المتوسط على ارتفاع أثمان الواردات ، أما كيف يتم استخدام الزيادة فى حصيلّة العملات الأجنبية ؟ وماهى أنواع الواردات التى ستستورد ؟ فهى مسائل تخرج عن نطاق هذا البحث ، وإن كان يمكن الإشارة إلى أنه فى بداية الموسم عندما لوحظت بعض صعوبات خاصة بتمويل المحصول ، رفضت الحكومة أن تحد من الضغط التضخمى ، بأن تسمح بجلب أموال من الخارج لتمويل المحصول ،

فلجأت إلى زيادة البنكنوت بوسيلة لا مبرر لها مطلقاً ، وهي زيادة أذونات الخزانة المصرية متخذة رائداً لها سياسة (سعادتك يضمن سعادتك) . فهل لنا أن نطمع في أن تستفيد السلطات الحكومية من زيادة حصيلة العملات الأجنبية في تثبيت النقد المصري على أساس متين وتحريره من القيود المرهقة ؟ وأخيراً نرى ضرورة ذكر نتيجة أخرى من نتائج ارتفاع أثمان القطن ، وهي تشجيع استعمال الألياف الصناعية المنافسة له . وهي لا شك مشكلة عالمية ، ولكنها تهتم مصر بصفة خاصة ، لأن الألياف الصناعية تعتبر منافساً خطيراً للأقطان طويلة التيلة .

وجدير بالحكومة ومن يهمهم الأمر أن يدرسوا هذه المشكلة بما تستحق من عناية ورعاية .

رسم الصادر على القطن (١)

في السادس من شهر مارس الماضي استصدرت وزارة المالية مرسومًا ملكيًا يفرض رسم صادر على القطن الخام بمعدل أربعة جنيهات مصرية على كل مائة كيلو جرام، على أن تبدأ الوزارة في تحصيل هذا الرسم الثابت ابتداء من أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ على جمع الأقطان التي تصدر بعد ذلك التاريخ.

وكان المعلوم أن فرض هذا الرسم أوجبه عجز منتظر في الميزانية، كما كان الهدف من اختيار أول سبتمبر سنة ١٩٥٠ للبدء في تحصيل الرسم، هو تمكين أصحاب الأقطان من التصرف في المقادير التي في حيازتهم من محصول سنة ١٩٤٩ - ١٩٥٠ والمحاصيل السابقة.

ولكن الملاحظ أن هذا القرار صدر بعد مضي فترة طويلة من بدء السنة الزراعية في «أكتوبر أو نوفمبر» حيث تحدد الإيجارات والالتزامات الزراعية الأخرى التي تتطلب الوفاء خلال السنة.

لقد كانت الأشهر التي تلت ذلك أشهرًا مشحونة بالحوادث في تجارة القطن، كانت هناك أحداث وعوامل صاحبها تدخل مستمر من جانب الحكومة في سوق القطن، وبعض هذا التدخل كان موضع منازعات قضائية، ومع ذلك فقد ظل صدى تصريحات الوزراء المسؤولين والمتحدثين بلسان الحكومة يتردد حائلًا تأكيدات قاطعة بعدم زيادة قيمه رسم الصادر، حتى كان اليوم السابع من شهر يناير الماضي فصدر مرسوم ملكي بمضاعفة الرسم إلى ثمانية جنيهات على كل مائة كيلو جرام،

(١) العدد الخاص الذي أصدرته صحيفة l'Observatur في ٢٣-٢-١٩٥١ المناسبة

وقد رت حصيله هذه الزيادة على المتبقي يدون تصدير من المحصول بحوالى ثمانية ملايين من الجنيهات .

لم تحاول المذكرة التفسيرية التى أعدتها وزارة المالية ووافق عليها مجلس الوزراء أن تخفى الحقيقة التى دعت إلى هذه الزيادة وهى ما تستلزمه مقتضيات العجز فى الميزانية ، غير أن المذكرة مع ذلك جاءت بادعاء متضارب عناصره فذكرت أن الزيادة الجديدة فى سعر الرسم فضلا عن أنها تسد حاجة الميزانية فإنها ستؤدى أيضا إلى خفض فى تكاليف المعيشة ومكافحة التضخم المالى ، وهما ولا شك هدفان نبيلان ، ولكن اللغز الذى لم يفسر ... كيف يتأتى تحقيقهما إذا كانت حصيله الرسم ستستعمل مباشرة فى سد عجز فى الميزانية .

إن الزيادة فى رسم الصادر أثارت زوبعة من الاحتجاج فى الخارج كما أثارتها فى داخل البرلمان وخارجه .. فقل أن الثقة بتصريحات الحكومة حول مسائل لها خطورتها تصدع شديد كما أن بعض الناس اتهم الحكومة بسوء النية ... فقل أن الاجراء الجديد ميز أولئك الذين صدروا أقطانهم على من لم يصدر أقطانه قبل ٧ يناير سنة ١٩٥١ .

ولكن من حسن الحظ صاحب الزيادة فى الرسم اشتداد فى الطلب مما أدى إلى أن الهبوط فى الأسعار الذى كان منتظرا ، ما كاد يحدث حتى غطاه ارتفاع جديد فى الأسعار . وهكذا أمكن لوزير المالية أن يرد على معارضيهِ فى البرلمان قائلا إنه كان على علم سابق بأن الزيادة فى الرسم لن تؤدى إلى اضطراب فى الأسعار بل على العكس سيخففها الارتفاع المرتقب فى الثمن . والحق يقال أن الوزير وفق فى اختيار الوقت المناسب كل التوفيق .

ومهما يكن من الأمر فإن أى رسم يفرض على سلعة قبل أن تصل إلى المستهلك ، يدخل حتما ضمن تكلفه إنتاجها . وهنا يحق لنا أن نسأل من الذى سيتحمل هذه الزيادة ؟ ... فى حالتنا الراهنة يتراءى لنا ثلاث ضحايا ، هم المنتج والتاجر

المصدر والمشتري الأجنبي ، وإذا أردنا أن نعرف الضحية من بينهم فعلىنا دراسة ظروف العرض والطلب وملاساتهما .

أما بخصوص ظروف العرض فيلاحظ أن مجموع الانتاج من القطن المصرى يعادل ٦-٧٪ من المحصول العالمى ، والنتيجة المنطقية لهذا أن مصر لا تحتكر القطن ومن ثم فائمانه تتأثر بظروف المحصول فى العالم والمقادير المعروضة منه أكثر مما تتأثر بالعوامل المحلية .

وهذه النتيجة المنطقية صحيحة ، فى الواقع على الرغم مما يشاهد من أن بعض أصناف القطن طويل التيلة تتأثر أكثر من غيرها بالعوامل المحلية ، ولكن عوامل العرض التى تؤثر فى أسعار القطن بصفه جليه هى العوامل المتصلة بالحالة فى أمريكا ولا سيما ما يختص بمقدار المحصول والمقادير الفائضة وسياسة حكومة الولايات المتحدة بصدد التصدير .

نتهى من كل هذا إلى نتيجة محتومة هى أنه لا توجد فى ظروف العرض ما يحملنا على الاعتقاد بأن رسم الصادر سيؤدى إلى زيادة الثمن الذى يدفعه المستورد ، وعلى ذلك فلا يمكن للبائع المصرى التخلص من عبء الرسم بتضمينه الثمن الذى يحصله من المشتري الأجنبي .

ولكن المشكلة قد تختلف قليلا بالنسبة لظروف الطلب ، فالثابت أن القطن إحدى المواد الأولية اللازمة للصناعة فى مراحل كثيرة ، فهو مادة لازمة للإنتاج المدنى لزومها للإنتاج الحربى ، وإن سوء العلاقات الدولية - وخاصة بعد الاضطراب الذى وصلت إليه أخيرا - حمل كثيرا من الدول التى تستورد القطن على انتهاج سياسة التخزين أو المبادرة إلى الحصول على حاجياتها من القطن ، ومن ثم انتعش الطلب واندفعت أثمان القطن إلى الارتفاع ، وقد أدت هذه الظروف إلى الزعم بأن الثمن الذى دفعه المشتري قبل فرض الرسم أقل مما يدفعه الآن ، ولذلك فهو - على هذا الفرض - يحمل عبء الرسم أو على الأقل جزءا منه . لكن هذا الزعم يصعب اثباته ، لأنه إذا

كانت الأثمان قد ارتفعت منذ فرض زيادة الرسم فأن هذا الارتفاع جاء نتيجة لأسباب أثرت في ظروف الطلب ولا علاقة لها مطلقاً بزيادة الرسم . وبناء عليه فإن الثمن الذى تدفعه الدول المستوردة للقطن المصرى لم يتأثر بأية حالة من الأحوال بقيمة الرسم ، إلا فى فترة مؤقتة لازمة لتسوية بعض العقود أو لشحن أقطان اشترت قبل فرض الرسم ، وعلى ذلك فأن العبء يقع بلا شك على كل من كان يملك قطناً عند فرض الرسم سواء المنتجين أو التجار المصدرين أو المشترين الأجانب الذين لم يتمكنوا من شحن مشترياتهم قبل ٧ يناير سنة ١٩٥١ .

وقد يكون للرسم بعض نتائج أخرى ، فهو عنصر من عناصر تكاليف الإنتاج ، ومن ثم يؤدى حتماً إلى خفض المزايا النسبية التى تتمتع بها زراعة القطن على غيرها من الزراعات ، إلا إذا كانت قيمة هذه المزايا أكثر من قيمة الرسم ، ولذلك لن تنشأ مبررات لتعديل الحالة العامة فى الزراعة . وهذا الاستنتاج لا يمنع احتمال أن يكون للرسم أثر غير مباشر فى نواح أخرى ، لأن زراعة القطن تلعب دوراً هاماً فى الاقتصاد الوطنى وخاصة فى نطاق العلاقات بين المالك والمستأجر ، وليس من الحكمة أن نتجاهل الآثار التى تخلفها تقلبات الأسعار لدى الطوائف الزراعية فى ميدان الإنتاج الزراعى وتكاليفه ، بل الواجب أن نذكر دائماً أن القطن هو المورد الأكبر الذى يدر على الفلاح النقود مما يجعل محصوله وأثمانه الأساس الذى تتم عليه العقود الزراعية والالتزامات الأخرى .

وعلاوة على ذلك فأن الرسم الثابت الذى لا تختلف فئاته تبعاً لمقدرة دافعه ، يوجه إليه جميع الانتقادات التى توجه عادة إلى الضرائب غير المباشرة . وهناك نتائج أخرى يمكن سردها باختصار

أولاً : يلاحظ أن هذا الرسم مقصور على ما يصدر من القطن ، ومن ثم يحمل مزايا المستهلكى القطن فى الداخل ، بمعنى أن مصانع الغزل والنسيج

يمكنها أن تشتري احتياجاتها من القطن المصرى بثمان يعل عما يشتري به منافسوها فى الخارج بما يوازى قيمة الرسم .

ثانيا : تمثل حصيلة الرسم تحويلا لقوة شرائية من مالكى القطن إلى الحكومة ، وبما أنه لا توجد نية لدى الحكومة لتجميد هذه الحصيلة ، فلا أمل إذن كما سبق الإشارة فى أن يؤثر هذا التحويل على تكاليف المعيشة أو يؤدى إلى خفض فى التضخم المالى ، بل على العكس فإن المنتظر من تحويل القوة الشرائية إلى الحكومة زيادة معدل تداول النقود وبالتبعية زيادة الضغط التضخمى ، وبناء على النتيجة التى انتهينا إليها من أن الرسم لن يؤثر على الثمن الذى يدفعه المشتري الأجنبى فإن حصيلة مصر من العملة الأجنبية لن تتأثر إلا بقدر ما كان قد اشتراه المستوردون الأجانب ولم يشحنوه قبل يوم ١٧ / ١ / ١٩٥١ . ولكن لا علاقة البتة بين هذا الاستنتاج وبين ما يقال من أن ارتفاع أثمان القطن سيؤدى إلى قلة الطلب عليه وزيادة استعمال الغزل الصناعى ، على أن مشكلة استخدام الغزل الصناعى وعلاقتها بارتفاع الأسعار مشكلة خطيرة ينبغى أن تكون موضع اهتمام المنتجين والمستهلكين على حد سواء ولو أن أثرها على المنتجين أشد وأقوى .

الافراج عن الأرصدة المجمدة^(١)

بواعث التخوف من الاتفاق الطويل المدى

اذاعت الصحف منذ أيام نبأ موافقة مجلس الوزراء على مشروع اتفاق لمدة عشر سنوات للافراج في أثناءها عن الجانب الأكبر من الأرصدة المجمدة التي تبلغ قيمتها الآن ٢٣٠ مليون جنيه . وهكذا كملت بالإنجاح جهود معالي وزير المالية ومعاونيه لاقتناع الطرف الآخر بعقد اتفاق طويل المدى .

ولسنا نبغى في هذه الكلمة ، وقبل الاطلاع على تفاصيل الاتفاق الجديد - التي لما تنشر - ودراستها بما تستحق من عناية وتقدير ، أن ننال من قيمة الجهود التي بذلها الوزير مشكوراً ، أو أن نناقش جزئيات الاتفاق . ولكنها مخاوف ساورتنا في شأن الحكمة من عقد اتفاق طويل المدى في مثل ظروفنا الراهنة ، وتتصل هذه المخاوف بالأمور الآتية : -

أولاً - ان اتفاقاً طويل المدى يربط مصالح مختلفة تتأثر بعوامل لا يمكن تقديرها الآن ، وقد جرت العادة أو قضت طبيعة الأشياء ، أن يفسر مثل هذا الاتفاق ، عند تطبيقه ، لصالح القوى على حساب الضعيف - والضعيف هنا الدائن وليس المدين . فقد ذكرها اللورد كينز ملاحظة ذات مغزى في مباحثات سابقة في موضوع الأرصدة ، « انك إذا أودعت مصرفاً عشرة آلاف جنيه ، فالمصرف مدين لك بعشرة آلاف جنيه ، لأنه يخشى إذا ماطل في تسديدها أن تفسد سمعته بسوء . ولكنك إذا أودعته عشرة ملايين جنيه ، فعلاقتك

بالمصرف تختلف ، وكأنك أصبحت في يده وليس هو في يدك ، فقد لاتبه اعتبارات السمعة والذكر الحسن من الماطلة ، متعللا بأسباب طارئة أو معتذرا لظروف جدت ولم تكن مقدرة . ألم يحدث في أغسطس سنة ١٩٤٧ أن أعلن وزير مالية إنجلترا وقف تحويل الجنيه الاسترليني في المعاملات الجارية ، ولما يحف بعد مداد الاتفاق المالى الذى عقده مع مصر ؟

ثانيا — معلوم أن فكرة التجميد نشأت ، ثم نفذت في ظروف كانت إنجلترا تشكو فيها اضطرابا شاملا في اقتصادياتها ، واختلالا بالغاً في ميزانها الحسابى والتجارى ، فضلا عن ضغط المقرضين الأمريكان الذين جعلوا احدى شروط القرض الذى منحوه لانجلترا في سنة ١٩٤٦ ، أن تعمل الحكومة الانجليزية على تسوية ديونها عن طريق إلغاء جزء كبير منها ، وقد زالت هذه الظروف تماما . فينبغى أن تزول معها نتائجها .

ثالثا — نشأت فكرة الاتفاق طويل المدى لدى وزارة المالية المصرية في بداية عام ١٩٥٠ ، أى في وقت كانت إنجلترا لا تزال تصارع الاضطراب الاقتصادى المالى ، ولكن الحالة في إنجلترا تحسنت في هذه الأثناء تحسنا كبيرا لدرجة أنها تنازلت ، طائفة مختارة وفي كثير من المفاخرة ، عن نصيبها في مساعدة مارشال ، ابتداء من أول يناير الماضى ، أى قبل الموعد المحدد لانتهاى المساعدة بستة أشهر . وهكذا انعدمت مبررات التجميد ، وتضاعفت حجج المفاوض المصرى في المطالبة بالتسديد فورا . ومن أبرز الشواهد على تحسن الحالة في إنجلترا أن قيمة احتياطى الذهب والدولارات بدأت في الانخفاض من ٢٦٩٦ مليون دولار في آخر سنة ١٩٤٦ ، إلى ٢٠٧٩ مليون دولار في آخر سنة ١٩٤٧ ، إلى ١٨٥٦ مليون دولار

في آخر سنة ١٩٤٨، إلى ١٦٨٨ مليون دولار في آخر سنة ١٩٤٩،
لترتفع إلى ٣٣٠٠ مليون دولار في آخر سنة ١٩٥٠ .
وغنى عن البيان أن هذا التطور في الاحتياطي مرآة تنعكس
عليها الأحوال المالية في إنجلترا ومقدرتها على الوفاء بتعهداتها ،
وينبغي أن تكون في الوقت نفسه رائد المفاوضات المصرية في
تمسكه بالوفاء العاجل ، وذلك خشية أن يؤدي برنامج النسيج إلى
إيجاد ظروف يتعلل بها المدين مطالبا بتعديل الاتفاق .

رابعا - صار تخفيض قيمة النقد بالقياس إلى الذهب إجراء تلجأ إليه
الحكومات عند تحزب الأمر ، وقد لجأت إليه إنجلترا في سبتمبر
سنة ١٩٤٩ ، مما أدى إلى خفض قيمة الأرصدة ، لأنها مقومة
بالاسترليني . فمن يدرينا أن تأتي إنجلترا في المستقبل (خلال الأعوام
العشرة التالية) وتخفيض قيمة الجنيه الاسترليني فيطرأ في هذه
الحال خفض جديد في أرصدتنا دون المساس بنصوص الاتفاق ؟ لعل
الوسيلة الوحيدة لتجنب هذا الضرر المحتمل أن يتضمن الاتفاق طویل
الاجل - إذا كان لا بد من إبرامه - شرط الذهب ، أي شرط المحاسبة
على أساس سعر الذهب في السوق الحرة ، ولا نحسب إنجلترا قابلة
هذا الشرط .

خامسا - أخشى ما نخشاه أن ينطوى الاتفاق الجديد على استمرار النص
على تعهد السلطات المصرية قبول الجنيه الاسترليني ، دون قيد
أو شرط ، ثمنا للصادرات المصرية ، فتتكرر بذلك مأساة تجمع الأرصدة
الاسترلينية إذا نشبت حرب جديدة أثناء سريان الاتفاق طویل
المدى . ذلك لأن إنجلترا ستتمسك عندئذ بدفع ثمن ما تشتريه في
السوق المصرية من سلع وخدمات ، جنهات استرلينية ترصد لمصر
في حساب جارى بينك إنجلترا ، ولكن بدون أن يكون هناك
التزام على إنجلترا بتوريد السلع التي تطلبها مصر . ولعل السبيل

لملافاة هذا الخطر أن ينص في الاتفاق على وقف سريان الشرط الملزم مصر بقبول الجنيه الاسترليني في حالة نشوب حرب جديدة.

ومع احترامنا لآراء حضرة صاحب المعالي وزير المالية ، فإننا نختلف معه فيما ذهب إليه في بيانه الذي أدلى به منذ أيام في مجلس النواب ، عند مناقشة مشروع البنك المركزي ، حيث قال « إن مشكلة الأرصدة لن تتكرر إذا نشبت حرب عالمية جديدة لأن المادة ١٤ من مشروع القانون المعروض تحتم أن يكون كل إصدار جديد مغطى بالذهب » . فلا نص المادة يحتم تغطية كل إصدار جديد بالذهب ، ولا تجمع الأرصدة في لندن يتطلب دائماً زيادة الإصدار على قدر زيادة الأرصدة .

الضرائب التي ترفع الأسعار (١)

الضرائب نوعان : ضرائب مباشرة وهكذا سميت لأن عبأها يقع مباشرة على الممول الذي يدفعها ، وضرائب غير مباشرة وهي التي يتخلص الممول من عبئها بإضافته إلى ثمن السلعة أو أجر الخدمة .

وأبرز خصائص الضرائب المباشرة أنها ترتبط على دخل الممول بعد كسبه ، فتسمح بأن يكون عبأها مناسباً لمقدرة الممول ، كما أنها لا تؤثر عادة في أثمان السلع وأجور الخدمات ، لأنها تحصل من ربح التاجر بعد تحقيقه ، ومن الأجر بعد كسبه .

وإذا كانت الضرائب المباشرة تشعر الممول بفداحة عبئها ، فتجعله شديد الحساسية لمقومات السياسة المالية ولوسائل الرقابة على المصروفات الحكومية ، فإنها تغريه على انتهاز الفرصة للتهرب منها بكافة الأساليب وشتى الطرق الممكنة ، كما أنها تغري الحكومات لاسيما الضعيفة أو المستضعفة — على الانصراف عنها إلى الضرائب غير المباشرة ، رغبة منها في التويه على أفراد الشعب .

والضرائب المباشرة في مصر تنحصر في مال الأطنان وحصيلته ٥٩٩٣٠٠٠ جنية أو ٣٢٪ من مجموع إيرادات الدولة في ميزانية ١٩٥٠ — ١٩٥١ ، وضريبة المباني مليونان من الجنيهات أو ١٢٪ ، وضريبة الثروة المنقولة ١٤٢٠٠٠٠ جنية أو ٨٣٪ ، والضريبة العامة على الإيراد مليونان أو ١٢٪ ، ورسم الأيلولة على التركات مليون جنية أو ٦٪ ، ثم ضريبة الأرباح الاستثنائية التي ألغيت بعد سنة ١٩٥٠ وكانت

٧٥٠٠٠٠٠ جنيه أو ٤٣ ٪ ، وتبلغ جملة الحصيلة من هذه الضرائب —
فيما عدا ضريبة الأرباح الاستثنائية ٢٥١٩٣٠٠٠ جنيه أو ١٤٧ ٪ من
مجموع إيرادات الدولة .

أما الضرائب غير المباشرة فتختلف في جوهرها عن الضرائب المباشرة ،
ذلك لأنها رهن بالانتفاع بالسلعة أو الاستفادة من الخدمة ، ولذلك تحسب
دائما بين تكلفة السلعة أو أجر الخدمة ، فملا التاجر الذي يدفع الرسم
الجمركي على سلعة استوردها ، يضم قيمة هذا الرسم إلى التكلفة وبالتالي إلى الثمن
الذي يعمدها للبيع على أساسه ، وصاحب الملهى الذي يلصق طابع الضريبة
على تذكرة الدخول ، يحاسب المتفرج على قيمة ذلك الطابع كجزء من
ثمن التذكرة .

فالحقيقة التي لا مراء فيها أن الضرائب غير المباشرة تمثل جانبا من نفقات
الإنتاج ، وهي لذلك تؤدي حتما إلى رفع أثمان المنتجات ، ومن ثم سميت
بالضرائب التي ترفع الأسعار .

قد يلتبس الأمر على بعض الناس فلا يلمسون هذه الحقيقة ، نظرا
لاختلاف السلع من حيث قابليتها للتلف العاجل أو من حيث طول المدة
اللازمة لإنتاجها أو من حيث سهولة الاستغناء عنها أو استبدالها بالآخرى
أو من حيث مرونة الطلب عليها ، ولكن شيئا من التروى يظهر أن هذه كلها
مؤثرات مؤقته في ظروف العرض والطلب ولا بد أن تنتهي إلى زوال .
أما الضريبة فتبقى جزءا من تكلفة الإنتاج ذا أثر دائم على ثمن السلعة .

ولما كانت حصيلة الضرائب غير المباشرة رهن باستهلاك السلع ، فهي
تتأثر — أكبر ما تتأثر — بحاجة المستهلك إلى السلعة ، أو بدرجة اضطرابه
إلى الخدمة ، وليس بقدرته على دفع الثمن تبعا لمستوى دخله . وهذه الحقيقة
توضح كيف أن هذا النوع من الضرائب يتعارض مع الاتجاهات الحديثة نحو
تحقيق العدالة الاجتماعية ، بل أنها تبرزه كعامل في تثبيت الفوارق الاجتماعية
أو زيادتها .

وهناك بسطاء يغريهم تقسيم السلع إلى ضرورى وكالى ، فيغلبهم الزعم أن الحكومات تحقق عدالة اجتماعية إذا هي فرضت مكوسا عالية على السلع الكمالية وأخرى مخفضة على السلع الضرورية. وهذا زعم يبطله المنطق وتدحضه التجارب، ذلك لأن من المحال الأخذ بوسائل عليية ثابتة للتمييز بين ما هو كالى وما هو ضرورى غير رغبة المستهلك نفسه، وهى رغبة قلبا يفهمها واضعوا الضرائب أو يقدروها حق قدرها، هذا فضلا عن أن الحكومة عادة لا تلجأ إلى الضرائب إلا لحاجتها العاجلة إلى مزيد من المال، فهى فى تفكيرها أبعد ما تكون عن فرض ضرائب على الكماليات للحد من استعمالها، فلو أن الحكومة أرادت حقا أن تميز السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية التى لا ينتفع بها إلا أفراد قلائل أو التى تمتاز بمرونة الطلب عليها فيزيد استهلاكها كلما انخفض الثمن ويهبط ذلك الاستهلاك كلما ارتفع الثمن، فانها، أى الحكومة، بجانب الغرض الذى استهدفته وهى تنمية حصيلة الضرائب .

وقد غالت الحكومات المصرية المتعاقبة فى فرض الضرائب غير المباشرة، لا سيما المكوس الجمركية، فكانت إلى سنة ١٩٣٠ تعتمد عليها كأكبر مصدر لإيراداتها (لتعذر فرض ضرائب مباشرة قبل إلغاء الامتيازات الأجنبية فى سنة ١٩٣٦)، وبعد سنة ١٩٣٠، زاد الاعتماد على هذا النوع من الضرائب لحماية الصناعات الناشئة، وأخيرا أغرى الرخاء المصطنع الذى أقام صرحه التضخم المالى أثناء الحرب وبعدها - أغرى هذا الرخاء الحكومة على الاسراف فى فرض ضرائب غير مباشرة اختلفت أشكالها وتباينت نسبها، فقصمت ظهور أفراد الشعب وساعدت على زيادة الفوارق الاجتماعية بين الطبقات، وهذه النتائج خطيرة مضاعفة فى أوقات اتسع نطاق الشكوى من الغلاء، وتفشت بواعث الدعاية للمبادئ الهدامة .

وإن أردت شواهد على هذه الحالة المقلقة، فانظر إلى حصيلة الجمارك تراها كانت ١٨٥٠٠٠٠ ١٨٤٨ جنيه فى سنة ١٩٣٩ - ١٩٤٠ وهى الآن تقدر بنحو ٨٧ مليون جنيه . ولعل لجنة الشؤون المالية بمجلس النواب أرادت أن تكون

محافظة في تقديرها، فقدرت أن حصيلة الضرائب غير المباشرة تبلغ الآن ٤٩٪ من مجموع إيرادات الدولة . والواقع أن نسبة هذه الضرائب إذا أمكن حصرها جميعا تزيد على ٦٠٪ من جملة الإيرادات .

ونحن لا نعدو الحقيقة إذا قررنا أن هناك أناوات كثيرة يدفعها الشعب، ولا تختلف في طبيعة أعبائها عن الضرائب غير المباشرة . فمثلا يترتب على إجراءات الحكومة المعقدة أو تعنت بعض الإدارات في القيام بوظائفها، أن تضيق على صاحب المصلحة ساعات عمل أو أن يضطر إلى استخدام الوسطاء مقابل جعل معين ، فإذا أراد صاحب السيارة أن يحدد رخصتها السنوية، فقد يضيق من وقته يوم أو يومان بين التردد على محكمة المخالفات للحصول على شهادة « خلو مخالفات » وبين الذهاب إلى صحراء العباسية لإتمام إجراءات التجديد، فإذا اضطلع وسيطاً فغلبه أن يتحمل الأجر .

أليست هذه أناوات تشبه في طبيعة عبئها الضرائب غير المباشرة ؟

وصفوة القول فإننا نرجو أن يكون إصلاح الضرائب التي أعلنت عنه وزارة المالية إصلاحاً حقيقياً ، لا يقتصر على متاركة بين أرقام جامدة أو موازنة بين نظريات جوفاء ، بل يتناول أيضاً تعديل الآراء المسيطرة على بعض المسؤولين عن تقدير الضرائب وجبايتها، فإن أفراد الشعب أو الممولين هم الأمة ، ولا يوجد تنافر بين مصلحتهم وبين مصلحة الدولة .

الأرقام ومدلولها^(١)

ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢

المصروفات الحكومية ترتفع الى ٢٣١ مليون جنيه ، هذا ما قرأناه في
المرسوم الذى صدر بربط ميزانية الدولة للسنة المالية ١٩٥١ - ١٩٥٢
ولواطلعت على هذا الرقم فى سنة ١٩٣٩ لأنكرته أولقطعت باستحالته .
فهو يزيد كثيرا على أعلى مستوى وصل اليه الدخل القومى فى أية سنة قبل
الحرب الأخيرة ، وإذا قارنته بالمصروفات فى ميزانية سنة ١٩٣٩ وجدته
يعادل ٥٤٨ ٪ .

زادت اعتمادات المصروفات على ما كانت عليه فى العام الماضى بنحو ٢٥
مليون جنيه ، وقد أوضحت المذكرة المرفوعة الى مجلس الوزراء عن مشروع
الميزانية أن هذه الزيادة ليست إلا زيادة أوجبتها احتياجات الدفاع ودعم
الجيش وتزويده بما استحدثت من مهمات ، كما استلزمها مطالب الإصلاح
الاجتماعى والاستزادة من الخدمات التى يفيد منها الفقراء ومتوسطو الحال ،
كنشر التعليم العام وتعميم العلاج المجانى ومياه الشرب فى القرى والتوسع فى
الضمان الاجتماعى ، وما إلى ذلك من المشروعات .

ولكن مذكرة الميزانية أغفلت ذكر الأسباب المانعة لخفض المصروفات
فى الأبواب الأخرى ، خفضا يعوض تلك الزيادة على الأقل .

فلا عجب أن يظل الناس حيارى من أمر هذا التضخم الذى لا مثيل له فى
تاريخ النفقات الحكومية فى مصر ، ولا عجب أن يعتبره بعض النقاد مظهرا
من مظاهر الاضطراب الاقتصادى الذى يلازم هبوط قيمة العملة .

(١) « الامرام » ٨ ابريل سنة ١٩٥١

ولا يعيد الى الناس طمأنينتهم ذكر الاحداث الخارجية وأثرها في مشروع الميزانية المعروض . « مما ترتب عليه زيادة كبيرة في اعتمادات المصروفات » ، كما أن مخاوفهم لاتزول بقرأة عبارة مقتضبة في مذكرة الميزانية تشير الى أن الحكومة راقبت « هذه الأحداث عن كثب متخذة الاجراءات الضرورية للحفاظ على كيان الاقتصاد القومي والعمل على تثبيت دعائمه وارسائه على أسس متينة وقواعد سليمة » .

فالناس يتطلعون الى فهم هذه الاجراءات ، ولعل مصلحة الحكومة ذاتها تتطلب توضيحها وابرار مقوماتها حتى قبل حلول موعد القاء البيان السنوى في البرلمان .

هذا جانب المصروفات في مشروع الميزانية . أما جانب الإيرادات فلا شك في أنه خلق لمعالى الوزير متاعب مرهقة تعدل أو تبرز تلك المتاعب التي واجهته كلما حاول ضغط المصروفات برفض مطالب زملائه الوزراء أو تخفيضها .

تبدأ متاعب الإيرادات بنقص قدره ١٤ مليون جنيه في حصيللة الموارد الحالية ، وهذا النقص ناتج من أن مشروعات الميزانيات السابقة كانت تتضمن كثيرا من الإيرادات غير العادية التي أصبحت لا يمكن الاعتماد عليها الآن ، مثل أرباح بيع قطع الحكومة الذي نفذ ، والضريبة الخاصة على الأرباح الاستثنائية التي ألغيت ، والتعويضات الإيطالية التي سددت .

كان على وزير المالية سد هذا العجز أولا ، وكان عليه بعد ذلك تدبير المال اللازم لتغطية التوسع في المصروفات ، وقد بلغت جملة الزيادة في اعباء الميزانية الجديدة ٥٤ مليون جنيه ، بعد استبعاد مبلغ « ٣٦٥١٠٠٠ جنيه ، من حصيللة بعض الإيرادات التي حولت الى بلديات القاهرة والاسكندرية وبور سعيد تنفيذا لاحكام القوانين الصادرة بانشاء هذه البلديات .

اعتمد معالى الوزير في تغطية الفرق بين الإيرادات والمصروفات على موارد ثلاثة :

أولا — التعديلات التي تمت أخيرا في المكوس الجمركية وفي مال الأطنان .
ثانيا — التعديلات الجديدة في رسوم الدمغة والايولة ونقل الملكية
وضرائب الثروة المنقولة — وتقدر زيادة الحصيلة المنتظرة بمبلغ
٩٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .

ثالثا — الصرف من مال الاحتياطي العام في حدود ١٨٠٥٨٥٠٠٠٠٠٠٠ جنيه .
تم أرقام الميزانية كما ذكرنا عن اضطراب اقتصادي لعل أخطر مظاهره
التوسع سنة بعد أخرى في المصروفات الدائمة من جهة ، والمبالغة في تنمية
موارد غير مأمونة من جهة أخرى . والباحث المدقق في اعتمادات الميزانية ،
لا سيما تلك التي تتصل بنفقات الموظفين ، لا يسعه إلا التسليم بالنظرية القائلة
أن الميزانية المصرية تنقلب بسرعة الى مشروع كبير لرعاية المتعطلين .

ومن أين يرقى بالمال ؟ المقدر أن حصيلة الجمارك في السنة المالية القادمة
سوف تبلغ ١٠٧ مليون جنيه ، أو نصف جملة الإيرادات العادية . ومهما
تكن بواعث اغفال الانتقادات الاقتصادية التي يمكن توجيهها الى الاعتماد
على المكوس الجمركية كمورد للإيراد في الأوقات العادية ، ليس من الخطر
المبالغة في الاعتماد عليها في الظروف الراهنة ؟ وهل نسينا تجارب سني
الحرب الأخيرة وانكماش الحصيلة الجمركية ؟ اليس هناك احتمال قيام أزمة
اقتصادية تؤثر في التجارة الخارجية ؟

البنك المركزي

تعقيب على رد

عزيزي رئيس التحرير

قرأت ما كتبته «باحث» عن البنك المركزي في العدد الثاني^(١) من مجلة الاقتصاد والمحاسبة، وقد تملكني أثناء القراءة شعور إعجاب وتعجب. أما الإعجاب فلأن «الباحث» حاول أمراً لم يسبقه إليه مؤيد آخر للشروع في الرد على الانتقادات الفنية، وأما التعجب فلأنه حمل الألفاظ معاني لا تحملها. على أن «الباحث» الجليل أثر التخفي وراء اسم مستعار. أترأه فعل ذلك تواضعاً أم كان خشيعة نزال؟ ان كان تخفيه تواضعاً فتقدير محمود. وان كان هروباً من النضال فرجأؤنا ألا يطول التخفي فينقلب الى اختفاء، مثله مثل «تأبط شراً».

طاف يبغي نجوة من هلاك فهلك

اهتدى «الباحث» الى خمس مسائل قال إنها أهم الانتقادات الفنية التي وجهت لقانون البنك المركزي. ولكنه نسي أو تناسى انتقادات هامة أخرى، فصلانها في سبع مقالات نشرتها جريدة الأهرام في شهر يونيو الماضي، ومع كل ذلك فلن نمانع في قصر الحديث على المسائل التي اختصها حضرته بالرد.

أولاً — حماية السعر الخارجي للعملة :

لم ينكر حضرة «الباحث» أن حماية السعر الخارجي للعملة تعتبر بحق المسؤولية الكبرى أو الوظيفة الرئيسية للبنك المركزي،

ولذلك تضمنت تشريعات البنوك المركزية نصوصاً مفصلة وأحكاماً محددة لا لبس فيها ولا تأويل ، تعين حدود هذه المسؤولية وتنظم أساليب الاضطلاع بها . فمن تقرير سعر ثابت للبادلة ، إلى تفصيل شروط الغطاء تفصيلاً يحول دون عبث العائنين ، ويجعل السعر الخارجى للعملة حقيقة لا رمزاً ، فلا حاجة لقيود المراقبة التعسفية التى غالت الحكومات « المفلسة » فى فرضها فى السنوات الأخيرة . فهل يظن حضرة « الباحث » أن المادة الثانية من القانون تحقق هذا الهدف أم هى أقرب إلى العبارات الجوفاء التى يلجأ إليها التلاميذ فى مواضيع الانشاء المدرسية ؟ تأمل فى نص المادة ثم أحكم : « المادة — ٢ يقوم البنك بتحقيق الأغراض الآتية : —

١ - ثبات قيمة النقد المصرى

ب - تنظيم الائتمان بما يكفل المصلحة العامة باعتباره المقرض الأخير ، وذلك فى حدود مقتضيات هذه المصلحة ، وخاصة عند وقوع اضطراب اقتصادى أو مالى محلى أو عام .

وعلى وجه العموم التعاون مع السلطات العامة فى المسائل الخاصة بالسياسة النقدية والمصرفية »

أين تحديد السعر الرسمى ؟ وأين شروط الغطاء ؟ وأين نسبة الذهب ؟ وكيف يتم اختيار الصكوك والعملات الأجنبية اللازمة للغطاء ؟ وكيف تقوم وكيف يكون التصرف فيها ؟ وأخيراً ما هى الأحكام الواجب اتباعها إذا قضت ضرورة طارئة بتعديل شروط الغطاء ؟

ثانياً — منافسة البنوك التجارية

الأصل أن يحظر على البنك المركزى مزاولة أعمال تجارية تتولاها البنوك الأخرى ، فإذا أجاز له مزاولتها ، فيكون ذلك

بطريق الاستثناء وتمكينه عند الضرورة - وعند الضرورة فقط - من التدخل في أوضاع الائتمان إذا لم تسعفه وسائل الإشراف الأخرى . ولذلك كان من الواجب تضمين أحكام القانون على وجه التحديد المسائل الآتية :

أولا - أنواع الأعمال التجارية التي يجوز للبنك القيام بها وذلك على سبيل الحصر .

ثانيا - الحد الأدنى لأية عملية تجارية يجوز له مزاولتها .

ثالثا - الأعمال التي يحظر على البنك مزاولتها مهما كانت الظروف .

رابعا - العقوبات التي تفرض على البنك إذا سولت له نفسه أن يتخذ من ترخيص القانون سبيلا لمنافسة البنوك التجارية منافسة غير مشروعة .

خامسا - الهيئـة القضائية الخاصة التي يجوز لهذه البنوك أن تحتكم إليها إن كان لديها ما لا ترضاه من تصرفات البنك المركزي .

فأنظر إلى المادة ١٦ وأحكم إن كانت تحقق الهدف ، « يتمتع البنك عن مزاولـة العمليات التجارية الصغرى إلا إذا قضت المصلحة العامة بغير ذلك . ولا يجوز للبنك أن يستعمل في الإقراض لأغراض تجارية ودائع البنوك التجارية الوارد ذكرها بالمادة ١٩ ولا يدفع البنك أية فائدة على الودائع تحت الطلب »

إن هذا التقييد على غموضه يحمل في طياته وسيلة إلغائه . إذ لا بد أن يستند البنك عند مراجعته إلى مقتضيات المصلحة العامة كما يفسرها هو . وإذا كان القانون قد أضاف إلى هذا التقييد قيد آخر في منعه للبنك أن يستعمل ودائع البنوك الأخرى في الإقراض لأغراض تجارية فإن القيمة العملية لهذا القيد لا تذكر ،

لأنه من المستحيل عمليا التفرقة بين ودائع البنوك وبين الأموال الأخرى الموجودة تحت تصرف البنك ، وذلك لسبب بسيط هو أن تلك الودائع لا تحفظ في الصرر والاحراز « ولا في الجوارب » لجأ حضرة « الباحث » في دفاعه إلى الاستشهاد بقانون البنك المركزي الذي أصدرته في سنة ١٩٤٥ حكومة استراليا ، تلك الحكومة التي جلبت على بلادها نكبات مروعة لسياساتها المالية الخاسرة . وقد دفعت ثمن افلاسها فشلا ذريعا في الانتخابات العامة في العام الماضي .

وإلى جانب هذا المثل الفردي غير الموفق . نورد فيما يأتي الرأي الذي انتهى إليه السير سيسل كيش وزميله المستر الكين بعد أن قاما بأوسع دراسة ممكنة لقوانين البنوك المركزية ونشاطها في جميع البلاد التي أنشأتها .

« إن الكفاية الفنية في عمل البنك المركزي رهن في الغالب بتقييد نطاق عملياته (وقصرها) على النشاط المناسب لبنك معهود إليه بمسئولية قومية عظيمة ، وكذلك بتمسك المشرفين على ادارته في دقة تامة بالقواعد الموضوعة لهذا الغرض في نصها وروحها . ولذلك فإن الأحكام التي تناول هذا الجانب من الموضوع في قانون البنك ، تكون ذات أهمية كبرى . وإذا سمح بوجود موطن ضعف في إطار المبادئ المنظمة للنشاط الذي يرخص للبنك بممارسته فقد ينهار البنيان كله » (١)

ثالثا - التضخم

أجاز القانون إصدار مقادير كبيرة من أوراق النقد في حدود مائة مليون جنيه على أن يكون غطاؤها أذونات على الخزانة المصرية بدلا من أذونات الخزانة البريطانية ، فجانب بذلك المبادئ

لمالية السليمة وتجاهل وظيفة الغطاء الرئيسية وضرورة تكوينه من الذهب والعملات الأجنبية الحرة لحماية السعر الخارجى للنقد المصرى .

فليس المطلوب ولا المرغوب فيه استبدال أذونات بريطانية بمحمة بأذونات مصرية لا يمكن التصرف فيها خارج مصر، بل المطلوب والمرغوب فيه أن يكون الاستبدال بذهب أو بعملة أجنبية حرة، مثل الدولار والفرنك السويسرى .

وإذا كان إصدار جانب من البنكنوت وتغطيته بصكوك محلية، إجراء لجأت إليه بعض الحكومات تحت ضغط الحاجة أثناء الحرب أو الأزمات، فإن الأخذ به فى مصر تدبير لا ضرورة له ولا يحقق مصلحة عامة، وخاصة لأنه يقوم على أساس خاطئ خلط بين استقلال السياسة المالية وبين العزلة المالية، وأطاح بضمانات كانت تحول دون تفاقم التضخم المالى الناتج من العوامل المحلية . فقد أثبتت التجارب العملية منذ إصدار قانون الغطاء فى سنة ١٩٤٨ (وهو القانون الذى ضاعف أرقامه قانون البنك المركزى) أن هذا الإجراء أساء إلى نظام النقد المصرى ولم يحقق مصلحة عامة ، فلا هو قديماً أبقي ولا جديداً أفاد . ولذلك استمر وباء التضخم تظاهره مغالاة الحكومة فى الانفاق ، ولم تمنعه القواعد المتبعة فى الإصدار . ذلك لأن قانون الغطاء أجاز التوسع فى إصدار البنكنوت على طريقة « سعادتك يضمن سعادتك » .

رابعاً — سيطرة الحكومة على البنك .

أظهر حضرة الباحث حيرته من ادعاءين يبدوان وكأنهما متناقضين . أولهما : الخوف من نتائج السيطرة الحكومية عن طريق لجنة عليا تتمتع فيها بأغلبية مطلقة .

وثانيهما : الإبقاء على مجلس الإدارة كهيئة مستقلة .

فهل تزول حيرة الباحث إذا أدرك أن القانون - عند تنفيذه - يخلق من البنك الأهلي مؤسستين : إحداهما تختص بشئون النقد والائتمان والصرف بتوجيه من اللجنة العليا وتحت إشرافها المطلق، والثانية ، تزاوُل الأعمال التجارية بتوجيه من مجلس إدارة مستقل وتحت إشرافه المطلق ؟

فلا جريرة للمتقدين في هذه الحيرة التي خلقها القانون . ولا ذنب لهم فيما رماهم به حضرة « الباحث » الذي لا شك يذكر قصة جحا عندما شاهد جيرانه يضرب امرأته ضرباً مبرحاً ويرميها بأفخس السباب لأنها غسلت ثوبه ونشرته على سطح البيت فهوت به الرياح إلى الأرض . فلما راجعه جيرانه في بواعث غضبه الشديد قال لهم هبوا أنى كنت في داخل الثوب ؟

خامساً - احتياطات البنوك

يقول حضرة « الباحث » « يرى بعض النقاد أن القانون أغفل ذكر نسب الاحتياطات التي يجب أن تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ، وتركها لتحدها اللجنة العليا ، والرأى والصواب إن في هذا ما يكسب القانون مرونة » .

والحال أن آفة القانون هي مرونته التي وصلت إلى مرتبة السيولة ، أو بعبارة أصح إلى درجة التبخر . وليس إغفال نسب الاحتياطات إلا مثل من أمثلة قصور القانون .

إن جوهر الانتقاد الموجه إلى التشريع المصري هو أن صيغته أقرب إلى دياجعة قانون البنك المركزي منها إلى صلب القانون . فلن تجد ناحية فيه إلا وهي قاصرة عن تحقيق الغاية المنشودة .

هل يذكر « الباحث » قصة ذلك الوالى الذى خرج يتعسس فى ليلة مظلمة فاصطدم بأحد الأفراد . فلما كان الصباح أصدر أمره

بالزام كل فرد بحمل فانوس . وفي المساء خرج للتعسس فاصطدم
بنفس الشخص فنهزه لمخالفته أمر الوالى . فما كان من الشخص
المسكين إلا أن أبرز الفانوس . ولما سأله الوالى عن السبب فى
عدم وضع شمعة فى الفانوس أجابه بأن الأمر جاء مقصوراً على
حمل الفانوس ، وفى الصباح أصدر الوالى أمراً جديداً بضرورة
وضع شمعة فى الفانوس . ولما كان المساء خرج للتعسس فاصطدم
بنفس الشخص . فتوعده لاستمراره فى مخالفة أمر الوالى . فما كان
من الشخص البائس إلا أن أبرز الفانوس وبداخله الشمعة ثم
قال « عفا الله عن سيدى الوالى ، فإنه لم يأمر بإضاءة الشمعة » .

أما كان الأجدر أن تنتفع حكومة مصر بتجارب البلاد الأخرى
فتصدر تشريعاً جامعاً يجعل البنك المركزى اسماً لا رمزاً ؟ تشريعاً
يحول دون عبث العابثين ودون الوقوع فى اخطاء كان من الممكن
ملافتها ؟

إن أخشى ما نخشاه أن يكون « الباحث » عن البنك المركزى فى
ضوء القانون الجديد ، مثله مثل الضير الذى اندفع إلى حجرة
مظلمة ليبحث عن قبعة سوداء ولم تكن القبعة داخل الحجرة !!
أو أن يكون البحث عن البنك المركزى « كسراب ببيعة يحسبه
الظمان ماء حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً ووجد الله عنده فوفاه
حسابه والله سريع الحساب ، أو كظلمات فى بحر لجى يغشاه موج
من فوقه موج من فوقه سحاب ظلمات بعضها فوق بعض
إذا أخرج يده لم يكد يراها . ومن لم يجعل الله له نوراً فما له
من نور » « صدق الله العظيم »

ملحق

- ١ - وثائق الاتفاق المالى المصرى الانجليزى (٣٠ يونيو ١٩٤٧)
- ب - على هامش اتفاقية الارصدة (ملخص محاضرة ألقاها المؤلف
فى نادى التجارة الملكى يوم ١٢ يوليو ١٩٤٧)

مذكرة مرفوعة إلى مجلس الوزراء

تلقت وزارة الخارجية من وزارة المالية كتابا تذكر به أن الحكومة البريطانية تدعو الحكومة المصرية إلى الدخول في مفاوضات لنسوية أرصدة مصر الاسترلينية .

وبناء على ما عرضته وزارة المالية يشكل وفد مصر في هذه المفاوضات على الوجه الآتي :

حاضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا... سفير مصر في لندن .

» » العزة محمود الدرويش بك ... وكيل وزارة المالية .

» » محمد علي نمازي بك ... مستشار مجلس الدولة

لرئاسة مجلس الوزراء
والمالية .

» » الدكتور عبد الحكيم الرفاعي بك أستاذ الاقتصاد
بجامعة فؤاد الأول .

» الأستاذ حسين الغمراوي ... مدير عام الشؤون
المالية والاقتصادية
بوزارة المالية .

على أن تصحبهم هيئة سكرتارية مشكلة من حضرات :

الأستاذ ليون ديشي ... مدير إدارة القرض بوزارة المالية .

الأستاذ علي الجريتلي ... المدرس بجامعة فاروق الأول (موجود
الآن بلندن) .

جان جريس افندى رئيس قسم الآلة الكاتبة بوزارة المالية.
عبدالرحيم المليجي افندى ... مدير مكتب وكيل المالية .

... ..
... ..

فاتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء للتفضل بالموافقة .
وزير الخارجية

القاهرة في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧
نمرة ١٦٦ - ١٩ / ٥
امضاء : محمود فهمي النقراشي

إلى وزارة المالية

وافق مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ١٨ مايو سنة ١٩٤٧ على ما جاء
بهذه المذكرة .

وقد أبلغت وزارة الخارجية هذا القرار .

رئيس مجلس الوزراء
محمود فهمي النقراشي

بلاغ رسمي

تناول الاتفاق المالى المصرى البريطانى — وهو تدبير مؤقت — فيما تناوله أن يخصم من الأرصدة الاسترلينية ما يأتى :

أولا — مطلوبات مصر المترتبة على التزامات سابقة على شهر يولية سنة ١٩٤٧ وهذه المطلوبات تشمل :

(أ) كافة المبالغ المطلوبة من الحكومة المصرية ثمنا لما قدمته لها الحكومة البريطانية من أسلحة .

(ب) المبالغ المترتبة على التزامات على الأفراد أو الشركات وتكون قد فتحت لها اعتمادات مؤيدة ولم تكن قد دفعت بعد .

ثانيا — ثمن ما يشتري من مخلفات الجيوش البريطانية .

ثالثا — ما يدفع من قيمة سندات الحكومة المصرية وكوبوناتها لأصحاب تلك السندات فى البلاد التى كانت محتلة أثناء الحرب .

رابعا — قيمة سندات وكوبونات الشركات المصرية المستحقة لأفراد مقيمين فى الخارج ولم تدفع لهم بسبب إجراءات الحرب .

خامسا — مبلغ ثمانية ملايين من الجنيهات الاسترلينية تدفعها الحكومة البريطانية وتكون قابلة للتحويل إلى أية عملة أجنبية. وهى — بالإضافة إلى حصيلة صادرات مصر الظاهرة والخفية — تستعمل فى مواجهة مدفوعات مصر فى المدة من ١٥ يولية لغاية ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

وقد تناول الاتفاق أيضا ما يأتى :

(أولا) تدفع جميع مصروفات القوات البريطانية فى مصر بعد ١٥ يولية سنة ١٩٤٧ بعملة استرلينية قابلة للتحويل إلى أية عملة أجنبية

(تانيا) كذلك المبالغ المستحقة بصفة فوائد على الأرصدة الباقية .

(ثالثا) يحتفظ لمصر بما يتبقى من حصتها من العملة الصعبة ولم يصرف قبل

١٥ يولية سنة ١٩٤٧ .

(رابعا) مبلغ ١٢ مليون جنيه وضع تحت تصرف مصر كاحتياطي للتشغيل

إلى نهاية السنة لكي تسحب عليه الحكومة المصرية لمواجهة أى

نقص وقي في العملة الأجنبية .

وقد تناول الاتفاق أيضا تسوية بعض المسائل الفنية بقصد تسهيل

التحويلات بين بلاد دائرة الاسترليني وبين مصر التي خرجت من تلك الدائرة .

وفيما يلي وثائق الاتفاق :

الاتفاق المالى المصرى الانجليزى

إن الحكومة الملكية المصرية وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية (المشار إليها فيما بعد بحكومة المملكة المتحدة) .
رغبة منهما فى وضع تدبير مؤقت لمعالجة أرصدة مصر الاسترلينية قد
اتفقتا على ما يأتى :

المادة الأولى

١ - يحدد ويتفق على مقدار مجموع الأصول الاسترلينية المملوكة للبنوك المصرية ومكاتب البنوك الأخرى فى مصر (المشار إليها جميعا فيما بعد بالبنوك فى مصر) عند ختام أعمال يوم ١٢ يوليه سنة ١٩٤٧ ، ولأغراض هذا الاتفاق تشمل الأصول الاسترلينية ما يأتى :

(أ) الحسابات الجارية وحسابات الودائع مع بنوك فى المملكة المتحدة بعد خصم الأرصدة المدينة .

(ب) النقود تحت الطلب أو الاخطار فى المملكة المتحدة .

وتشمل كذلك أينما وجدت :

(ج) السلفيات بالعملة الاسترلينية .

(د) أذونات خزانة المملكة المتحدة .

(هـ) الكمبيالات التجارية وغيرها المقومة بالاسترليني .

(و) الأوراق المالية الاسترلينية بكافة أنواعها .

(ز) الأصول الاسترلينية المستخدمة كغطاء للنقود الورقية التى يصدرها البنك الأهلى المصرى .

ولكنها لا تشمل :

(ح) الأوراق المالية والأصول الأخرى المودعة على سبيل الأمانة
لحساب عملاء آخرين غير البنوك في مصر .

(ط) الأصول الاسترلينية التي يملكها مكتب البنك الأهلي بلندن
لحساب هذا المكتب فيما يتعلق بالتزاماته الخاصة .

٢ — يخصم من مجموع أصول كل بنك في مصر المحددة وفقا للفقرة
التسابقة مبلغ معادل لمجموع الأصول الاسترلينية التي تحوزها بنوك في المملكة
المتحدة في ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ كغطاء للاعتمادات المؤيدة التي فتحت
بناء على طلب بنوك في مصر — وينقل هذا المبلغ إلى الحسابات الجديدة
(المشار إليها فيما بعد بحسابات رقم ١) باسم هذا البنك مع البنوك في
المملكة المتحدة .

٣ — للبنوك المالكة للأرصدة اختيار أنواع الأصول الاسترلينية
التي تنقل إلى حساب رقم ١ وفقا للفقرة ٢ من هذه المادة .

٤ — بعد خصم المبالغ المنصوص عليها في الفقرة ٢ من هذه المادة
ينقل ما يتبقى من الأصول الاسترلينية لكل بنك في مصر إلى الحسابات
الجديدة (المشار إليها فيما بعد بحسابات رقم ٢) وتفتح باسم البنك الكائن
في مصر مع بنك أو أكثر في المملكة المتحدة . ويتم هذا النقل من الآن
بالنسبة للحسابات الجارية وحسابات الودائع مع البنوك في المملكة المتحدة.
أما بالنسبة للأصول الاسترلينية الأخرى فإن النقل يتم في الوقت وبالطريقة
الأكثر ملاءمة لهذه الأصول التي يتفق عليها بين الحكومتين .

٥ — يتعامل في حسابات رقم ٢ طبقا لأحكام الفقرات ٥ و ٦ و ٨
من ملحق هذا الاتفاق على أن لا تستعمل أية مبالغ دائنة من الحسابات
المذكورة إلا في الأغراض المنوّه عنها في الفقرات السابقة .

المادة الثانية

١ — ماتحصل عليه البنوك في مصر في ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ من الجزيئات الاسترلينية وما يفرج عنه من المبالغ من حساب رقم ٢ يقيد في حساب رقم ١ .

٢ — تسمى حسابات رقم ١ للبنوك في مصر التي يتفق عليها من وقت لآخر بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية بالحسابات المصرية القابلة للتحويل .

٣ — لن تقيد حكومة المملكة المتحدة استعمال الاسترليني المقيد في الحسابات المصرية القابلة للتحويل لغرض الدفع للقيمين في منطقة الاسترليني أو الدفع للعاملات الجارية في دائرة أية عملة أو للنقل إلى أى حساب مصرى آخر قابل للتحويل أو أى حساب مصرى

٤ — تسمى حسابات رقم ١ لجميع البنوك في مصر (عدا الحسابات المسماة بالحسابات المصرية القابلة للتحويل طبقا للفقرة ٢ من هذه المادة) وكذلك الحسابات المصرفية الموجودة عند تاريخ العمل بهذا الاتفاق للقيمين في مصر غير البنوك بالحسابات المصرية .

٥ — لن تقيد حكومة المملكة المتحدة استعمال الاسترليني المقيد في حساب مصرى في الدفع للقيمين في منطقة الاسترليني أو للنقل إلى أى حساب مصرى آخر قابل للتحويل أو أى حساب مصرى آخر .

المادة الثالثة

إذا استولت الحكومة الملكية المصرية أثناء سريان هذا الاتفاق على الأرصدة المملوكة في ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ للقيمين في مصر غير البنوك فإن هذه الأرصدة تقيد في حساب رقم ٢ للبنك الأهلي المصرى بالقدر الذى دفع إلى الحكومة الملكية المصرية (إما مباشرة أو عن طريق البنك الأهلي المصرى أو أية هيئة أخرى) .

المادة الرابعة

١ - يفرج من الآن وينقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلي المصرى إلى حساب رقم ١ لهذا البنك ما يلى :

(أ) مبلغ ٨ مليون جنيه وهو يمثل مع المبالغ التى سحبت من الأصول الاسترلينية أثناء سنة ١٩٤٧ من أرصدة المقيمين فى مصر قبل تنفيذ هذا الاتفاق بمجموع المبالغ المفرج عنها للسنة التقويمية ١٩٤٧

(ب) قيمة ما يعادل أى جزء لم يصرف قبل ١٥ يوليه سنة ١٩٤٥ من العملة الصعبة المخصصة لمصر وفقا للاتفاقية المعقودة بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة الملكية المصرية فى يناير سنة ١٩٤٥ التى امتد العمل بها فى فبراير سنة ١٩٤٧

٢ - يفرج كذلك وينقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلي المصرى إلى حساب رقم ١ للبنك المذكور أثناء المدة من ١٤ يوليه إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ المبالغ الآتية :

(أ) قيمة ما يعادل المبالغ التى تدفعها الحكومة الملكية المصرية إلى حكومة المملكة المتحدة من أى حساب مصرى أو أى حساب مصرى قابل للتحويل فى الأحوال الآتية :

(١) بالنسبة للهمات العسكرية التى اشترت قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ ولم تدفع أثمانها قبل هذا التاريخ .

(٢) بالنسبة للهمات الفائضة والأدوات والأصول الثابتة الموجودة الآن فى مصر والتى باعها أو تبيعها حكومة المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية سواء قبل ١٤ يوليه سنة ١٩٤٧ أو بعد هذا التاريخ .

(ب) قيمة ما يعادل بالاسترليني أية مبالغ حصلتها حكومة المملكة المتحدة بالعملة المصرية بعد ١٤ يولية سنة ١٩٤٧ ثمنا لما تبيعه من فائض المهمات العسكرية أو الأدوات السكائنة في مصر إلى غير الحكومة الملكية المصرية .

(ج) قيمة ما يعادل المبالغ التي قد تدفعها الحكومة الملكية المصرية لحكومة المملكة المتحدة من الحسابات المصرية أو الحسابات المصرية القابلة للتحويل لذلك الجزء من سكة حديد فلسطين الكائن بالأراضي المصرية وذلك في حالة الوصول إلى اتفاق على نقل هذا الجزء إلى الحكومة الملكية المصرية .

وما يفرج عنه من المبالغ وفقا للأحكام المنصوص عليها في (١) و(ج) من هذه الفقرة إنما يكون وقت قيام الحكومة الملكية المصرية بالدفع ، أما ما يفرج عنه وفقا لأحكام (ب) من هذه الفقرة فإنه يجب أن يتم بأسرع ما يمكن بعد آخر كل شهر .

٣ - يفرج كذلك عن مبالغ أخرى في المدة من ١٤ يولية إلى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ وتنقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلي المصري إلى حساب رقم ١ لهذا البنك وفقا للفقرة ٨٩٦ (ب) من ملحق هذا الاتفاق .

المادة الخامسة

١ - يوضع تحت تصرف الحكومة الملكية المصرية ، علاوة على المبالغ التي يفرج عنها طبقا للمادة الرابعة من هذا الاتفاق ، مبلغ ١٢ مليون جنيه كاحتياطي للتشغيل تسحب عليه الحكومة الملكية المصرية من وقت لآخر لمواجهة أى نقص وقتى فى وسائل الدفع للخارج الموضوعة تحت تصرف مصر .

٢ - ولتزويد مصر باحتياطي التشغيل المشار إليه ينقل مبلغ ١٢ مليون جنيه من حساب رقم ٢ للبنك الأهلي المصري إلى حساب رقم ١ لهذا البنك .

٣ - ويراعى فى الانتشارات المشار إليها فيما بعد فى المادة ١١ المستوى الذى وصل إليه أثناء سريان الاتفاق احتياطى التشغيل المشار إليه وذلك على ضوء البيانات التى تقدمها الحكومة الملكية المصرية .

المادة السادسة

لن تقيد الحكومة الملكية المصرية .

(أ) قبول المقيمين فى مصر للاسترلىنى المملوك لأشخاص غير مقيمين فيها الذى يدفع إلى حسابات مصرية أو حسابات مصرية قابلة للتحويل سدادا للمدفوعات عن المعاملات الجارية .

(ب) سهولة الحصول على الجزيئات المصرية الناتجة عن معاملات جارية مسموح بها وتكون مستحقة للمقيمين فى المنطقة الاسترلىنية للمدفوعات داخل مصر لشراء الاسترلىنى .

المادة السابعة

تخضع حركات رؤوس الأموال التى يتفق عليها بين الحكومتين وتجزئها رقابة العملة الأجنبية للدولة ذات الشأن لأحكام الفقرتين ٨٩٧ من هذا الملحق .

المادة الثامنة

تتشاور الحكومتان كلما دعت الضرورة لضمان سهولة تطبيق أحكام هذا الاتفاق .

المادة التاسعة

يعتبر الملحق المرافق جزءا لا يتفصل عنه .

المادة العاشرة

لغرض الاتفاق الحالى :

(أ) يحدد معنى « المنطقة الاسترلينية » وفقا للمعنى الذى تحدده من وقت لآخر لوائح رقابة العملة الأجنبية السارية فى المملكة المتحدة على ألا تشمل مصر وعند العمل بأحكام قانون رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة لسنة ١٩٤٧ يستعاض عن اصطلاح (المنطقة الاسترلينية) أينما جاء فى الاتفاق الحالى باصطلاح (الأراضى المدونة بالقائمة) ويكون لها المعنى الذى يتحدد من وقت إلى آخر طبقا لأحكام قانون مراقبة العملة الأجنبية لسنة ١٩٤٧ المشار إليه آنفا .

(ب) يكون لاصطلاح « المدفوعات للمعاملات الجارية » نفس المعنى المنصوص عنه فى المادة ١٩ (ط) من اتفاقية صندوق النقد الدولى .

(ج) يحدد معنى « المقيمين فى مصر والمقيمين فى المنطقة الاسترلينية » بالمعنى الذى يتحدد من وقت لآخر وفقا للوائح رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة وفى مصر حسب ما يقتضيه الحال

المادة الحادية عشرة

١ - يسرى الاتفاق الحالى فى يولى سنة ١٩٤٧ .

٢ - وينتهى فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٤٧ .

٣ - وتشاور الحكومتان معا قبل انتهاء هذا الاتفاق إما لمد العمل به أو للاستعاضة عنه باتفاق جديد .

ومصادقا لما تقدم فإن الموقعين أدناه المفوضين من حكومتهما قد أمضيا هذا الاتفاق ووضعوا أختامهما عليه .

لندن فى ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧

عن الحكومة المصرية : عبد الفتاح عمرو باشا .

عن حكومة المملكة المتحدة : ه . دولتون .

ملاحق

١ - (١) تسوى المدفوعات التجارية والمالية بين المقيمين في مصر والمقيمين في المنطقة الاسترلينية بالجنيه الاسترليني أو الجنيه المصري وفقا للعادة المتبعة .

(ب) تحول وتسوى بالاسترليني على أساس الأسعار الرسمية في لندن جميع المدفوعات الأخرى المقومة بعملات غير الاسترليني ويجب تسويتها بالاسترليني .

٢ - تتخذ الحكومة الملكية المصرية الإجراءات اللازمة للحصول على أسعار الشراء والبيع الاسترليني والدولار الأمريكى ويحدد سعرهما على أساس متوسط السعر للدولار الأمريكى ببنك إنجلترا .

٣ - تحول إلى الحسابات المصرية أو الحسابات المصرية القابلة للتحويل جميع المدفوعات الاسترلينية التى تدفع للمقيمين في مصر والتي يرخص بها للمقيمين في المنطقة الاسترلينية أو خارجها بمقتضى لوائح رقابة العملة الأجنبية السارية في المملكة المتحدة .

٤ - تتخذ الحكومة الملكية المصرية الإجراءات اللازمة لتوفير الاسترليني للمقيمين في مصر مقابل الدفع بالجنهات المصرية لسداد أية مدفوعات يرخص لهؤلاء المقيمين بدفعها إلى المقيمين في المنطقة الاسترلينية وفقا لأحكام لوائح رقابة العملة الأجنبية السارية في مصر من وقت إلى آخر .

حسابات رقم ٢

٥ - (١) يدون في الجانب الدائن للحسابات رقم ٢ المشار إليها في المادة الأولى من الاتفاق الأصيل ما يأتى :

(١) صافى الأصول الاسترلينية المشار إليها في المادة ١

(٢) ما ينقل من حسابات رقم ٢ الأخرى .
(٣) أية مبالغ دفعتها حكومة المملكة المتحدة للحكومة الملكية المصرية في ١٤ يولييه سنة ١٩٤٧ أو بعد ذلك مقابل خدمات قدمت لقوات المملكة المتحدة قبل ١٤ يولييه سنة ١٩٤٧ .

(٤) المتحصلات عند الاستحقاق أو التصفية لأية استثمارات طبقا للقواعد المتبعة بالنسبة للأموال المعدة في حسابات رقم ٢ .

(٥) ما ينقل من حسابات رقم ١ طبقا للفقرة ٨ (١) من هذا الملحق .

(٦) أية مبالغ أخرى تنقل بالاتفاق بين الحكومتين .
(ب) يدون في الجانب المدين لحسابات رقم ٢ :

(١) المبالغ التي يفرج عنها بمقتضى المادة الرابعة من الاتفاق الأصلي .

(٢) ما ينقل الى الحسابات الأخرى رقم ٢
(٣) ما ينقل الى الحسابات رقم ١ طبقا للفقرة ٨ (ب) من هذا الملحق .

(٤) مدفوعات عن استثمارات وفقا للعادة المتبعة .
(٥) أية مبالغ أخرى يتفق على نقلها بين الحكومتين .

المبالغ الخاصة التي يفرج عنها

٦ — يمكن الافراج عن المبالغ الآتية من حسابات رقم ٢ الى حسابات رقم ١ طبقا للفقرة الثالثة من المادة الرابعة من الاتفاق الأصلي :

(١) قيمة ما يعادل أية مبالغ تدفعها البنوك في مصر بعملات غير الجنيهات المصرية لأشخاص مقيمين خارج مصر مقابل كوبونات استحققت أو سندات من سندات الدين المصرى العام استهلكك ولم تدفع بسبب الإجراءات المتخذة أثناء الحرب أو بسبب قطع المواصلات نتيجة للحرب .

(ب) قيمة ما يعادل أية مبالغ تدفعها البنوك في مصر بعملات غير الجنيهات المصرية لأشخاص مقيمين خارج مصر مقابل كوبونات استحققت أو سندات منشآت مصرية استهلكك ولم تدفع قبل ١٤ يولييه سنة ١٩٤٧ بسبب إجراءات الحرب أو قطع المواصلات نتيجة للحرب . وعلى الحكومة الملكية المصرية قبل طلب الإفراج أن تقدم بياناً عن الأوراق المالية التى تقدم بشأنها هذه الطلبات .

حركات رموس الأموال

٧ - تخضع لأحكام الفقرة الثامنة من هذا الملحق حركات رموس الأموال من منطقة الاسترليني إلى مصر أو بالعكس التى يتفق عليها بين الحكومتين ما لم يتفق الطرفان المتعاقدان على غير ذلك . وتتخذ الحكومتان لهذا الغرض تدابير فى فترات لا تتجاوز الثلاثة شهور لتحديد صافى حركات رموس الأموال من الوجهة الاحصائية من المنطقة الاسترلينية إلى مصر أو بالعكس .

٨ - (١) إذا تبين من نتيجة هذه الحركات انتقال رأس المال الى مصر من المنطقة الاسترلينية فإن البنك الأهلى المصرى ، بناء على طلب من بنك إنجلترا ، ينقل مبلغاً مساوياً من حسابه رقم ١ إلى حسابه رقم ٢ ببنك إنجلترا .

(ب) إذا تبين من نتيجة هذه الحركات انتقال رأس المال الى المنطقة الاسترلينية من مصر فإن بنك إنجلترا بناء على طلب البنك الأهلى المصرى ينقل مبلغا مساويا من الحساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى فى بنك إنجلترا الى حسابه رقم ١

حسابات منطقة الاسترليني فى مصر

٩ - (١) تسمى الحسابات الموجودة فى مصر للمقيمين فى المنطقة الاسترلينية (حسابات المنطقة الاسترلينية) وترخص رقابة العملة الأجنبية فى مصر بحسابات جديدة من هذا النوع على أساس ظروف كل حالة على انفراد .

(ب) ويدون فى الجانب الدائن لهذه الحسابات ما يأتى :

(١) الحصيلة بالجنهات المصرية لما ينقل من الحسابات المصرية أو الحسابات المصرية القابلة للتحويل .

(٢) المدفوعات من المقيمين فى مصر المرخص بها من رقابة العملة الأجنبية المصرية .

(ج) يدون فى الجانب المدين لهذه الحسابات ما يأتى :

(١) المدفوعات للمقيمين فى مصر (بما فى ذلك المدفوعات للصادرات من مصر) .

(٢) المدفوعات للمقيمين فى المنطقة الاسترلينية .

نصوص أخرى

١٠ - لا تقيد الحكومة الملكية المصرية دفع أو تسلم الاسترليني للمقيمين فى السودان وتحدد الحكومتان فيما بينهما فى فترات يتفق عليها صافي

المتحصلات أو صافي المدفوعات التي قامت بها مصر لحساب المقيمين في السودان وتقوم بتسوية تعويضية من حساب رقم ١ الى حساب رقم ٢ بالبنك الاهلى المصرى فى بنك انجلترا فى حالة زيادة المتحصلات . ومن حساب رقم ٢ الى حساب رقم ١ فى حالة زيادة المدفوعات .

١١ — توافق الحكومتان على أن تمد كل منهما الأخرى بمعلومات خاصة برقابة العملة الأجنبية فيهما .

١٢ — يعتبر كل من بنك انجلترا أو البنك الاهلى المصرى وكيلين عن حكومتيهما فى تنفيذ هذا الاتفاق وذلك فى حدود السلطة التى تخولها حكومة المملكة المتحدة لبنك انجلترا من جهة والحكومة الملكية المصرية للبنك الاهلى المصرى من جهة أخرى .

أولا — التحفظات العامة

(١) من وزير المالية الانجليزية إلى سعادة سفير

مصر في لندن

عزيزى السفير

إنى لسعيد أن أوقع معكم اليوم بالنيابة عن حكومتينا اتفاقا وقتيا لمعالجة
أرصدة مصر الاسترلينية إلى نهاية هذه السنة .

وإن هذا تدبير وقى ، وعند ما يحين الوقت لعقد اتفاق أكثر شمولا
لمدة أطول ، وهو ما أبغى الوصول إليه بأسرع ما يمكن ، ستكون الحاجة
ماسة إلى تسوية مسائل أخرى بيننا .

وقد أوضحت بجلاء موقف المملكة المتحدة إزاء تسوية هذه الديون
الضخمة التى ترتبت على الحرب ، وسأثير هذا الموضوع ثانية فى الوقت
الملائم . على أنى فى الوقت الحاضر أحتفظ بموقفى فى هذا الصدد .

وأريد بعد ذلك أن أعبر عن ارتياحى الشخصى إلى النتيجة التى وصلت
إليها جهود وفدينا المضنية . ورغم أن هذه التدابير مؤقتة إلا أنها كانت
نتيجة مفاوضات حرة بين دولتين حرتين ، وهى على ما أعتقد مشرفة
للجانبيين .

وإنى لأرجو أن نكون بما وصلنا إليه قد افتتحنا فصلا جديدا سعيدا
فى التاريخ الطويل للعلاقات المالية والاقتصادية بين مصر والمملكة المتحدة .

المخلص

٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧

دولتون

إلى حضرة صاحب السعادة عبد الفتاح عمرو باشا

(ب) رد سعادة سفير مصر

عزيزى الوزير

أشكركم على خطابكم بتاريخ اليوم ، وإنى لسعيد مثلكم بنتيجة المفاوضات
بين الوفدين اللذين يمثلان حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية
بخصوص التدابير الوقتية لمعالجة أرصدة مصر الاسترلينية .

ولا تزال الحكومة المصرية من جانبها موقفة أنه ليس ثمة محل لا من
الوجهة القانونية ولا من وجهة العدالة أو السياسة العملية لتخفيض أرصدة
مصر الاسترلينية .

وأود أن أوضح أنه نظرا للصفة المؤقتة للاتفاق لم نر من الضرورى
أو نلج فى هذا الدور فى تسوية مسائل على جانب عظيم من الأهمية متصلة
بتسوية الأرصدة فى مدة أطول من المدة التى يتناولها هذا الاتفاق وإنى
أحتفظ لذلك بحق حكومتى فى إثارة هذه المسائل عند ما نستأنف هذه
المناقشات بأسرع ما يمكن .

وإنى أبادلكم تمنياتكم عن النتيجة التى قد تكون لهذه المفاوضات بالنسبة
للعلاقات الاقتصادية والمالية بين دولتنا .

المخلص

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

عبد الفتاح عمرو

إلى المحترم المستر هيو دولتون وزير المالية لندن

ثانياً — الخطابات المتبادلة

بين سعادة سفير مصر في لندن ووزير مالية المملكة المتحدة
بمناسبة توقيع الاتفاق المالى المصرى الانجليزى

١ — أرصدة غير المقيمين

(١) من سعادة سفير مصر في لندن إلى وزير
مالية المملكة المتحدة

عزيزى الوزير

بالإشارة إلى الاتفاق الموقع اليوم أود أن أسجل أن الوفد المصرى
قد أثار ، خلال المفاوضات ، مسألة الأرصدة الناتجة عن الحسابات المختلفة
التي تكونت في مصر لغير المقيمين فيها ، طبعا لتواعد منطقة الاسترلينى ،
والتي يزيد مقدارها في آخر مارس سنة ١٩٤٧ عن ٥ مليون جنيه مصرى .
ونظرا لأن إيرادات مصر من المعاملات الجارية ستنقص بقيمة أى
مبلغ يدفع من هذه الحسابات سواء لسداد قيمة صادرات من مصر أو
بالنقل مباشرة بعملة أجنبية إلى ذوى الحقوق ، فإن الحكومة الملكية
المصرية تقترح مراجعة جميع حسابات غير المقيمين ، بحيث إذا تبين أن
بعض هذه الأرصدة نتج عن النقل من المملكة المتحدة أو كان يمثل عملة
صعبة لم تطالب مصر بها رقابة العملة الأجنبية في المملكة المتحدة للآن فإن
هذه الوقائع ستبلغ إلى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة للتحقق منها
وتقترح الحكومة المصرية أنه إذا سحب أى مبلغ مقابل هذه الأرصدة
فإنه يجب الإفراج عن مبلغ مقابل ينقل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى
المصرى إلى حساب رقم ١ لهذا البنك .

وأكون ممتنا إذا تكرمت بتأييد موافقتكم على هذا الاقتراح .

المخلص

عبد الفتاح عمرو

٣٠ يونية سنة ١٩٤٧

(ب) رد وزير مالية المملكة المتحدة

عزيزى السفير

أتشرف بأن أحييكم علها باستلام خطابكم المؤرخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧
والذى ينص على ما يلى :

« باشارة إلى الاتفاق الموقع اليوم أود أن أسجل أن الوفد المصرى
قد أثار ، خلال المفاوضات ، مسألة الأرصدة الناتجة عن الحسابات المختلفة
التي تكونت فى مصر لغير المقيمين فيها ، طبقا لتواعد منطقة الاسترلى
والتي يزيد مقدارها فى آخر مارس سنة ١٩٤٧ عن ٥ مليون جنيه مصرى .
ونظرا لأن إيرادات مصر من المعاملات الجارية ستتنقص بقيمة أى
مبلغ يدفع من هذه الحسابات سواء لسداد قيمة صادرات من مصر أو
بالنقل مباشرة بعملة أجنبية إلى ذوى الحقوق ، فإن الحكومة الملكية
المصرية تقترح مراجعة جميع حسابات غير المقيمين ، بحيث إذا تبين أن
بعض هذه الأرصدة نتج عن النقل من المملكة المتحدة أو كان يمثل عملة
صعبة لم تطالب مصر بها رقابة العملة الأجنبية فى المملكة المتحدة الآن فإن
هذه الوقائع ستبلغ إلى حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة للتحقق منها .
وتقترح الحكومة المصرية أنه اذا سحب أى مبلغ مقابل هذه الأرصدة
فإنه يجب الافراج عن مبلغ مقابل من حساب رقم ٢ للبنك الأهلى المصرى
الى حساب رقم ١ لهذا البنك .

وأكون ممتنا اذا تكرمتم بتأييد موافقتكم على هذا الاقتراح . »

وردا على هذا الخطاب أتشرف بأن أويد أن حكومة المملكة المتحدة
توافق من حيث المبدأ على الاقتراحات الواردة ويسرها أن تفحص طلبات
الافراج عن مبالغ معادلة من حساب رقم ٢ إلى حساب رقم ١ للبنك الأهلى
المصرى بمجرد تقديم التفاصيل .

المخلص

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

هيو دولتون

٢ — السندات الاسترلينية المستخدمة كاحتياطي

لاستهلاك الدين العام المصرى

(١) من سعادة سفير مصر فى لندن إلى وزير مالية

المملكة المتحدة

عزيز الوزير

بمناسبة توقيع الاتفاق الخاص بأرصدة مصر الاسترلينية تتشرف
الحكومة الملكية المصرية بأن تسجل تحفظها بأن أى مبلغ مستثمر فى الوقت
الحاضر فى سندات استرلينية لحساب احتياطي استهلاك القروض الوطنية
المصرية يجب أن يعامل معاملة خاصة .

ونظرا للغرض الذى خصصت له هذه السندات فإن الحكومة الملكية
المصرية لواقعة من أن حكومة جلالة الملك ستوافق على بيع هذه السندات
ونقلها الى مصر ، من وقت لآخر ، على ما تقتضى به الضرورة للقيام باستهلاك
القروض الداخلية المصرية .

المخلص

٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧

عبد الفتاح عمرو

(ب) رد وزير مالية المملكة المتحدة :

عزيزى السفير

أتشرف بأن أحييكم علما باستلام خطابكم المؤرخ ٣٠ يونية سنة ١٩٤٧
والذى ينص على ما يأتى :

« بمناسبة توقيع الاتفاق الخاص بأرصدة مصر الاسترلينية تتشرف
الحكومة الملكية المصرية بأن تسجل تحفظها بأن أى مبلغ مستثمر فى الوقت
الحاضر فى سندات استرلينية لحساب احتياطى استهلاك القروض الوطنية
المصرية يجب أن يعامل معاملة خاصة .

ونظرا للغرض الذى خصصت له هذه السندات فإن الحكومة الملكية
المصرية لواقعة من أن حكومة جلالة الملك ستوافق على بيع هذه السندات
ونقل قيمتها إلى مصر ، من وقت لآخر ، حسب ما تقتضى به الضرورة للقيام
باستهلاك القروض الداخلية المصرية . »

وإنى أؤيد لكم أن حكومة جلالة الملك فى المملكة المتحدة توافق من
حيث المبدأ على تحفظ الحكومة الملكية المصرية وأنها مستعدة للوفاق على
الطلبات التى تقدم للأغراض الموضحة .

المخلص

هيودالتون

٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧

٣ - تفسير عبارة المدفوعات للمعاملات الجارية

(١) من سعادة سفير مصر في لندن إلى وزير مالية المملكة المتحدة :

عزيزى الوزير

١ - بالإشارة الى المادة الثانية من الاتفاق الموقع اليوم أتشرف ،
وفقا لما تلقيت من تعليمات ، بأن أحيطكم عليها بأن الحكومة الملكية
المصرية تنوى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان أن المدفوعات من
الحسابات المصرية القابلة للتحويل إلى دول خارجة عن منطقة الاسترليني
ستكون قاصرة على المدفوعات للمعاملات الجارية .

٢ - وتنوى الحكومة الملكية المصرية ، أثناء مدة سريان هذا
الاتفاق ، أن تقوم بالرقابة على العملة الأجنبية في مصر كي تشمل عبارة
المعاملات الجارية في الفقرة الثالثة من المادة المشار إليها آنفا الأنواع
الآتية من المعاملات :

- (١) حصيلة الصادرات والمدفوعات للواردات المرخص بها .
- (ب) حصيلة الكوبونات ، وأرباح الأسهم ، والاييجارات والأرباح
- (ج) تكاليف النقل بالبحر والجو ورسوم الموانئ والقنال .
- (د) أتاوات الأفلام .
- (هـ) الأتاوات ورسوم الاختراع والمدفوعات التجارية الأخرى
والمكاسب المهنية .
- (و) المدفوعات للخدمات الدبلوماسية والقنصلية .
- (ز) المدفوعات لخدمات البريد والتلغراف والتليفون والراديو .
- (ح) المعاشات والنفقات .

(ط) المصروفات المدرسية ورسوم الاشتراك ورسوم العضوية .
(ى) أقساط التأمين — عدا التأمين على الحياة — ومبالغ التأمين التي
حل استحقاقها .

٣ — ويسرنى إذا وافقتم الحكومة المصرية على أن القائمة الواردة
بالفقرة الثانية من هذا الخطاب ليست على سبيل الحصر وأنه يمكن بالاتفاق
أن تعتبر مدفوعات أخرى من قبيل المدفوعات للعمليات الجارية .
٤ — وتود الحكومة المصرية أن تسجل أن ثمة مدفوعات أخرى
علاوة على المشار إليها في القائمة الواردة في الفقرة الثانية يمكن اعتبارها قابلة
للتحويل ، وأشير خاصة إلى ما جرت عليه رقابة العملة الأجنبية في مصر من
السماح بنقل :

(١) نفقات معتدلة للسفر .

(ب) حصيلة السداد العادى لرأس المال وأقساط التأمين على الحياة في
بعض الأحوال .

٥ — وتود الحكومة المصرية أن تسجل أنها تعتبر مصروفات القوات
العسكرية للمملكة المتحدة في مصر بما لم ينص على غير ذلك في الاتفاق ، بما
يدفع الى الحسابات المصرية القابلة للتحويل .

٦ — وأكون سعيدا إذا تكرمتم بأن تؤيدوا أن هذه البيانات الموضحة
في الفقرة السابقة تتفق ورأى حكومه جلالة الملك في المملكة المتحدة .

المخلص

عبد الفتاح عمرو

(ب) رد وزير مالية المملكة المتحدة .

عزيزى السفير

١ - أشرف بأن أحيطكم علها باستلام خطابكم المؤرخ ٣٠ يونيه سنة ١٩٤٧ والذي ينص على ما يأتى :

« بالإشارة الى المادة الثانية من الاتفاق الموقع اليوم أشرف ، وفقا لما تلقيت من تعليقات ، بأن أحيطكم علها بأن الحكومة الملكية المصرية تنوى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لضمان أن المدفوعات من الحسابات المصرية القابلة للتحويل الى دول خارجة عن منطقة الاسترليني ستكون قاصرة على المدفوعات للمعاملات الجارية .

وتنوى الحكومة الملكية المصرية ، أثناء مدة سريان هذا الاتفاق ، أن تقوم بالرقابة على العملة الأجنبية في مصر كي تشمل عباره المعاملات الجارية في فقره الثالثة من الماده المشار اليها آنفا الأنواع الآتية من المعاملات :

- (١) حصيلة الصادرات والمدفوعات للواردات المرخص بها .
- (ب) حصيلة الكوبونات ، وأرباح الأسهم ، والايجارات ، والأرباح .
- (ج) تكاليف النقل بالبحر والجو ورسوم الموانئ والقنال .
- (د) أتاوات الأفلام .
- (هـ) الأتاوات ورسوم الاختراع والمدفوعات التجارية الأخرى والمكاسب المهنية .
- (و) المدفوعات للخدمات الدبلوماسية والقنصلية .
- (ز) المدفوعات لخدمات البريد والتلغراف والتليفون والراديو .

(ح) المعاشات والنفقات .

(ط) المصروفات المدرسية ورسوم الاشتراك ورسوم العضوية .

(ي) أقساط التأمين - عدا التأمين على الحياة - ومبالغ التأمين التي حل استحقاقها .

ويسرنى إذا وافقت الحكومة المصرية على أن القائمة الواردة بالفقرة الثانية من هذا الخطاب ليست على سبيل الحصر وأنه يمكن بالاتفاق أن تعتبر مدفوعات أخرى من قبيل المدفوعات للمعاملات الجارية .

وتود الحكومة المصرية أن تسجل أن ثمة مدفوعات أخرى علاوة على المشار إليها في القائمة الواردة في الفقرة الثانية يمكن اعتبارها قابلة للتحويل وأشير خاصة الى ما جرت عليه رقابة العملة الأجنبية في مصر من السماح بنقل :

(أ) نفقات معتدلة للسفر .

(ب) حصيلة السداد العادى لرأس المال وأقساط التأمين على الحياة في بعض الأحوال .

وتود الحكومة المصرية أن تسجل أنها تعتبر مصروفات القوات العسكرية للمملكة المتحدة في مصر ، مالم ينص على غير ذلك في الاتفاق ، مما يدفع الى الحسابات المصرية القابلة للتحويل .

وأكون سعيدا اذا تكرمتم بأن تؤيدوا أن هذه البيانات الموضحة في الفقرة السابقة تنفق ورأى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة . »

٢ - وأتشرف بأن أويد لكم أن حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة تنوى تفسير عبارة « المدفوعات للمعاملات الجارية » بنفس الطريقة الموضحة في الفقرة الثانية من خطابكم ، وأؤيد لكم كذلك أن القائمة الواردة

في الفقرة الثانية ليست شاملة بالضرورة ، وأن ثمة مدفوعات أخرى يمكن أن تعتبر بالاتفاق مدفوعات للمعاملات الجارية .

٣ — وأتشرف كذلك بأن أؤيد لكم أن ما جرى عليه العمل في رقابة العملة الأجنبية في المملكة المتحدة يشابه ما جرت عليه رقابة العملة الأجنبية في مصر كما هو موضح في الفقرة ٤ من خطابكم .

٤ — وأتشرف أيضاً بأن أؤيد لكم أن رأى حكومة جلالة الملك في المملكة المتحدة يتفق والبيان الذي تضمنته الفقرة الخامسة من خطابكم .

المخلص

٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧

هيودولتون

على هامش اتفاقية الأرصدية (١)

يعتبر يوم ١٥ يوليو بدء عهد جديد للجنيه المصرى ، فقد تحرر من تبعيته للجنيه الاسترلى بعد أن ظلت هذه التبعة قائمة مدة تزيد على الثلاثين عاما . غير أن هذا التحرر مقيد بتحفظات شديدة ذات نتائج مجهولة تحملنا على الشك فى قيمته العملية ، وقد كانت لتبعة الجنيه المصرى للجنيه الاسترلى فى سبتمبر سنة ١٩١٦ آثار بالغة فى حياتنا المالية والاقتصادية وفى علاقاتنا مع بريطانيا العظمى ، وبصفة خاصة فى نشأة مشكلة الأرصدية الاسترلينية التى عاجلها الاتفاق المؤقت الذى أبرم أخيرا بين الحكومة المصرية والحكومة البريطانية ، ولا شك فى أنه من المفيد أن نستعرض فى ايجاز تاريخ تلك التبعة وما نشأ عنها من مشكلات ، قبل تحليل تحفظات التحرر وما قد يترتب عليها من نتائج عملية .

كان الذهب أساس التعامل فى مصر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى ، فكانت النقود الذهبية ، لا سيما الجنيه الانجليزى ، تمثل الجانب الأكبر من العملة المتداولة . وكانت المقادير المتداولة تزيد أو تنقص تبعا لحركة الوارد أو المصدر من الجنيهات الذهبية وتبعا لرغبة أهل البلاد فى اخزان تلك الجنيهات أو طرحها للتداول فى السوق

هذا كان يحدث على الرغم من ظهور الورق النقدى بعد تأسيس البنك الأهلى المصرى فى يونيو سنة ١٨٩٨ ، فقد منح البنك امتياز الاصدار بشرط أن يكون الغطاء مناصفة بين الذهب وبين السندات التى تقرها الحكومة . ولكن ظل استخدام البنكنوت فى نطاق ضيق لأن « العادات

(١) ملخص محاضرة ألقاها المؤلف ببنادى التجارة المسمى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧

المصرفية « لم تكن قد انشرت بالتقدير الكافي بين المصريين . وهكذا لم يرتفع الحد الأعلى لما أصدر من البنكنوت قبل سنة ١٩١٤ إلى أكثر من ٢٩٠٠٠٠٠٠ جنيه في سنة ١٩١٢ .

على أن نشوب الحرب في أغسطس سنة ١٩١٤ أحدث ذعرا شديدا في الأوساط المالية ، وخاصة لأن موسم القطن كان على وشك البداية . فلجأت الحكومة إلى إعلان ما يشبه حالة الطوارئ أو *Moratorium* وتقضى بالترخيص قانونا للمدينين بالتوقف مؤقتا عن أداء ديون استحققت . وقد أعقب إعلان التوقف أن جعلت أوراق النقد (البنكنوت) مبرئة للذمة في تسديد الديون *Legal Tender* مع إعفاء البنك من النصوص القانونية التي كانت تلزمه بإبدال البنكنوت بذهب عند الطلب .

وهكذا بدأ عهد السعر الجبرى أو *Cours Force* أو *Inconvertibility* . ولكن هذا التدبير لم يستتبع مباشرة التخلص من شروط الغطاء لا سيما شرط أن يكون النصف ذهبيا .

بيد أن ظروف الحرب جعلت مصر قاعدة هامة للعمليات الحربية ، فعسكرت فيها الجنود ، ولجأت السلطات العسكرية إلى شراء المحاصيل المصرية ، واضطرت هذه السلطات إلى الاستعانة « بالعمال المتطوعين » . وطبيعى أن تلبس السلطات العسكرية حاجة متزايدة إلى عملة مقبولة للتداول في مصر . فكان عليها أن تستورد جنيهات ذهبية لاستخدامها مباشرة أو على الأقل لوضعها في غطاء البنكنوت فيتمكن البنك الأهلى من مضاعفة إصداره . ولكن قيل إن صعوبات الشحن حينذاك جعلت من المستحيل الاطمئنان إلى إمكان نقل كميات كبيرة من الذهب . فأجازت الحكومة المصرية للبنك الأهلى أن يحتفظ في خزائن بنك إنجلترا بأى زيادة جديدة فى ذهب الغطاء ، بدلا من الاحتفاظ بها فى مصر .

بقيت الحال دون تغيير يذكر حتى سبتمبر سنة ١٩١٦ حين أبلغ بنك

انجلترا البنك الأهلي أنه (أى بنك إنجلترا) عاجز عن الاستمرار في تخصيص الذهب في خزائنه لحساب مصر . وعلى الرغم من أن هذا الإ بلاغ أو التبليغ جاء خلوا من أى شرح أو تفسير ، فإن السلطات المصرية لم تحاول من جانبها أن تتفاهم لا مع بنك إنجلترا ، ولا مع السلطات العسكرية البريطانية ، ولا مع الحكومة البريطانية ، على نظام أو تدبير يسر للسلطات العسكرية الحصول على مطالبها دون إضرار بالغ بنظام النقد المصرى .

والمعلوم أن العلاقات بين إنجلترا ومصر كانت حينذاك وثيقة للغاية ولم يكن هناك ما يمنع التفاهم « الودى » .

ومهما يكن من أمر ، فقد سارع المستشار المالى فى وزارة المالية إلى توجيه خطاب بسيط إلى البنك الأهلى مبلغا إياه أن السلطات المصرية توافق على وقف تنفيذ الشرط الخاص بالاحتفاظ بنصف الغطاء ذهبيا ، والاستعاضة عنه بسندات الخزنة البريطانية ، وقد أقر مجلس الوزراء تصرف المستشار المالى بعد ذلك بشهر تقريبا .

كان مفهوما للفرد العادى ، ذى المنطق البدائى ، وصاحب التفكير المحدود ، أن إعفاء البنك من شرط الذهب منصب على ما يحدث بعد قرار الإعفاء ، ولكن البنك الأهلى سارع إلى التنازل للسلطات البريطانية عن خمسة ملايين من الجنيهات الذهبية مقابل سندات على الخزنة البريطانية .

وعلى أية حال ، فإن قرار الإعفاء كان خاتمة المطاف ، ولا أقول آخر مسمار فى نعش الجنيه المصرى المستقل — الذى صار بعد ذلك مربوطا فى عجلة الجنيه الإسترلينى .

ولكن كان من نتائج هذا الربط الآلى ، أن تمكنت السلطات البريطانية من الحصول على جميع ما تحتاج إليه من النقود المصرية (البنكنوت) عن طريق إيداع ما يعادل قيمتها ، فى فرع البنك بلندن ، أذونات على الخزنة البريطانية على أساس سعر مبادلة ثابت هو ٩٧٥ مليما للجنيه الإسترلينى .

ولم تتوان السلطات البريطانية في الانتفاع بهذا التيسير ، لا سيما لأنها لم تكن مرتبطة مع مصر بتوريد سلع وخدمات بقدر معين ، فزادت المشتريات البريطانية من مصر ، وانخفضت مبيعات إنجلترا لمصر من جراء قصور الإنتاج في إنجلترا ، أو لصعوبات الشحن البحري ، فتجمعت لمصر أرصدة استرلينية ، قدرت في نهاية الحرب في سنة ١٩١٨ بمبلغ يتراوح بين ٧٥ مليوناً و ١٠٠ جنيه .

وهكذا ظهرت لأول مرة الأرصدة الإسترلينية ، ولم تكن في الواقع إلا ديون إجبارية ، استولت عليها السلطات البريطانية مستعينة في ذلك بعلاقة التبعية التي كانت تربط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترليني ، والتي كانت أيضاً السبب المباشر في انتقال وباء التضخم النقدي من إنجلترا إلى مصر بعد سنة ١٩١٦ . فقد بلغت جملة إصدار البنكنوت في مصر تسعة ملايين ونصف في أغسطس سنة ١٩١٦ ، وزادت إلى ثلاثة وأربعين مليوناً ونصف في آخر ديسمبر سنة ١٩١٨ ، واستمرت في الزيادة حتى وصلت إلى أربعة وستين مليوناً في آخر ديسمبر سنة ١٩١٩ .

ولم يكن أثر زيادة أوراق النقد المتداولة في مصر مقصوراً على تسهيل مهمة الحكومة البريطانية في الحصول على ما كانت تحتاج إليه من جنيهات مصرية ، بل ترتب عليها أيضاً ارتفاع كبير في الأسعار المحلية كما تشهد بذلك الإحصائيات الرسمية . فقد بلغ الرقم القياسي لمتوسط أسعار الجملة في القاهرة ١٠٣ في سنة ١٩١٥ و ١٢٨ في سنة ١٩١٦ ، ثم استمر ارتفاع الأسعار إلى أن وصل الرقم القياسي في فبراير سنة ١٩٢٠ إلى ٣٧٥ .

وقد لحقت أضرار كبيرة بسكان مصر من ارتفاع الأسعار ، وهي الأضرار التي تنشأ عادة من التضخم المالى ، مثل هبوط مستوى المعيشة للأفراد ذوى الدخول الثابتة وإعادة توزيع الثروة الأهلية .

ولكن الشيء الذى ينبغى أن تذكره هو أن تجمع الأرصدة الإسترلينية

خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تؤد إلى قيام مشكلة خطيرة ، بل أمكن تسوية الأرصدة بسرعة نظرا للظروف الآتية :

أولا - أن المدين - أى إنجلترا - لم يكن قد فقد الجانب الأكبر من ثروته المستثمرة في الخارج ، وأن مدنه ومصانعه لم تكن قد خربت بالدرجة التي حدث بها التخريب أثناء الحرب الأخيرة .

ثانيا - أن وباء التدخل الحكومي ، وما ينطوي عليه من نزعة جاحجة جارقة إلى فرض القيود النعسفية على التجارة وعلى المبادلات المالية - لم يكن هذا الوباء قد انتشر واستشرت أضراره ومساوئه فعملت عمليات النسويات الاقتصادية الطبيعية .

ثالثا - أن الدين كان صغيراً نسبياً ، أمكن تسويته في تسديد العجز في الميزان التجاري من ناحية ، وفي استيراد كثير من الأسهم والسندات المصرية التي كانت مملوكة لأفراد وهيئات مقيمة في الخارج من ناحية أخرى .

ولقد حاول كثير من الرجال الرسميون وبعض الكتاب ، تبرير تصرف المستشار المالي في ربط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني ، بأن هذا التصرف كان ضرورياً ، بالنظر إلى صعوبة الحصول على ذهب لغطاء البنوك ، ولكن الوقائع الثابتة لا تؤيد ما ذهب إليه هؤلاء ، بل على العكس ، فإن منطلق الحوادث التي أعقبت ربط العملتين يؤكد أن الغرض الأول ، إنما كان تسهيل عملية حصول الحكومة البريطانية على عملة مصرية ، لتغطية كافة مشترياتها ونفقاتها في مصر دون عقد قرض مع مصر أو الدفع بالذهب أو تقديم البضائع والخدمات .

ومنذ ربط الجنيه المصري بالجنيه الاسترليني ، صارت الأسعار المحلية تتأثر بنفس العوامل التي تتأثر بها الأسعار في إنجلترا ، وأصبحت الحالة الاقتصادية في مصر مرتبطة أشد ارتباط بظروف إنجلترا الاقتصادية .
فما أن بدأت الحكومة البريطانية في تنفيذ سياسة الانكماش المالي بعد

سنة ١٩١٩ لتتمكن من رفع قيمة الجنيه الاسترليني الخارجية — التي كانت قد انخفضت بما يقرب من الثلث — حتى ظهرت آثار هذه السياسة في مصر وبدأت فعلا الأسعار المحلية تنحدر نحو النزول .

وفي سنة ١٩٢٥ ، قررت الحكومة البريطانية العودة إلى قاعدة الذهب ، فصار تحويل الجنيه الاسترليني إلى العملات الذهبية حرا وميسورا ، وصار تحويل الجنيه المصري إلى العملات الذهبية حرا وميسورا تبعا لذلك .

وقد تذهبت السلطات المصرية بعد ذلك إلى ضرورة إعادة النظر في أمر تبعية الجنيه المصري للجنيه الاسترليني ، ودار نقاش طويل حول هذا الموضوع في جلسة مجلس النواب في ١٨ يوليو سنة ١٩٢٦ ، وظهر بكل وضوح اتجاه الرأي إلى فصل الجنيه المصري عن الاسترليني ، ولكن المجلس قرر انتظار تقرير وزير المالية قبل البت نهائيا في هذا الموضوع .

غير أن الأحداث السياسية التي أعقبت هذا القرار لم تسمح بآثاره هذا الموضوع الحيوى آنذاك بصفة جدية ، واستمرت العلاقة بين الجنيه المصري والجنيه الاسترليني قائمة كما كانت دون تغيير ، اللهم إلا الاستعاضة عن جانب بسيط من سندات الخزنة البريطانية المودعة في الغطاء بسندات الحكومة المصرية وبالذهب ،

ولما حلت الأزمة الاقتصادية العالمية في سنة ١٩٣٠ ، وقررت الحكومة البريطانية الخروج عن قاعدة الذهب في سبتمبر سنة ١٩٣١ ، لم تر الحكومة المصرية بدا من الاستمرار في سياسة ربط العملتين ، لأن فصل الجنيه المصري ثم تثبيت قيمته على قاعدة الذهب ، كان يؤدي إلى تحميل البنك الأهلي خسارة كبيرة من جراء هبوط القيمة الذهبية لسندات الخزنة البريطانية المودعة في غطاء البنكنوت . هذا فضلا عن أن الأزمة العالمية كانت في ذلك الوقت مستحكمة الحلقات ، وأسعار القطن في مستوى منخفض ، والمزارعون المصريون مرهقون بالديون ، والحكومة المصرية نفسها تواجه صعوبات في موازنة الميزانية .

وقد اهتمت الحكومة بعد هذا الاجراء ببحث حالة نظام العملة في مصر ،
ودعت لهذا الغرض خيرين عالميين للاسترشاد بأرائهما فيما يجب عمله لتثبيت
الجنيه المصرى ، غير أن توصياتهما في هذا الشأن لم تنفذ .

ولست أقولها مفاخرا ، ولكنى أقررهما على سبيل المثال ، اننى عاجلت فى
كتاب نشرته بالانجليزية فى سنة ١٩٣٤ قضية زيادة البنكنوت ومحاوله
تبريرها بأنها كانت ضرورية لتلبية مطالب التجارة والصناعة ، فبيدت خطأ هذه
الحجة وأبرزت مساوىء علاقة التبعية التى اتسم بها نظام النقد فى مصر . وإذا
كان الشئ بالشئ يذكر فإن هذا الكتاب ، لخص نتائج رسالتى فى جامعة
لندن ، وقد دعى محافظ البنك الأهلى الأسبق لأن يكون أحد الممتحنين
ولكنه بعد أن قرأ الرسالة اعتذر - مشكورا على كل حال ، فاستراح وأراح .
ولأول مرة أذكر فى حديث عام اننى فى أوائل صيف سنة ١٩٣٩
شعرت كما شعر كثيرون غيرى - أن سحب الحرب بدأت تتجمع ، وأن الأجدر
بنا أن نعمل على اتقاء ما يمكننا اتقاءه من شرورها ، فقدمت إلى سعادة وكيل
المالية مذكرة عن الاجراءات التى ينبغى اتخاذها لحماية العملة المصرية فى حالة
نشوب حرب ، وقد قرأ هذه المذكرة سعادة الوكيل وأحالها على المستر كريج
فعلق عليها مؤيدا ، ولكنها لم تلبث أن اختفت فى ملف سرى من
ملفات الوزارة .

وقد سنحت الفرصة مرة أخرى لتحرير الجنيه المصرى فى سنة ١٩٤٠
عندما عرضت الحكومة على البرلمان مشروع القانون الخاص بمد أجل
الامتياز بإصدار أوراق النقد الممنوح للبنك الأهلى .

ولكن الظروف فى ذلك الوقت لم تكن تسمح بانتهاز هذه الفرصه
لتحرير الجنيه المصرى .

وهكذا أعاد التاريخ نفسه فتكررت مأساة الأرصدة وملاساتها .
ذلك لأن الحكومة البريطانية اتخذت مرة أخرى من ربط الجنيه المصرى
فى عجلة الجنيه الاسترلىنى موردا لا ينضب للاتفاق فى مصر عن طريق
زيادة العملة المتداولة .

ولقد كانت الزيادة مطردة في العملة المتداولة منذ بدء الحرب ، فبعد أن كان مجموع إصدار البنكنوت ٢١ مليوناً في يوليو سنة ١٩٣٩ ، بلغ ٢٨ مليوناً في آخر ديسمبر سنة ١٩٣٩ و ٣٩٥٠٠ مليوناً و ٥٢٧٠٠ مليوناً و ٧٩٢٠٠ مليوناً و ١٠١٠٠ مليوناً و ١٢٢٠٠ مليوناً و ١٤٨٠٠ مليوناً في آخر ديسمبر سنة ١٩٤٠ و سنة ١٩٤١ و سنة ١٩٤٢ و سنة ١٩٤٣ و سنة ١٩٤٤ و سنة ١٩٤٥ على التوالي . وترتب على زيادة العملة المتداولة في مصر ارتفاع كبير في الأسعار المحلية لا يزال ملحوظاً إلى الآن ، وقد عانى سكان هذه البلاد من الحرمان وتحملوا من الصعوبات مما لست بحاجة إلى ذكره وإيضاحه ، لأننا جميعاً اشتركنا في هذه التجارب القاسية .

وها هي الأرقام الرسمية تظهر بوضوح مدى تأثير الأسعار المحلية بزيادة مقادير العملة المتداولة : —

المتوسط السنوى

أسعار الجملة	نفقات المعيشة
١٩٤٠	١١٢٠٧
١٩٤١	١٢٩٠٧
١٩٤٢	١٦٢٠٤
١٩٤٣	٢٠٨٠١
١٩٤٤	٢٦٤٠٩
١٩٤٥	٣١٣
١٩٤٦	٣٣١٠٢

تلك هي المقدمات التاريخية لقضية الأرصدية ، وهي قضية جد خطيرة ، أثارت اهتمام أبناء هذه الأمة ، ولكنها في نفس الوقت ، قضية عادلة تطلعت بكسبها آمالهم ، وهل من عجب أن يهتم المصريون على بكرة أبيهم بمصير الأرصدية الاسترلينية وهم يشعرون بأنها أموال لهم معطلة ؟ وهل من عجب

أن يأملوا خيرا من الافراج عنها وهم يعلمون أنها مدخرات لهم في خزائن مقفلة ؟

وقضية الأرصدة المجمدة محدودة في معانيها ، واضحة في معالمها ، وهي أوضح ما يكون إذا جردناها من تفصيلات مملة ، وأبعدناها عن جزئيات تافهة ، قد يغرم البسطاء بالتحدث عنها ، أو قد يحتفى وراءها المدعون لتصعيب الأمر السهل وتعقيد المسألة البسيطة . فالأرصدة الاسترلينية لا تعدو أن تكون ديونا تجمعت في لندن أثناء الحرب الماضية لحساب أفراد يقطنون مصر ، أو هيئات تعمل فيها ، وقد أخذت هذه الديون تنمو وتتضاعف منذ اللحظة التي عمدت فيها الحكومة الانجليزية إلى التوسع في الانفاق على جيوشها وجيوش حلفائها في مصر ، أما تراها وقد وجدت وسيلة سهلة وظرفا مناسبا ، في ارتباط الجنيه المصرى بالجنيه الاسترليني ارتباطا آليا ، وفي رضا السلطات المصرية عن استمرار ذلك الارتباط ، استطاعت الحصول على جميع ما كانت تحتاج إليه من النقود المصرية دون عناء أو مشقة ؟ فما كان على الحكومة البريطانية إلا أن تطلب إلى البنك الأهلى المصرى أن يمدّها بأى مقدار من النقود المصرية ، وما كان للبنك أن يتوانى في اجابة طلبها إذا هى أودعت فرعه في لندن أذونات على الخزانة البريطانية تعدل قيمتها قيمة تلك النقود على أساس سعر ثابت لا يتغير .

ولم تكن مصر البلد الوحيدة التى ابتليت بمأساة الأرصدة ، فقد شاركتها في البلاء بلاد الكتلة الاسترلينية لاسيما الهند والعراق .

ولما وضعت الحرب أوزارها ، أراد أصحاب الأرصدة أن يحصلوا من الحكومة البريطانية على ضمانات تكفل تسديدها فى أقرب وقت وبدون تعديل ذى بال فى قيمتها ، فرأوا فى اجتماع مؤتمر النقد العالمى فى بريتون وودز فرصة مناسبة لاثارة هذا الموضوع ، ولكن الممثلين الانجليز تمكنوا ، فى براعتهم المعهودة ، من استبعاد مناقشته بعد أن أعلن رئيسهم فى حديثه

عن مسألة الأرصد « سنتناولها بدون تأخير لنسوى بشرف ما أعطى لنا
بشرف وكرم » .

على أنه لا يفوتنا أن نذكر في هذه المناسبة ، أن السلطات البريطانية
والأمريكية بذلت جهودا عظيمة في سبيل معاونة الحكومة المصرية على
توفير استيراد البضائع والسلع الضرورية ، وكانت صعوبات الاستيراد في
بادى الأمر ناشئة من قلة الإنتاج في الخارج وعقبات الشحن .

ولما أن قاربت الحرب على الانتهاء ، ورئى أن الفرصة سانحة للتحرر من
الكثير من قيود الاستيراد ، عقدت الحكومة المصرية مع الحكومة البريطانية
اتفاقا بدى في تنفيذه في أول يناير سنة ١٩٤٥ .

وبمقتضى هذا الاتفاق أطلقت حرية الحكومة المصرية في الترخيص
باستيراد ما تراه من جميع بلاد العالم فيما عدا بلاد العملة الصعبة وهى الولايات
المتحدة وكندا والبرتغال والسويد وسويسرا .

وأما بخصوص الاستيراد من بلاد العملة الصعبة ، فقد وضعت الحكومة
البريطانية تحت تصرف الحكومة المصرية مبلغ ثمانية ملايين جنيه (لا يدخل
فيه المبالغ اللازمة لاستيراد الأسمدة والحبوب) وأضيف إلى هذا المبلغ
مليون ونصف من الجنيهات لنفقات المسافرين والمفوضيات والبعثات .

وقد جدد هذا الاتفاق في سنة ١٩٤٦ مع زيادة بسيطة في مبالغ العملة
الصعبة التى وضعت تحت تصرف الحكومة المصرية .

على أن الأحوال الاقتصادية في إنجلترا ساءت بعد صيف سنة ١٩٤٥
فاضطرت حكومتها إلى طلب المعونة من أمريكا ، فأعانتها هذه في صيف سنة
١٩٤٦ بقرض كبير ، مشترطة من ناحية ، تحرير الجنيه الاسترلينى من قيوده قبل
١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ ، ومن ناحية أخرى الاسراع إلى تسوية الديون المستحقة
على إنجلترا وكانت جملتها قد بلغت ٣,٥٠٠ مليون جنيه منها ١٢٠٠ مليون
جنيه للهند و ٤٥٠ مليون جنيه لمصر — وذلك عن طريق اتفاقات ثنائية ،

تهدف إلى تقسيم الدين إلى أجزاء ثلاثة ، يسدد الجزء الأول فوراً وبأى عملة يريدونها الدائن وينظم تسديد الجزء الثانى تدريجياً، وأما الجزء الثالث فيسوى على أساس مساهمة الدائن فى المجهود الحربى المشترك .

ومع أن الاتفاق الانجليزى الأمريكى الذى تضمن هذه الشروط ، تم بدون استشارة الدائنين وموافقتهم ، إلا أن الحكومة البريطانية مالبثت أن شنت حملة دعائية واسعة لتهيئة الجو لمفاوضة هؤلاء الدائنين ، فوعدهم تارة ، وتوعدهم أخرى ، وتوسلت إليهم مرة ، وأنذرتهم مرات ، وفى النهاية فاضتهم واتفقت معهم على حلول مؤقتة .

ولما كان اتفاق العملة الصعبة ينتهى العمل به فى ١٥ يوليو سنة ١٩٤٧ ، فقد وجهت الحكومة البريطانية إلى الحكومة المصرية الدعوة للمفاوضة فيما يجب اتخاذ من تدابير لمواجهة الموقف بعد ١٥ يوليو .

وقد زارت مصر فى مارس الماضى بعثة بريطانية بحثت مع المندوبين المصريين هذا الموضوع ، ولكن المباحثات لم تؤد إلى نتيجة ، واتفق الطرفان على العودة للمفاوضات بعد فترة من الزمن ، ولهذا الغرض سافر إلى إنجلترا فى الأيام الأولى من شهر يونيو الماضى الوفد المصرى الذى انتهت مفاوضاته إلى توقيع الاتفاق الأخير .

وإذا كان هذا الاتفاق قد خيب آمال المصريين ، فإنه وضع على كاهل السلطات المصرية مسئوليات كبيرة نرجو مخلصين أن توفق التوفيق التام فى احتمالها .

وأول ما يتبادر للذهن من قراءة نصوص هذا الاتفاق ، ذلك التعقيد الظاهر فى صيغته ، فكأن واضعوه أرادوا به أن يكون طلاسماً أو ألغاز ، يمتحن بها صبر القارىء ، ولا يمكن لغير المتمكن من العلوم المالية تفسير تلك النصوص وتقدير نتائج تنفيذها .

وإن أجل ما نخشاه أن يظن حضرات المفاوضين المصريين أن الرد على

من يوجه إلى الاتفاق من نقد ، أمر يتعلق بمكاتبهم الشخصية فيبارون للدفاع عنه ويمسكون عن إظهار مساوئه .

ويمكن تبسيط الأسس التي قام عليها هذا الاتفاق بالبدء بتقسيم الأرصدة الإسترلينية إلى ثلاثة أقسام رئيسية .

١ - أرصدة الأفراد

٢ - حسابات رقم ١ .

٣ - الحسابات رقم ٢ ، وهي الأرصدة التي جمدت .

أرصدة الأفراد :

يمكن للأفراد أن يتصرفوا في أرصدتهم المودعة في بنوك إنجلترا لغاية يوم ١٤ يوليو ، ولكن داخل بلاد الكتلة الإسترلينية فقط (المادة الثانية فقرتا ٤ و ٥ من الاتفاق) ولكن أى جزء تستولى عليه الحكومة من هذه الأرصدة يجمد مباشرة (المادة الثالثة من الاتفاق)

ويمكن أن يضاف إلى هذه الأرصدة بعد ١٤ يوليو سنة ١٩٤٧ المبالغ التي يدفعها الأفراد القاطنين خارج مصر إذا أجازت لهم ذلك مراقبة النقد في إنجلترا (الفقرة الثالثة من الملحق)

الحسابات رقم ١ :

وتتكون هذه الحسابات من :

(١) المبالغ التي كانت مخصصة لتغطية اعتمادات مؤيدة في إنجلترا في ٣٠ يونيو سنة ١٩٤٧ (المادة الأولى الفقرة ٢ من الاتفاق) .

(٢) المبالغ المستحقة لمصر بعد ١٤ يوليو من حسابات المعاملات الجارية (التصدير المنظور وغير المنظور) المادة الثانية الفقرة ١

(٣) المبالغ التي تستنزل من الحسابات رقم ٢ المجمدة وهي :

(١) مبلغ ثمانية ملايين (المادة الرابعة فقرة ١ من الاتفاق) .

- (ب) المبالغ الباقية من نصيب مصر في العملة الصعبة (المادة الرابعة
فقرة ١، ب من الاتفاق) .
- (ج) المبالغ التي تقابل ما على الحكومة المصرية للحكومة البريطانية من
ثمن أدوات حرية اشترت قبل ١٤ يوليو ولم يدفع ثمنها إلى قبل
هذا التاريخ (المادة الرابعة فقرة ٢ أ من الاتفاق) .
- (د) المبالغ التي تقابل ثمن ما تشتره الحكومة من مخلفات الجيش
البريطاني قبل ١٤ يوليو أو بعد هذا التاريخ (المادة الرابعة فقرة
٢ أ، ٣ من الاتفاق) .
- (هـ) المبالغ التي تقابل ما تشتره الهيئات غير الحكومية والأفراد في
مصر من مخلفات الجيش البريطاني (المادة الرابعة فقرة ٢ ب
من الاتفاق) .
- (و) المبالغ التي تقابل ما تدفعه الحكومة المصرية للحكومة البريطانية
عن قطاع السكك الحديدية الفلسطينية الواقع في الأراضي المصرية
إذا قررت الحكومة المصرية شراء هذا القطاع (المادة الرابعة
فقرة ٢ ج من الاتفاق) .
- (ز) المبالغ المستحقة لأفراد في الخارج كانوا يملكون سندات مصرية
استهلك أو استحق لهم كوبونات لم تسدد بسبب ظروف
الحرب (الفقرة ٦ أ و ب من الملحق) .
- (ح) المبالغ التي تقابل زيادة رؤوس الأموال المصرية التي يرخص
باستثمارها في بلاد الكتلة الاسترلينية على رؤوس الأموال
الاسترلينية التي يرخص باستثمارها في مصر (الفقرة ٨ ب من الملحق)
- (ط) مبلغ ١٢ مليون جنيه يوضع كسلفة تحت تصرف الحكومة
المصرية لاستخدامه في سد عجز طارئ في الميزان الحسابي
(المادة الخامسة من الاتفاق) .

والذى يلاحظ فى المبالغ التى تكوّن الحسابات رقم ١ أن التصرف فيها مقصور على استعمالها فى بلاد الكتلة الاسترلينية ، إلا إذا اتفقت الحكومتان على تحويل جزء منها إلى الحسابات القابلة للتحويل لاستعمالها فى غير بلاد الكتلة الاسترلينية بحسب نص الاتفاق .

وليس من الميسور تقدير قيمة المبالغ التى تكون الحسابات رقم ١ لأن معظم هذه المبالغ لا يزال أمره مجهولا .

وإذا انعمنا النظر فى شروط التصرف فى هذه المبالغ نجد أن هذه الشروط تذهب بكثير من مزايا الافراج نظرا لأن الأغراض التى تستخدم فيها هذه المبالغ قد حددت فعلا كما هو واضح من التقسيم الوارد فى الاتفاق .

الحسابات القابلة للتحويل إلى دولارات

العناصر المكونة لها :

أولا — المبالغ التى تتفق الحكومتان على الافراج عنها من الحسابات رقم ١ (المادة الثانية الفقرة ٢) .

ثانياً — المبالغ التى قد تحصل عليها مصر من عملات أجنبية غير الاسترلينية فى تسوية العمليات الجارية — إلا إذا تمسك المدين الأجنبى بالدفع بالسترليني إضافة إلى أحد أرصدة الحسابات المصرية (المادة السادسة الفقرة أ من الاتفاق والفقرة الثالثة من الملحق) أو خصما من الأرصدة المصرية التى يملكها القاطنون فى بلاد الكتلة الاسترلية . (الفقرة ٩ ج من الملحق)

الحسابات رقم ٢ — المجمدة

وتتكون أرصدة هذه الحسابات من المبالغ الآتية :

أولا — الأرصدة الاسترلينية التى تملكها البنوك الكائنة فى مصر فى

١٢ يوليو سنة ١٩٤٧ (بعد تنزيل المبالغ المخصصة لتغطية الاعتمادات المؤيدة التي كانت مفتوحة في ٣٠ يونيو) وتشتمل هذه الأرصدة على :

(أ) الحسابات الجارية وحسابات الودائع في بنوك المملكة المتحدة بعد خصم الأرصدة المدينة .

(ب) النقود تحت الطلب أو الاخطار في المملكة المتحدة .

(ج) السلفيات بالعملة الاسترلينية .

(د) أذونات خزانة المملكة المتحدة .

(هـ) الكميات التجارية وغيرها المقومة بالاسترليني ،

(و) الأوراق المالية الاسترلينية بكافة أنواعها .

(ز) الأصول الاسترلينية المستخدمة كغطاء لأوراق النقد التي يصدرها البنك الأهلي المصري .

ثانيا - المبالغ التي تدفعها الحكومة البريطانية للحكومة المصرية بعد ١٤ يوليو عن خدمات تأدت قبل هذا التاريخ (الفقرة ٥ أ ٣ من الملحق) .

ثالثا - حصيلة المبالغ المستثمرة في سندات تدخل في الحسابات رقم ٣ (الفقرة ٥ أ ، ٤ من الملحق) .

رابعا - المبالغ التي تقابل زيادة رؤوس الأموال الاسترلينية التي يرخص باستثمارها في مصر على رؤوس الأموال المصرية التي يرخص باستثمار في بلاد الكتلة الاسترلينية (الفقرة ٥ أ ، ٥ من الملحق . وكذلك الفقرة ٨ منه)

خامسا - المبالغ التي تقابل ماتستولى عليه الحكومة المصرية من أرصدة الأفراد الاسترلينية (المادة الثالثة من الاتفاق) .

سادسا - المبالغ الأخرى التي تتفق الحكومتان على تجميدها (الفقرة ٥ أ ، ٦ من الملحق) .

وقد نص الاتفاق على تجميد الأرصدة التي تكون حسابات رقم ٢ إلا في الأحوال التي يفرج عن جزء منها لتحويله إلى الحسابات رقم ١ طبقا لما سبق ذكره عند الكلام على هذه الحسابات

وقد ورد في الاتفاق علاوة على ما تقدم أحكام أخرى يمكن تلخيصها فيما يأتي :

١ - تعهدت الحكومة بمقتضى المادة السادسة فقرة أ من الاتفاق بأنها لن تمنع القاطنين في مصر من قبول عملة استرلينية تدفع في الحسابات المصرية أو الحسابات القابلة للتحويل من أفراد في الخارج في تسوية المعاملات الجارية. ولا شك أن هذا التعهد لا يسمح للحكومة المصرية أن تتمسك بمطالبة المصدرين المصريين باستلام قيمة الصادرات بعملة غير العملة الاسترلينية .

٢ - تعهدت الحكومة المصرية ألا تمنع القاطنين في بلاد الكتلة الاسترلينية الذين حصلوا على جنيهات مصرية في المعاملات الجارية من استخدام هذه الجنيهات في تسديد دين عليهم في مصر أو في شراء عملة استرلينية (المادة السادسة فقرة ب من الاتفاق) .

ومن المحتمل أن هذا التعهد وضع خصيصا لحماية الشركات البريطانية التي تؤدي خدمات في مصر مثل شركة الطيران البريطانية .

٣ - تعهدت الحكومة المصرية باتخاذ ما يلزم من الإجراءات للحفاظ على سعر المبادلة بين الجنيه الاسترليني والعملات الأخرى أي أنها لن تجيز أي تصرف في مبالغ استرلينية بسعر أقل أو أكثر من السعر الرسمي في لندن (الفقرة أ ، ب من الملحق) .

وبهذه المناسبة يلاحظ أن الاتفاق جاء خلوا من النص على تعهد من جانب الحكومة البريطانية بالمحافظة على سعر الجنيه المصرى في إنجلترا بالنسبة للعملات الأخرى .

٤ - تعهدت الحكومة المصرية ألا تتدخل في الأرصدة المصرية التي

يمسكها القاطنون في بلاد الكتلة الاسترلينية فمن حق هؤلاء التصرف فيها إما في دفع قيمة صادرات مصرية (الفقرة ٩ ج ١ من الملحق) أو بتحويلها إلى عملة استرلينية تدفع للقاطنين في بلاد الكتلة الاسترلينية (الفقرة ٩ ج ٢ من الملحق) .

٥ - تعهدت الحكومة المصرية بالالتزام بحرية القاطنين في السودان في التصرف في المبالغ المقومة بالاسترليني ولكن بشرط أن يفرج عن أي زيادة في المبالغ التي تدفعها مصر بالعملة الاسترلينية نيابة عن القاطنين في السودان على المبالغ التي تحصل عليها لحسابهم ، وتجمد المبالغ التي تقابل أي نقص في المبالغ التي تحصلها مصر لحساب القاطنين في السودان عن المبالغ التي تدفعها نيابة عنهم .

وقد وضع هذا التعهد لمنع الحكومة المصرية من الافادة من أية زيادة في المبالغ الاسترلينية التي تتحقق لحساب القاطنين في السودان .

٦ - على أن أخطر ماورد في الاتفاق هو النص على إخراج مصر من بلاد الكتلة الاسترلينية (المادة العاشرة الفقرة أ من الاتفاق) .

ولكي ندرك ما لهذا الإجراء من خطورة يجب أن نذكر أن الجزء الأكبر (ما يقرب من ٩٠ ٪ من غطاء البنكنوت المصري) قد جمد بمقتضى نص الاتفاق ، ولما كانت قيمة الغطاء من الناحية العملية رهنا بسهولة تحويله إلى عملات أجنبية، فقد انعدمت قيمة الجزء المجمد من غطاء البنكنوت ، وإذن فقد أصبح الجنيه المصري ، من الناحية الفنية ، عملة مكشوفة ، تتحدد قيمتها في الخارج على أساس الموازنة بين الأسعار المحلية وأسعار الخارج .

ومن البين أن النقود المتداولة في مصر (أو بعبارة أصح وسائل الدفع) تبلغ الآن أضعاف ما كانت عليه قبل الحرب بسبب ما أنفقته الجيوش الأجنبية خلال الحرب .

ولما كانت زيادة النقود المتداولة لا تقابلها زيادة مماثلة في الإنتاج المحلي،

فإن النتيجة الحتمية هي ارتفاع الأسعار محليا أو بمعنى آخر انخفاض القوة الشرائية للجنيه المصرى .

وقد توفق السلطات المصرية إلى وقف هبوط سعر الجنيه المصرى فى الخارج عن السعر الرسمى المحدد - عن طريق المراقبة على عمليات المبادلة النقدية وتقييد الاستيراد واستخدام الأرصدة المصرية فى الخارج - . ولكن فى تنفيذ هذه التدابير اعترافا من الحكومة المصرية بأن قيمة الجنيه المصرى فى السوق الحرة فى الخارج أقل من السعر الرسمى المحدد .

وإذا ظلت الأسعار المصرية فى مستوى أعلا من الأسعار فى الخارج ، فسوف يصعب تصريف المنتجات المصرية فى البلاد الأجنبية اللهم إلا فى حالات معينة تكون فيها الأسعار المحلية أقل من أسعار الخارج بسبب المراقبة الداخلية المتعلقة بالتموين .

ومهما يحسن تطبيق المراقبة على عمليات المبادلة النقدية وتقييد الاستيراد واستخدام الأرصدة المصرية المودعة فى الخارج ، فلن تؤدى هذه التدابير إلى معالجة التضخم المالى الذى نواجهه الآن .

ولن يعالج التضخم المالى بغير وسائل امتصاص الفائض من النقود المتداولة ، وأهم هذه الوسائل التى نجحت فى البلاد الأخرى .

أولا - أن تعمد الحكومة قرضا محليا بجمد حصيلته .

ثانيا - أن تجمد الحكومة جانبا من أرصدة الأفراد والهيئات فى المصارف وتدفع عن هذا الجزء المجمد فائدة مخفضة لأصحاب الأرصدة .

ثالثا - زيادة الضرائب على الأرباح .

رابعا - فرض أتاوة على ما يشتره الأفراد من البضائع غير الشعبية على نمط النظام المعمول به فى إنجلترا .

* * *

فغير خاف إذن أن فصل الجنيه المصرى عن الجنيه الاسترلى فى الظروف

الراية ، ومع التحفظات التي سبق شرحها ، قد وضع على كاهل السلطات المصرية مسئوليات جسام ، كما أنه أضاع على مصر مزايا حرية التعامل مع بلاد الكتلة الاسترلينية .

وانختم هذا الحديث بالإشارة إلى مسألة وردت في الكتب المتبادلة بين وزير المالية وسعادة سفير مصر في لندن إذ احتفظ الأول بحق حكومته في إعادة النظر في مقادير الأرصدة المجمدة بقصد إلغائها أو تخفيضها تخفيضا كبيرا .

ولم يكد ينشر الاتفاق حتى جاءتنا الصحف البريطانية تعلن أن مصر في هذا الاتفاق المؤقت قد عوملت معاملة تنطوي على كثير من الكرم من جانب الحكومة البريطانية ، ولا يجوز لمصر أن تنتظر في أي اتفاق لاحق مثل هذا الكرم والسخاء .

فهرس

رقم الصحيفة

الموضوع

مقدمة

١ - المشكلة المالية

- (١) أعباء الدفاع ومطالب الإصلاح الاجتماعي والاقتصادى ١
 (ب) الوهن الاقتصادى ٧
 (ح) برنامج الانقاذ ١١
 (د) الإصلاح المالى ١٥
 (هـ) تمويل مشروعات الانعاش (تنمية الادخار الاختيارى) ٢٢
 (و) تمويل مشروعات الانعاش (الموارد الحكومية) . ٢٦
 (ز) توظيف رؤوس الأموال الأجنبية فى المشروعات
 المصرية ٣١

٢ - حول اتفاقية الأرصدة الاسترلينية

- (بحث تمهيدى فيما تضمنه النص المنشور من الأحكام) ٣٦
 ٣ - ١٥ يوليو (حالة النقد المصرى بعد اليوم) . . . ٤١
 ٤ - الجنيه المصرى فى عهده الجديد ٤٥
 ٥ - دائرة الكتلة الاسترلينية (العودة أو عدم العودة إليها) ٥١
 ٦ - تجسيد الاسترليني وخروج مصر من كتلته . . . ٤٥
 ٧ - شئون الاستيراد (الحرية خير من التقييد) . . . ٥٧
 ٨ - الحفض من قيمة الاسترليني إلى أى حد يستتبع رفع الأثمان ٦١
 ٩ - الجنيه الاسترليني والأسباب التى تدعو إلى تعديل قيمته . ٦٤

- ١٠ - الذهب لا يزال خير أساس للعملة التسليمة . . . ٦٨
- ١١ - التضخم المالى (أسبابه وملايساته الاقتصادية والاجتماعية) ٧٠
- ١٢ - الاستقرار الاقتصادى وثبتت قيمة الجنيه المصرى . ٧٥
- ١٣ - الغلاء نتيجة حتمية لتضخم الجنيه . . . ٧٩
- ١٤ - حل المشكلات الاقتصادية واصلاح الادارة المالية . ٨٣
- ١٥ - توزيع أعباء الضرائب وتحقيق العدالة الاجتماعية . ٨٧
- ١٦ - توزيع أعباء الضرائب وتنمية الانتاج الاقتصادى . ٩١
- ١٧ - المشكلة النقدية فى تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب . ٩٥
- ١٨ - الأرصدة الاسترلينية المجمدة
(هل يكفى الافراج عنها لتذليل صعوبة استخدامها فى
استيراد السلع الانتاجية ؟) . . . ٩٦
- ١٩ - مشروعات الانعاش الاقتصادى وصعوبات تمويلها . ١٠٢
- ٢٠ - هذا التضخم المالى الجديد (ضرورة التعاون على معالجته) ١٠٦
- ٢١ - مشكلة التضخم فى تمويل محصول القطن . . . ١١٠
- ٢٢ - مكافحة الغلاء مشكلة مالية فى جوهرها . . . ١١٣
- ٢٣ - أتمويل محصول القطن نبغى ؟ أم تمويل اختزانه ؟ ١١٦
- ٢٤ - رفع إيجار المساكن القديمة ، ضرره أكثر من نفعه . ١٢١
- ٢٥ - وزير الاقتصاد وجها . . . ١٢٤
- ٢٦ - ملاحظات على تمويل محصول القطن . . . ١٢٨
- ٢٧ - ارتفاع أسعار القطن (بواعثه ونتائجه) . . . ١٣٦
- ٢٨ - رسم الصادر على القطن . . . ١٤٣
- ٢٩ - الافراج عن الأرصدة المجمدة
(بواعث التخوف من الاتفاق الطويل المدى) . . ١٤٨
- ٣٠ - الضرائب التى ترفع الأسعار . . . ١٥٢

رقم الصحيفة

الموضوع

- ٣١ - الأرقام ومدلولها
 (ميزانية الدولة عن السنة المالية ١٩٥١ / ١٩٥٢) . . . ١٥٦
 ٣٢ - البنك المركزى (تعقيب على رد) . . . ١٥٩
 ٣٣ - ملحق
 (١) وثائق الاتفاق المالى المصرى الانجليز ٣٠ يونيو
 سنة ١٩٤٧ ١٦٦
 (ب) على هامش اتفاقية الارصدة . . . ١٩٤
 (ملخص محاضرة ألقاها المؤلف فى نادى التجارة
 الملكى يوم ١٢ يوليو سنة ١٩٤٧)

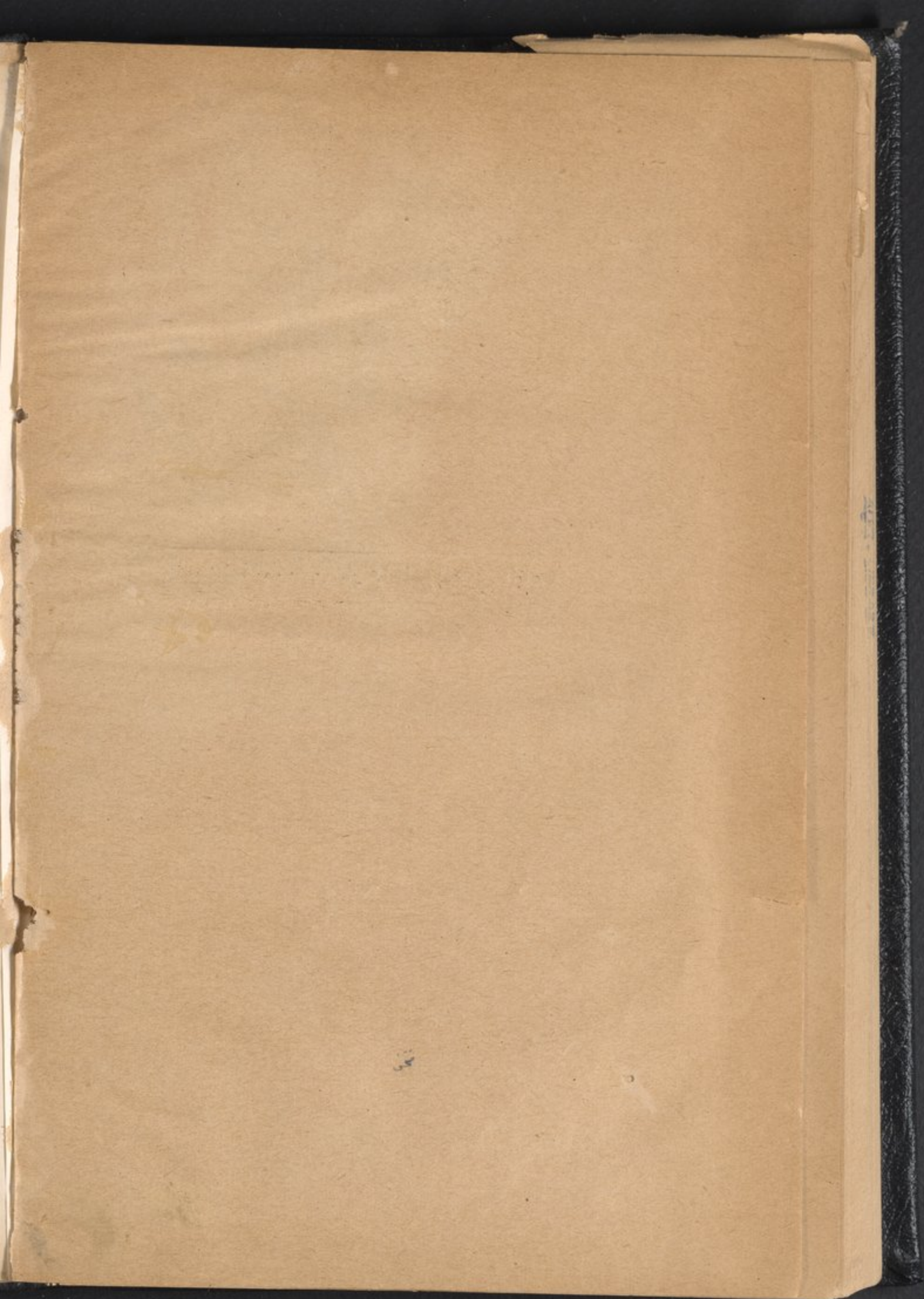
تصحيح الخطأ

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
١٩٠٧	١٩٧	٣	٣
وأن	لأ	٢	١٣
متجانسة	منجانسة	١٨	١٣
١,٠١٨	١,١٨	١١	١٦
طول	طولى	٧ ^(١)	٢٠
جميعها	جمعتها	٢	٢١
ما يحتاجون	ما يحتاجون	٥	٢٥
و	ز	العنوان	٢٦
اقتصادية	اقتصادية	٢٢	٢٧
الأفراد	لأفراد	٦	٢٩
ز	٧	العنوان	٣١
البدئية	البدئية	١٦	٣٣
المشروع	الشروع	٤	٣٥
تحليلها	تحليها	١٨ ^(١)	٣٦
للأفراد	الأفراد	٥	٣٧
سيتعذر	سيقتذر	٥	٤٣
ما صدر	ما أصدر	١٨	٤٣
وقد	وفد	١١	٤٤
مقتضبا	مقتضيا	١٧	٥٤

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
شئون	شؤ	العنوان	٥٧
بازالة	بازالته	١٣	٦٣
بينها	بينما	٢٠	٦٦
بعضها	بعضهما	١٦	٦٨
الثابت	الثابت	٥	٧٣
المدة	لمدة	٦	٧٣
نذيرا	ذيرا	٧	٧٣
١٩٥٠	٧٤٩١	الاخير بالهامش	١١٣
التضخم	النصح	الآخر	١١٤
نواح	نواحي	١١	١١٦
التساؤل	النساؤل	١٨	١١٧
تمويل	تميل	١	١٢٨
تتبعوا	تنبعوا	٢	١٢٨
دعا	دعى	٩	١٢٩
لتمويل	وتمويل	١٤	١٣٢
بيقائه	بيقاه	٥	١٣٣
أثمانه	أثمانه	١٧	١٣٦
على	عل	٢٠	١٤١
تشجيع	تشجع	٦	١٤٢
I' observateur	I' observature	الهامش	١٤٣

الصواب	الخطأ	السطر	الصحيفة
تحصيل	تحصل	٣	١٤٣
تضارب	متضارب	٥	١٤٤
الميزانية	الميزانته	٧	١٤٤
إن	أن	١٢	١٤٤
خطورتها أصابها تصدع	خطورتها تصدع	١٣	١٤٤
فالثابت	فالثابت	١٦	١٤٥
جميعا	جميا	٣	١٥٥
الذى أعلنت	التي أعلنت	١٣	١٥٥
المالية	لمالية	١	١٦٣

طبع بمطبعة العلوم ١٦٣ شارع الخليج المصرى بالقاهرة





11A 66
11A 66
11A 66

11A 66
11A 66
11A 66

11A 66
11A 66
11A 66

RARY

612576529
i13991127

main



000140340

HC 35 R5 1951/c.1

8 MAY 1990

